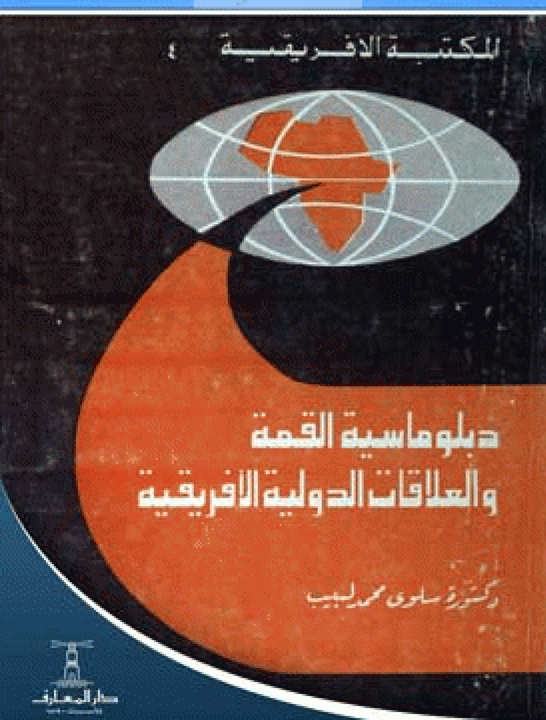

المكتبة الافريقية ٤
دبلوماسية القمة
والعلاقات الدولية الافريقية
دكتورة سلوى محمد لبيب
دار المعارف




دكتورة سلوى محمد لبيب

# دبلوماسية القمة والعلاقات الدولية الأفريقية



دار المعارف

# المحتويات

# الفصل التمهيدى

## دبلوماسية القمة الأفريقية

دبلوماسية القمة هى الدبلوماسية التى تتم على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات . ولدبلوماسية القمة وسائل متعددة ؛ منها مؤتمرات القمة ، ومنها المقابلات الشخصية التى تتم بين رئيسين أو أكثر . ومؤتمرات القمة هى مؤتمرات لرؤساء الدول أو الحكومات أو القيادات السياسية ، التى يمكنها وضع القرار السياسى الهام ، وعقد الاتفاقيات ، دون اللجوء إلى الوسائل الدبلوماسية التقليدية ، أو الهيئات التى تكلف باتخاذ القرار فى السياسة الخارجية للدولة[1] . أما المقابلات بين رئيس دولة ، أو الزيارات المتبادلة التى تتم بين رؤساء الدول ، فهى صورة من صور الدبلوماسية الشخصية ، والتى لعبت دوراً هامًّا فى تاريخ العلاقات الدولية فى العالم ، ولعل المقابلة التى تمت بين نابليون وألكسندر الأول قيصر روسيا ، وعقدت على أثرها معاهدة تيلست Tilest التى قسمت أوربا بين فرنسا وروسيا ؛ أوضح مثل على ذلك* .

ويعتبر مؤتمر فينا الذى عقد فى عام ١٨١٥ أول مؤتمر قمة يعقد فى أوربا ، وقد كانت المقابلات الدورية بين رؤساء الدول المكونة له تتم دوريًّا فى الفترة من عام

* فى هذه الدراسة سنركز على الاهتمام بمؤتمرات القمة ، وهى التى تجمع بين أكثر من رئيس دولة أو حكومة لمناقشة موضوعات تهم أكثر من دولة ، وليس الاجتماعات أو المقابلات التى تتم بين الرؤساء والتى يمكن إطلاق الدبلوماسية الشخصية عليها أيضاً .

١٨١٥ إلى عام ١٨٢٢ . وبعد الحرب العالمية الأولى عقد الأربعة الكبار : ولسن ، كليمنصو ، لويد جورج ، واورلاندو مؤتمر قمة تم فيه إعداد اتفاقية السلام ، وبعد إنشاء عصبة الأمم كانت دبلوماسية القمة والدبلوماسية الشخصية تلعب دورها خارج نطاق العصبة ، كما حدث فى اتفاقية لوكارنو عام ١٩٢٥ [٢] .

وعندما بدا بوضوح قصور إمكانات عصبة الأمم عن مواجهة الأحداث الدولية الهامة ، اقترح موسولينى عقد مؤتمر قمة بين الأربعة الكبار فى أوربا – فرنسا وألمانيا وبريطانيا وإيطاليا – وإعادة أمجاد الكونسرت الأوربى القديم ، حيث يتم التعاون مباشرة بين قيادات الدول الأربع الكبرى ، ولكن لم يتم ذلك . وقبل الحرب العالمية الثانية كانت القيادات فى أوربا تمثل نوعاً جديداً يجمع بين الديكتاتورية فى بعض الدول والديمقراطية فى دول أخرى ، وقد اتسمت دبلوماسية القمة فى هذه المرحلة بظاهرة جديدة وهى عدم الإعداد المسبق للقاءات ، وكذلك فشل دبلوماسية القمة فى حل كثير من المشكلات العالمية .

وهذا الخطأ لم يقتصر على الدكتاتوريات الأوربية فقط ، وإنما امتد إلى الديمقراطيات الغربية ، فقد كانت القرارات التى اتخذت فى تلك المؤتمرات من أسباب تعقد السياسة الدولية ، واستمرار المنازعات ، وانقسام العالم فيما بعد . وقد أظهرت تلك الفترة المصاعب والعقبات التى تعترض دبلوماسية القمة والدبلوماسية الشخصية ، فى الأحوال التى تكون الخلفيات السياسية للقادة المجتمعين متضاربة ومختلفة ، وآراؤهم متباعدة فيما يتعلق بمستقبل السياسة الدولية . ولعل من أسباب فشل دبلوماسية القمة فى هذه المرحلة تجاهل الدبلوماسية التقليدية ووسائلها ، والهيئات التى تتخذ القرار فى السياسة الخارجية . وقد مارس معظم القادة بعد الحرب العالمية الثانية دبلوماسية القمة والمقابلات الشخصية ، مثل ديجول وأيزنهاور ، وخروشوف [٣] .

وقد كانت دبلوماسية القمة أحد العوامل المؤثرة والهامة فى تخفيف حدة التوتر الدولى بعد العدوان الثلاثى على مصر فى عام ١٩٥٦ ، وكذلك فى أحداث المجر فى عام ١٩٥٧ . وقد كان ماكميلان رئيس وزراء بريطانيا من مؤيدى دبلوماسية القمة بين الدول الكبرى ، ففى رأيه أن التفاوض مع السوفيت يمثل تفاوضاً من نوع خاص ، حيث إن القائد السوفيتى يمثل القمة ، وإن السلطات مركزة فيه ، وعلى هذا فإن باستطاعة خروشوف أن يتخذ من القرارات ما لايمكن أن يعهد به إلى من هم أقل منه فى المسئولية . وقد أيد أيزنهاور هذا الاتجاه ، فمع أنه لم يكن مقتنعاً بدبلوماسية القمة فإنه وافق على لقاء قمة مع الاتحاد السوفيتى فى باريس فى عام ١٩٦٠ ، وأعلن أن الدبلوماسية خلال السفراء ووزراء الخارجية لم تعد مجدية .[٤] ومع أن دالاس كان يعتقد أن مؤتمرات القمة لا تؤدى الغرض المتوقع منها ، وأنها لا تغنى عن الدبلوماسية التقليدية ، فإنه صرح بأن مقابلات الرؤساء تنجز الكثير من الأعمال الهامة فى أقصر وقت ممكن .

وفى الواقع أنه يجب الإعداد والتنسيق مقدماً لمؤتمرات القمة من خلال الدبلوماسية التقليدية ، فلا فائدة لمؤتمر قمة يتم دون الاتفاق والإعداد المسبق لقواعد محددة للوصول إلى اتفاق . أما فى حالة عدم الإعداد الكافى ، فإن المجتمعين عادة ما يواجهون بأن المؤتمر قد يؤدى إما إلى الفشل أو قبول إعلان مائع لا معنى له ، أو التوصل إلى اتفاق يعلم الأطرافُ أنهم لن يلتزموا بتطبيقه ، أو أنه سيفسر بتفسيرات متباينة بين كل طرف وآخر . والاتفاقات التى من هذا النوع تمثل خطورة كبرى فى ميدان العلاقات الدولية ، لأن المشكلة تثار مرة أخرى ، ولكن بشكل أعنف ، وفى وقت غير مناسب . وقد كانت اتفاقية جنيف ١٩٥٥ ومحادثات كامب ديفيد فى عام ١٩٥٩ أمثلة على ذلك[٥] .

أى أن دبلوماسية القمة وسيلة قديمة اتخذت صوراً جديدة وعديدة فى مجال

العلاقات الدولية . وكما اتبعت هذه الطريقة فى المجال العالمى نجد أنها استخدمت على نطاق أوسع فى القارة الأفريقية ، وكان لها سمات ومميزات خاصة بها ، وقد نجحت فى التوصل إلى حلول لكثير من المشاكل الأفريقية ، وفشلت فى بعضها الآخر ، ولكنها أصبحت حقيقة واقعة ، وظاهرة تستحق الدراسة .

فقد أصبحت دبلوماسية المؤتمرات – وخاصة مؤتمرات القمة – هى العلامة السائدة فى العلاقات الدبلوماسية بين الدول الأفريقية منذ أواخر الخمسينيات . وقد أعلنت السنغال فى عام ١٩٦٦ أنها ستغلق عدداً من بعثاتها الدبلوماسية فى أفريقيا ، لأن مهمة هذه البعثات التى يقوم بها الدبلوماسيون سوف تتم عن طريق اللقاءات المباشرة بين رؤساء الدول والحكومات [٦] . وهناك أسباب عديدة لاتجاه العلاقات الدولية الأفريقية لهذا الاتجاه ، فعلى عكس الحال فى آسيا لا توجد فوارق ثقافية أو تاريخية ، أو تباعد جغرافى كبير بين دول القارة ، مما يسمح بوجود نوع من التجانس يجمع بين هذا العدد الكبير من الدول . بعكس الحال فى أمريكا اللاتينية لا توجد دولة قوية مسيطرة تحول المؤتمرات إلى عملية فردية تسود فيها إرادتها . هذا إلى جانب أن الدول الأفريقية كانت تحاول الظهور بمظهر الترابط والتنظيم أكثر من الواقع ، كما كانت تلجأ إلى المؤتمرات كوسيلة للتغلب على عدم الاطمئنان والاستقرار الداخلى والقومى [٧] .

ويرتبط اللجوء إلى دبلوماسية المؤتمرات فى أفريقيا بعامل التطور السياسى فى داخل الدول الأفريقية نفسها . فالسياسة الخارجية للدول الأفريقية تتخذ على أعلى مستوى فى الدول ، لأن القادة الأفارقة حريصون على عدم التنازل عن نفوذهم السياسى . كما أن الدول الأفريقية تفتقر إلى كل الكوادر المتخصصة ، بما فيها المجال الدبلوماسى . وكثيراً ما يذهب السفراء ووزراء الخارجية إلى المؤتمرات بدون سلطات كافية لاتخاذ القرارات وللتفاوض المجدى ، ولهذا كان من الأنسب عقد المؤتمرات

بين الرؤساء حتى يتم التفاوض المباشر واتخاذ القرار ، توفيراً للوقت والجهد .

كما أن لرؤساء الدول فى أفريقيا وضعاً خاصًّا ، فمن الملاحظ أن القيادة الشخصية هى مركز الثقل والنشاط فى الحياة السياسية فى أفريقيا ، ولعل وسائل الإعلام الأفريقية أصدق مظهر لذلك ، فكل أجهزة الإعلام من صحافة أو إذاعة تركز على تصرفات القادة أو تصريحاتهم المتعلقة بكافة النواحى السياسية والاقتصادية فى الدول ، بدلا من إبراز دور المؤسسات السياسية الخاصة بذلك . ولعل الواقع السياسى فى الدول الأفريقية يقوم على هذا ، فإن القادة الأفارقة يقومون بالحكم من القمة وليس من خلال المؤسسات السياسية ، بعكس الحال فى الديمقراطيات التقليدية ، التى يستمد فيها الرئيس التنفيذى سلطته من المؤسسات التشريعية . وفى معظم الدول الأفريقية يسود رئيس الدولة «سواء كان فى دولة الحزب الواحد ، أو فى الدول ذات النظام العسكرى» فوق المؤسسات القانونية والدستورية ، وتصبح شرعية النظام السياسى مستمدة من تصرفات رئيس الدولة .[٨] . ومما ساعد على ذلك أن حداثة عهد الدول الأفريقية بالاستقلال وطبيعة الميراث الاستعمارى لم تسمح بتكوين وإنشاء مؤسسات ومنظمات سياسية متكاملة ، مما يزيد من تركيز السلطة فى رئيس السلطة التنفيذية ، ويزيد من نفوذه السياسى على حساب المؤسسات السياسية الأخرى ، كالجمعيات التشريعية ، أو الأحزاب . وقد ساعد المناخ السياسى فى القارة الأفريقية على خلق القيادة الكاريزمية اللازمة لتجميع القوى الوطنية للوصول إلى الأهداف المحددة ، وعلى رأسها الاستقلال . ففى خلال الستينيات والخمسينيات كانت الشخصية الكاريزمية لنكروما ، وموديبوكيتا ، وكينياتا ، وسنجور ، ونيريرى ، وغيرهم ، هى أحد عوامل ترابط الكيان فى الدول الأفريقية وتجميعها ، وكان لكل من هؤلاء الزعماء مدرسة فكرية ، وأيديولوجية خاصة ، قائمة على أساس تحقيق الاستقلال ومعاداة الإمبريالية والاستعمار ، ومحاولة

بناء مجتمع أفريقى يمثل الشخصية الأفريقية ، ولكل منهم تاريخ حافل فى النضال والكفاح ضد الاستعمار . فكان من الطبيعى أن يمثل كل منهم مركز الثقل الحقيقى فى دولته ، ومن الطبيعى أن يتم التعامل بين هؤلاء القادة فى مؤتمرات القمة التى ميزت التطور السياسى لأفريقيا ، والتى مازالت تمثل ظاهرة حقيقية فى العلاقات الدبلوماسية فى القارة الأفريقية .

ولكن يجب أن نلاحظ أن هناك تغييراً هامًّا قد طرأ على المناخ السياسى فى أفريقيا ، فقد انتهت مرحلة الكفاح ضد الاستعمار ، ومرحلة تأكيد الشخصية الأفريقية ، وأصبحت الحاجة واضحة إلى التنمية الاقتصادية والسياسية ، وانتهت مرحلة القيادات الكاريزمية وإن لم ينته تجمع السلطة الحقيقية فى الدولة والقدرة على اتخاذ القرار السياسى فى يد رئيس الدولة ، بالرغم من تطور المؤسسات السياسية ذات الوزن السياسى . وقد أصبحت القيادات الأفريقية لا تستطيع اكتساب نفوذها ووجودها عن طريق الشعارات ومعاداة الغرب ، بل عن طريق تحسين الأحوال الاقتصادية فى دولها . وقد أثر هذا كثيراً على عدد مرات انعقاد مؤتمرات القمة ، والتى بلغت مداها قبل قيام منظمة الوحدة الأفريقية . وأصبحت مؤتمرات القمة الأفريقية الآن مقصورة على مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية ، ومؤتمرات قمة التنظيمات الإقليمية الفرعية ، ومؤتمرات قمة دول المواجهة لمحاربة التفرقة العنصرية والاستعمار الاستيطانى فى القارة ، وإن كانت الدبلوماسية الشخصية واللقاءات بين الرؤساء والزيارات المتبادلة مازالت تمارس على نطاق كبير [٩] .

الفصل الأول

# مؤتمرات القمة الأفريقية
# قبل إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية

كما سبق أن أوضحت فإنه فى الفترة الأولى من استقلال الدول الأفريقية كان هناك تركيز شديد على أهمية الدبلوماسية الشخصية ، وخاصة دبلوماسية القمة . فتعددت المؤتمرات واللقاءات بين القادة الأفارقة حتى بلغت المؤتمرات التى عقدت فى الفترة بين عام ١٩٥٨ ، وهو عام استقلال أول دولة أفريقية سوداء (غانا) ، وبين عام ١٩٦٣ وهو عام إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية أكثر من ٨٠ مؤتمراً على جميع المستويات وإن كان معظمها على مستوى القمة ، هذا إلى جانب اللقاءات المتعددة بين قادة الدول لمحاولة وضع الخطوط العريضة للسياسة الخارجية فى القارة الأفريقية ، ولتحقيق نوع من التقارب بين الاتجاهات المختلفة التى سادت القارة فى تلك الفترة الحرجة التى صاحبت استقلال دولها . فإلى جانب التشكيل السياسى لدولها ، نجد أن العالم كله كان يمر بفترة حرجة ، تزايدت فيها حدة الحرب الباردة ، وحاولت كلا القوتين العظميين ، وأوروبا الغربية ، والصين اجتذاب القارة الأفريقية إلى معسكرها . وتباينت الاتجاهات الفكرية بين القادة الأفارقة ، من حيث أن بعضهم اتسم بالأفكار التحررية الراديكالية ، وبعضهم الآخر بالتحفظ ، والفئة الثالثة بالاعتدال ، واختلفت بالتالى اتجاهاتهم من حيث السياسات المختلفة ، كسياسة الحياد وعدم الانحياز ، ومحاربة الاستعمار الجديد ،

وفكرة الوحدة الأفريقية نفسها . كل هذا أدى إلى وجود العديد من الاجتماعات بين قادة الدول المتقاربة فكريًّا ، وبينهم وبين قادة الكتل المتعارضة للوصول إلى أقرب الحلول الوسط التى تضمن الاستقرار فى القارة الأفريقية .

وقد بدأت سلسلة مؤتمرات القمة بعد استقلال الدول الأفريقية بمؤتمر أكرا الذى عقد فى أبريل ١٩٥٨ ، ثم تلاه مؤتمر برازافيل ، ثم مؤتمر الدار البيضاء ومؤتمر مونروفيا ، وانتهت سلسلة المؤتمرات بمؤتمر قمة أديس أبابا الذى عقد فى أثيوبيا ، وانتهى بتوقيع ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية فى ٢٨ مايو ١٩٦٣ ، ومؤتمرات القمة المتعددة هذه كانت لازمة وضرورية فى حالة التطور السياسى التى كانت تمر به القارة الأفريقية .

مؤتمر أكرا للدول المستقلة :

عقد أول مؤتمر للدول الأفريقية المستقلة على مستوى رؤساء الدول فى أكرا فى أبريل عام ١٩٥٨ . وقد دعا الرئيس الغانى نكروما إلى عقد هذا المؤتمر ، واستجابت ثمانى دول أفريقية مستقلة ، هى : غانا – مصر – تونس – المغرب – السودان – أثيوبيا – ليبيا – وليبريا . وقد أحدث هذا المؤتمر دويًّا فى الأوساط العالمية ، كما أثار بالنسبة للدول الأفريقية آمالاً كبيرة فيما يتعلق بالعلاقات بين دول القارة بعد استقلالها . ويعتبر مؤتمر أكرا من أهم المؤتمرات التى أثرت فى مستقبل أفريقيا ، لأنه كان أول مؤتمر يعقد على أرض أفريقية ، ويتقابل فيه لأول مرة فى تاريخ أفريقيا زعماء الدول الأفريقية المستقلة لتبادل الآراء فى مشكلات القارة ، وعلاقتها بالعالم الخارجى . وقد خرج المؤتمر بقرارات مدوية ومبادئ جديدة فى العلاقات الأفريقية الدولية . فقد أكد المؤتمر وجوب التعاون الكامل بين الدول الأفريقية فى جميع المجالات ، سواء الاقتصادية أو السياسية ، وأشار صراحة إلى

احتمالات الوحدة بين الدول الأفريقية بعد تحقيق الاستقلال ، وأكد ضرورة تكوين الشخصية الأفريقية ، وأيد المؤتمر سياسة عدم الانحياز بين الكتلتين المتصارعتين ، وأصدر قرارات خاصة بالتنسيق فى الخطط الاقتصادية والسياسية والثقافية بين الدول الأفريقية المستقلة ، وقرر إنشاء جهاز خاص للتشاور والتعاون بين دول أفريقيا . ودعا إلى محاربة الاستعمار التقليدى والاستيطانى فى القارة ، وتأييد كفاح حركات التحرير فى المناطق المستعمرة ، كما وضع المؤتمر أسساً ثابتة لتبادل البعثات الحكومية وغير الحكومية . كما أكد المؤتمر ولاء الدول الأفريقية المستقلة للأمم المتحدة[١] .

وقد كان أثر هذا المؤتمر شديد الوضوح فى الأوساط العالمية ، التى كانت تترقب اتجاه السياسة الخارجية للدول الأفريقية حديثة الاستقلال وحديثة الظهور على مسرح السياسة الدولية . ولكن التفاؤل الشديد الذى صاحب المؤتمر من جانب الدول الأفريقية والتخوف من جانب الدول الخارجية انتهى ببداية موجة الاستقلال الأفريقية التى بدأت عام ١٩٦٠ . فقد كان لقلة عدد الدول المشتركة فى المؤتمر أثر كبير فى توافق الآراء وعدم اختلافها ، كما أن تأثير كل من غانا (نكروما) ومصر (جمال عبد الناصر) كان شديد الوضوح فى القرارات التى اتخذت ، وخاصة فيما يتعلق بضرورة وحدة الدول الأفريقية بعد استقلالها والتعاون فيما بينها ، ومحاربة الاستعمار بكل صوره وفى جميع أنحاء القارة الأفريقية . فمبدأ وحدة القارة كان حلم الرئيس نكروما ، والذى تردد بعد ذلك فى كل المؤتمرات التى مثلت فيها غانا ، وبعد إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية أيضاً . ومحاربة الاستعمار بكل صوره وفى كل مكان فى القارة كانت شعاراً للسياسة الخارجية المصرية . وقد أعلنت مصر أن استقلال أى دولة أفريقية لا يعتبر كاملاً حتى تستقل باقى الدول الأفريقية المجاورة .

ولكن مع بدء استقلال الدول الأفريقية وتزايد عددها بدأت بذور الخلاف فى

الرأى وفى الاتجاه الأيديولوجى وفى المصالح تظهر بوضوح على مسرح السياسة الأفريقية . ويرى البعض أن مظاهر هذه الخلافات كانت قد ظهرت فعلاً فى مؤتمر أكرا[٢] فمع أن الدعوة إلى المؤتمر كانت مقصورة على الدول ذات الاستقلال ، إلا أن الرئيس كوامى نكروما رأى أن يشرك القادة فى نيجيريا بوصفها واحدة من أكبر الدول الأفريقية ، وقد أرسل بالفعل إلى نيجيريا يطلب التفاوض شخصيًّا مع القادة النيجيريين ، وقد أجاب بالترحاب على هذه الدعوة دكتور «أزيكوى» رئيس وزراء الأقليم الشرقى ، ورفض «أحمدو بللو» و«أوبلانى هادلو» رئيسى وزراء الإقليمين الشمالى والغربى ، و«ابو بكر تفاوابيلوا» رئيس الوزراء الاتحادى هذه الدعوة . على أساس أن سياسة نكروما سياسة غير عملية وغير مقبولة ، وأن فكرة الوحدة الشاملة فى القارة الأفريقية فكرة غير عملية .

أى أن مؤتمر أكرا وإن كان قد جمع لأول مرة بين الدول المستقلة فى القارة سواء كانت من شمال أو جنوب الصحراء ، وأدخل إلى قاموس السياسة الأفريقية مصطلحات وتعاليم جديدة ، فإن نتائجه فى النهاية كانت نتائج وقتية ، قابلتها الكثير من العقبات ، ولم ينجح المؤتمر فى إقامة سكرتارية دائمة فى إحدى الدول الأفريقية ، وإنما اكتفى بجهاز للتشاور فقط[٣]

وتعتبر الفترة من عام ١٩٥٨ إلى عام ١٩٦٠ فترة مؤتمرات وبيانات أفريقية عديدة ؛ فبعد مؤتمر القمة الأفريقى للدول المستقلة فى أكرا ، عقد مؤتمر للشعوب الأفريقية فى أكرا أيضاً ولكن ليس على مستوى القمة . ثم عقد مؤتمر آخر للشعوب الأفريقية فى تونس فى عام ١٩٦٠ ، ومؤتمر ثالث فى القاهرة فى عام ١٩٦١ . وقد تم اجتماع قمة مصغر بين الرئيس كوامى نكروما ، والرئيس سيكوتورى رئيس غينيا ، فى أول مايو ١٩٥٩ فى كوناكرى[٤] وقد تم هذا الاجتماع بعد استقلال غينيا واعلان خروجها عن المجموعة الفرنسية ووقوعها فى مأزق اقتصادى خطير ، وقد

حاولت غانا إخراجها من هذا المأزق عن طريق قيام اتحاد بينهما ، انضمت إليه مالى فيما بعد ، وقد فشل هذا الاتحاد لعدة أسباب ، أهمها : بعد المسافة بين دول الاتحاد ، واختلاف النظام المالى والاقتصادى السائد فى كل منهم ، فبينما تنتمى غينيا ومالى إلى النظام الفرنسى ، نرى أن غانا تتبع النظام البريطانى ، هذا إلى جانب التنافس الشخصى بين زعماء الدول الثلاثة ، وإحساس كل منهم بأنه أحق بقيادة القارة الأفريقية الحديثة الاستقلال .

وقد تلا مؤتمر قمة كوناكرى مؤتمر قمة آخر فى «سناكيلى» فى ليبريا . حيث دعا وليم توبمان رئيس ليبريا فى ذلك الوقت إلى عقد مؤتمر قمة بين غانا وغينيا وليبيريا . وتم عقد المؤتمر فعلاً فى نهاية عام ١٩٥٩ . وقد اختلفت آراء الرؤساء الثلاثة حول مستقبل التضامن والوحدة الأفريقية ، فقد كان «توبمان» يرى أنه يجب أولاً ضمان استقلال الدول الأفريقية ، ثم استشارتها والتنسيق فيما بينها ، لإيجاد شكل مناسب للوحدة المنتظرة ، بعكس نكروما وسيكوتورى اللذين قررا أن الوحدة يجب أن تكون وحدة فيدرالية شاملة ، وأنه لا حاجة هناك للتشاور لإيجاد شكل الوحدة الأفريقية . ومع اختلاف الآراء تم انعقاد مؤتمر القمة المصغر فى «سناكيلى» وصدر بيان «سناكيلى» الذى يدعو إلى الوحدة والتعاون بين الدول الأفريقية . دون تحديد لشكل أو مضمون هذه الوحدة(٥) .

**مؤتمر برازافيل :**

مع أن دولة المجموعة الفرنسية* كانت لا تؤيد فكرة الوحدة الأفريقية، كما كان رؤساؤها يتخوفون من الاتجاه الجديد السائد فى القارة، والذى تتزعمه مصر وغانا وغينيا، فإن دول تلك المجموعة كانت ترى أن هناك فائدة من الممكن أن تعود عليها من إقامة وحدة بشكل أو بآخر. ومع استقلال عدد كبير من دول هذه المجموعة فى عام ١٩٦٠، بدا من الواضح أن هذه الدول لن تستطيع أن تبقى فى القارة الأفريقية بمعزل عن باقى الدول وعن الأحداث الدائرة فيها[٦] وقد لجأت دول هذه المجموعة إلى الوسيلة السائدة فى القارة الأفريقية، وهى اللجوء إلى دبلوماسية القمة. وقد دعت الكونغو «برازافيل» إلى عقد مؤتمر لرؤساء الدول الناطقة بالفرنسية، وانعقد المؤتمر فعلاً فى «برازافيل» عاصمة الكونغو. فى الفترة من ١٥ إلى ١٩ من ديسمبر ١٩٦٠، وحضر هذا المؤتمر هذه الدول: السنغال أفريقيا الوسطى – الكونغو «برازافيل» – موريتانيا – داهومى – ساحل العاج –

---

* وضع دستور الجمهورية الخامسة الفرنسى الذى صدر عام ١٩٥٨ قواعد لتنظيم العلاقات بين فرنسا ومستعمراتها. وقد أصبح للمستعمرات – وفقاً لقواعد هذا الدستور – الحق فى اختيار أحد الأوضاع الثلاثة الآتية

(أ) أن تبقى مستعمرات أو أقاليم تابعة لفرنسا وراء البحار، وقد اختارت هذا الوضع جيبوتى وجزر الكومور.

(ب) أن تعلن المستعمرة استقلالها، على أن تنضم «للمجموعة الفرنسية» أى يستمر نوع من الارتباط بينها وبين فرنسا. وقد اختارت هذا الوضع معظم المستعمرات الفرنسية السابقة، وبلغ عددها اثنى عشر إقليماً.

(جـ) الوضع الثالث وهو أن تنفصل المستعمرة عن فرنسا تماماً، على أن تقطع عنها فرنسا كل المعونات الاقتصادية والفنية. وقد اختارت غينيا هذا الوضع الأخير.

وقد عدل الدستور فيما بعد فى عام ١٩٦٠، واستقلت معظم دول المجموعة الفرنسية استقلالا كاملا فى عام ١٩٦١، مع وجود معاهدات ثنائية تنظم العلاقات بينها وبين فرنسا.

النيجر – الكمرون – الكونغو «ليوبولد فيل» – تشاد .

وقد صدرت عدة قرارات عن المؤتمر ، من بينها العمل الدائم من أجل السلام ، وعدم الدخول فى أى تحالف يعتبر موجهاً ضد أى منها ، وعدم اللجوء للحرب ، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية ، والعمل فى إطار سياسة دولية محايدة ، والتعاون الاقتصادى والثقافى والاجتماعى فيما بينها ، على أساس تام من المساواة . كما أصدر المؤتمر قراراً بتأييد الأمم المتحدة فى الإجراءات التى تتخذها فى الكونغو «ليوبولد فيل» ، وهى القضية التى كانت تشغل أفريقيا فى تلك الفترة ، والتى كانت سبباً فى انقسام القارة الأفريقية ، والتى تعتبر أول مظهر من مظاهر الحرب الباردة فى القارة ، والتى كادت أن تصل إلى حد المواجهة السافرة بين الكتلة الشرقية والكتلة الغربية[٧] .

وقد وضع مؤتمر قمة برازافيل الخطوط العريضة لإنشاء منظمة الدول الأفريقية ومالاجاش* . وقد تحولت هذه المنظمة بعد إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية فى عام ١٩٦٣ إلى المنظمة المشتركة الأفريقية الملجاشية (أوكام) ، وتم وضع ميثاقها بصورته الجديدة فى عام ١٩٦٦ . واستمر اجتماع القمة بين رؤساء الدول التى كانت مرتبطة بفرنسا قبل استقلالها حتى الآن ، وأصبح هذا الاجتماع مثلاً لإمكان التنسيق والترابط بين الدول الافريقية ، خاصة فى الشئون الاقتصادية والفنية ، وأخيراً السياسية .

* ضمت هذه المنظمة اثنى عشرة دولة أفريقية ، وأنشأت لها أمانة عامة إدارية ، إلى جانب مؤتمر لرؤساء الدول والحكومات ، ومجلس للوزراء ، ومجموعة فى الأمم المتحدة .

مؤتمر الدار البيضاء :

دعا الملك محمد الخامس ملك المغرب إلى اجتماع قمة للدول الأفريقية فى يناير ١٩٦١ [٨] . وقد كانت الدعوة مفتوحة لجميع الدول الأفريقية المستقلة ، وإن لم يستجب لها إلا عدد قليل من الدول ، وهى مجموعة الدول التى أطلق عليها الدول الراديكالية ، والتى اتسم قادتها بثورتهم على الغرب واعتناقهم للإجراءات الثورية فى سبيل الوصول بالدول الأفريقية إلى تحقيق الاستقلال الحقيقى ، سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية . وقد اتبعت هذه المجموعة سياسة تتعارض مع السياسة التى التزمت بها مجموعة «برازافيل» .

وقد كان الاختلاف الجوهرى بين الفكر السياسى للقادة الأفارقة حول مبدأ عدم الانحياز وتفسيره . فالمجموعة الراديكالية بقيادة عبد الناصر ونكروما وسيكوتورى كانت ترى أن عدم الانحياز يعنى عدم الارتباط بالغرب بأى صورة من الصور ، ومعاداة الغرب بطريقة واضحة ، على أساس أنه أساس الاستعمار الجديد والقديم فى أفريقيا ، هذا فى الوقت الذى كانت فيه المجموعة الفرنسية غير مهيأة لتقبل هذا المبدأ وتطبيقه بهذه الصورة . لارتباطها الفعلى بفرنسا . سواء فى المجال الاقتصادى أو الثقافى أو الاجتماعى . ولعل ذلك راجع بالدرجة الأولى إلى طبيعة الاستعمار الفرنسى ، وطبيعة العلاقة التى تقوم بين فرنسا وبين الدول التى كانت خاضعة لها . ومن هنا ثار الخلاف بين قادة المعسكرين ، واتخذ المظهر العملى فى الاتجاه نحو تأييد الحرب الجزائرية ، حيث قدمت مجموعة الدار البيضاء أقصى التأييد للجزائر . فقد قبلت حكومة الجزائر المؤقتة كعضو كامل فى مجموعة الدار البيضاء ، وكان هذا أكثر مما قدمت الجامعة العربية ، فى حين أن المجموعة الفرنسية أو مجموعة برازافيل رأت عدم إغضاب فرنسا للعلاقة الخاصة بينهم . كما أن

مشكلة الكونغو هى الأخرى مثلت نقطة خلاف هامة فى القارة الأفريقية عكست التيارات السابقة بصورة واضحة . كما أدى النقاش حول مكافحة الاستعمار إلى نوع من الفرقة بين المعسكرين ، فمع أن الدول الأفريقية كلها ، سواء مجموعة الدار البيضاء أومجموعة برازافيل ،كانت كلها تؤكد ضرورة استقلال القارة ، إلا أن كيفية الحصول على الاستقلال وكيفية التخلص من الاستعمار هى التى أثارت الخلاف . فالدول الراديكالية ترى عدم مهادنة الاستعمار ومحاربته بكل الوسائل ، إلى جانب أنها أدرجت الاستعمار الجديد أيضاً فى قاموسها السياسى ، وعرّفته بأنه : فرض السيطرة الاقتصادية ، أو التجزئة ، وأحياناً بأنه إسرائيل . فى حين أن الدول المعتدلة كانت ترى التخلص من الاستعمار ، وليس بالضرورة عن طريق الحرب والكفاح المسلح . إلى جانب أنها نفرت من التعريفات الخاصة بالاستعمار الجديد ، خاصة فيما يتعلق بإسرائيل ، فحتى فى داخل منظمة الدار البيضاء . وفى مؤتمرات القمة الخاصة بها ، كان هناك ضغط من رئيس الجمهورية العربية المتحدة (جمال عبد الناصر) بالنسبة لإسرائيل ، واعتبارها عدوًّا مشتركاً ، وتعريفها بأنها الاستعمار الجديد ، فى حين أن باقى المجموعة – خاصة غانا وغينيا ومالى – كانوا يرون أن إدراج موضوع إسرائيل يعتبر عبئاً هم فى غنى عنه ، وأن الكونغو تمثل أهمية أكبر بالنسبة للدول الأفريقية خاصة أن إسرائيل كانت تقدم مساعدات فنية واقتصادية لأفريقيا فى هذه الفترة(٩) .

هذا إلى جانب أن مطالبة نكروما بأن تكون هناك وحدة أفريقية شاملة تذوب الدول الجديدة فى نطاقها ، والوسائل التى لجأ إليها نكروما لمحاولة الوصول إلى هدفه أدت إلى إحداث تخوف شديد ، ونفور من باقى القادة الأفارقة ، وعلى وجه الخصوص قادة الدول المكونة لمجموعة برازافيل ، والتى تعتبر دولاً ضعيفة وفقيرة نسبيًّا لو قورنت بغانا ، مما جعلها تعترض أصلاً على مطالب نكروما .

وقد اجتمع فى الدار البيضاء فى الفترة من ٣ إلى ٧ يناير ١٩٦١ ملوك ورؤساء غانا – غينيا – مالى – المغرب – الجمهورية العربية المتحدة ، وممثل للملك ليبيا ، وهو وزير الخارجية الليبية ، ومندوب عن حكومة الجزائر المؤقتة . وقد أسفر مؤتمر قة الدار البيضاء عن مجموعة من القرارات تمثل أهمية كبيرة فى أنها أدخلت مبادئ ومفاهيم جديدة إلى القارة الأفريقية ، ومع أن هذه المبادئ والمفاهيم كانت سبباً فى الانقسام الذى حدث بين دول القارة فى فترة من الفترات ، فإنها كانت أساساً قامت عليه منظمة الوحدة الأفريقية . ويمكن تلخيص تلك المبادئ فى الآتى :

١ – الوحدة الأفريقية الكاملة .

٢ – مبدأ عدم الانحياز أو الاشتراك فى أحلاف أجنبية .

٣ – محاربة الاستعمار القديم والجديد أيضاً .

٤ – تطبيق الاشتراكية فى داخل الدول الأفريقية .

٥ – وجوب التعاون الاقتصادى والاجتماعى والثقافى بين دول القارة .

كما تقرر فى هذا المؤتمر إقامة منظمة إقليمية ، هى منظمة الدار البيضاء ، وإن كانت هذه المنظمة قد أخفقت فى تحقيق الأهداف التى رسمتها لنفسها ، وذلك لعدة اعتبارات ، من أهمها : التباعد الجغرافى بين أعضائها ، واختلاف النظم السياسية والاقتصادية بين الدول الأعضاء فيها ، إلى جانب وفاة الملك محمد الخامس ملك المغرب الذى كان يلعب دوراً هامًّا فى الوساطة بين أعضاء المنظمة[١٠] .

**مؤتمر مونروفيا :**

دعا الرئيس السنغالى « ليوبولد سنجور » رؤساء الدول الأفريقية الى مؤتمر قمة يعقد فى ليبريا ، وذلك للتقريب بين وجهات النظر المختلفة[١١] فقد أصبحت القارة الأفريقية منقسمة إلى كتلتين ، تمثل إحداهما مجموعة برازافيل ، والأخرى مجموعة

الدار البيضاء ، إلى جانب مجموعة من الدول المعتدلة ، التى لا تنتمى إلى أى من المجموعتين السابقتين . وقد دارت عدة اتصالات مكثفة بالقادة الأفارقة ، وانتهت المفاوضات الطويلة التى قام بها الرئيس سنجور ، والرئيس سلفانوس أوليمبوس رئيس توجو ، والرئيس وليم تبمان رئيس ليبريا ، إلى دعوة دولتين من كل مجموعة للتفاوض لعقد مؤتمر قمة أفريقى شامل . وقد مثلت المجموعة المعتدلة فى هذه المفاوضات كل من ليبريا ونيجريا ، أما مجموعة برازافيل فقد مثلتها الكمرون وساحل العاج ، ومثلت مجموعة الدار البيضاء غينيا ومالى ، وبعد المفاوضات تقرر عقد المؤتمر فى مونروفيا ، فى ٨ مايو ١٩٦١ .

وظلت الأمور تسير فى مجراها الطبيعى ، إلى أن أعلنت كل من غينيا ومالى طلب التأجيل المفاجئ ، بحجة عدم توافر الاستعدادات اللازمة لهذا اللقاء كما أن المغرب اعتذرت ، لأن موريتانيا قد دعيت إلى هذا الاجتماع ، ورفضت الجمهورية العربية المتحدة الحضور لعدم دعوة حكومة الجزائر المؤقتة ، وطلبت غانا تأجيل المؤتمر . أى أن مجموعة الدار البيضاء امتنعت عن حضور مؤتمر مونروفيا ، الذى انعقد فعلا فى ٨ مايو ١٩٦١ . وبهذا فقد مؤتمر القمة فى مونروفيا جزءاً كبيراً من الغرض منه ، وهو الجمع بين الآراء المتعارضة للقادة الأفارقة ، والتقريب بين وجهات النظر المختلفة فى القارة الأفريقية . وإن كان المؤتمر قد فشل فى الجمع بين دول أفريقيا الراديكالية وباقى الدول الأفريقية . فإنه نجح فى الجمع بين الدول الناطقة بالفرنسية والدول الناطقة بالإنجليزية ، حيث اشتركت فى المؤتمر الاثنتا عشرة دولة التى تتألف منها مجموعة برازافيل ، مع سبع دول أفريقية أخرى لا تنتمى إلى أى مجموعة . وهى نيجيريا ، وأثيوبيا ، وليبريا ، وسيراليون ، والصومال ، وتونس ، وتوجو . وقد صدرت عدة قرارات عن هذا المؤتمر ، من أهمها تأكيد مبدأ المساواة المطلقة بين الدول الأفريقية ، مهما كانت مساحتها وعدد سكانها

وثرائها ، وضرورة عدم التدخل فى الشئون الداخلية لأى دولة أفريقية ، واحترام سيادة كل دولة ، واستنكار قيام الحركات الهدامة التى تمولها الدول الخارجية . وأخيراً ضرورة إقامة تعاون شامل يقوم على حسن الجوار ، وتبادل الآراء بصفة دورية ، واستنكار قيام أى دولة بدور الزعامة على الدول الأخرى .

**مؤتمر أديس أبابا :**

من أعمال اللجان المتخصصة التى انبثقت عن كل مؤتمرات القمة التى عقدت فى القارة الأفريقية ، كان من الواضح أن الاتفاق تام بين اقتراحاتهم حول إنشاء سوق مشتركة ، والتنسيق فى التعاون الاقتصادى والفنى بين الدول المختلفة ، وفى المبادىء السياسية الأساسية التى تحكم علاقة الدول الأفريقية بعضها وبعض ، وعلاقتها بدول العالم الخارجى . وتركز الخلافات حول بعض الشكليات ، وخاصة فيما يتعلق بقضية الجزائر وقضية الكونغو ، ومفهوم مبدأ عدم الانحياز ، والتطبيق الاشتراكى .

وقد طرأ على القارة فى هذه الفترة حدثان مهمان . فقد استقلت الجزائر فى عام ١٩٦٢ ، وحدث تغيير فى الأوضاع القائمة فى الكونغو ، حيث طرد تشومبى ، وقاد «موبوتو» الانقلاب العسكرى ، وساد القارة الأفريقية شعور بإمكان حدوث تقارب بين وجهات النظر المعارضة . وقد جرت مفاوضات ثنائية رسمية وغير رسمية بين رؤساء الدول الأفريقية ، وبين الوفود الأفريقية فى أروقة الأمم المتحدة ، وبين البعثات الدبلوماسية فى الدول المختلفة . كما عقدت اجتماعات متعددة بين رؤساء الدول . فقد تم اجتماع بين الرئيس الصومالى عبد الله عثمان ، والرئيس الغانى نكروما ، فى أكتوبر ١٩٦١ ، واجتماع بين رئيس الوزراء الاتحادى فى نيجريا « أبوبكر تفاوا بيللوا » والرئيس الغينى سيكوتورى ، فى ديسمبر ١٩٦١ . وبين الرئيس سيكوتورى والإمبراطور هيلاسيلاسى إمبراطور أثيوبيا فى يونية ١٩٦٢ ، وقد

كان لهذا اللقاء الفضل فى الدعوة إلى عقد مؤتمر قمة أفريقى شامل[١٢] .

وقد سبق هذا المؤتمر مؤتمر تمهيدى لوزراء الخارجية الأفريقيين فى أديس أبابا ، فى الفترة من ١٥ إلى ٢٢ مايو ١٩٦٢ . وقد قام مؤتمر وزراء الخارجية بدراسة وتجميع الوثائق والمشاكل المختلفة ، لطرحها على مؤتمر القمة ، تاركاً كلمة الفصل النهائية لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات الذى تقرر عقده فى أديس أبابا .

وقد تم انعقاد مؤتمر القمة الأفريقى الأول الشامل فى أديس أبابا فى الفترة من ٢٣ – ٢٨ مايو ١٩٦٣ . وقد حضر المؤتمر ثلاثون دولة أفريقية ، حيث امتنعت المغرب عن الحضور لدعوة موريتانيا إلى الاجتماع ، وإن كانت المغرب قد وقعت بعد ذلك على ميثاق أديس أبابا ، ولم تستطع توجو حضور المؤتمر ، لأن الخلاف كان قائماً حول شرعية الحكم القائم بها بعد اغتيال الرئيس «سلفانوس أوليمبوس» وقد وقعت توجو بعد ذلك على الميثاق[١٣] .

وقد مثل مؤتمر القمة فى أديس أبابا مظاهرة سياسية ضخمة ، ضمت ما يقرب من ٥٠٠ مندوب ، تمثل الوفود المرافقة لرؤساء الدول والحكومات الثلاثين الممثلة فى المؤتمر ، وقد اختلفت وجهات النظر فى هذا المؤتمر ، خاصة حول شكل الوحدة المقترح بين الدول الأفريقية ، وانتهت المناقشات المستفيضة إلى توقيع ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية فى ٢٨ مايو ١٩٦٣ ، فى أديس أبابا ، ووقع رؤساء الدول الثلاثون على هذا الميثاق ، الذى عكس فى طياته وفى الأهداف والمبادئ التى تضمنها ، الاتجاهات المختلفة التى كانت تسود القارة فى تلك الفترة .

وبدأت مرحلة جديدة فيما يتعلق بدبلوماسية القمة فى القارة الأفريقية ، حيث أصبح مؤتمر القمة أو مؤتمر رؤساء الدول والحكومات إحدى الهيئات العاملة فى منظمة الوحدة الأفريقية ، وأصبح اجتماعه يتم سنويًا . وسوف نتناول ذلك بالتفصيل فى الجزء اللاحق .

## الفصل الثانى

# مؤتمرات القمة الأفريقية
# فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية

مما لا شك فيه أن مؤتمر قمة أديس أبابا فى عام ١٩٦٣ ، والذى أُنشئت على أثره منظمة الوحدة الأفريقية ، يعتبر نقطة تحول فى العلاقات الدولية الأفريقية . فلأول مرة فى تاريخ القارة ، يجتمع هذا العدد من رؤساء الدول ورؤساء الحكومات ويتوصلوا إلى مبادئ وأهداف موحدة ، تتبلور فى إنشاء المنظمة القارية . وقد عكس ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية إلى حد كبير صورة العلاقات الدولية التى كانت سائدة فى القارة فى هذه الفترة .

ومؤتمر رؤساء الدول والحكومات أو مؤتمر القمة هو – فى الواقع – مجلس قمة[1]. وهو أعلى جهاز فى المنظمة[2] ، ويتكوّن من رؤساء الدول والحكومات أو من ممثليهم المعتمدين .

وتكوين المجلس من رؤساء الدول أو الحكومات الهدف منه التغلب على الصعاب التى قد تنشأ فى حالة ما إذا كان رئيس الدولة غير أفريقى ؛ فنى هذه الحالة يمكن لرئيس الحكومة تمثيل دولته . وهذه الحالة موجودة فى أفريقيا فى الدول الأعضاء فى الكومنولث البريطانى ، والتى ترأس الدولة فيها ملكة بريطانيا ، وموريشيوس أحد الأمثلة على ذلك ، وقد رأس رئيس وزراء موريشيوس دورات مؤتمر القمة الذى عقد فى موريشيوس فى عام ١٩٧٦ . وقد حددت المادة الثامنة من الميثاق تكوين

المجلس من رؤساء الدول والحكومات ، وإن عادت المادة التاسعة من الميثاق فأجازت أن يتكون المجلس من رؤساء الدول والحكومات ، أو من ممثليهم المعتمدين . وقد تكرر هذا النص فى المادة الثانية من لائحة إجراءات المجلس ، ولم تحدد هذه المادة الوظيفة التى يشغلها هؤلاء الممثلون أو طبيعتها .

ويلاحظ فى معظم المؤتمرات تناقص عدد رؤساء الدول والحكومات ، وناب عنهم ممثلوهم لمستويات مختلفة تراوحت بين وزير أو سفير[٣] . ويرجع ذلك عادة إلى أسباب سياسية سوف يرد ذكرها فى سياق البحث . وقد وجه الانتقاد إلى مؤتمر القمة على أساس أنه أصبح لا يمثل القمة ، وأن الاتصال المباشر الذى يتم بين الرؤساء والذى يساعد على تقريب وجهات النظر وحل الخلافات قد أصبح غير ذى قيمة ، خاصة أن سلطات رؤساء الدول فى أفريقيا – كما أشرنا من قبل – سلطات واسعة ، مما يتيح إنجاز أمور كثيرة تعجز الاتصالات الدبلوماسية العادية عن التوصل إليها . ولكنّ هناك رأياً آخر بأن انعقاد مجلس رؤساء الدول والحكومات على المستوى الدبلوماسى يتيح فرصة أكبر للتوصل إلى حلول جيدة ومدروسة للمشاكل المعروضة عليه ، وأن ذلك لا يمثل انتقاصاً من قدرة منظمة الوحدة الأفريقية ، بل يعتبر خطوة جيدة فى سبيل التوصل إلى نتائج حقيقية لمشاكل القارة[٤] ، ويرى هذا الرأى أن مؤتمرات السفراء هى التى حددت النتائج المهمة ، خاصة فى التاريخ الأوربى ، وأن مؤتمرات القمة ماكانت إلا الواجهة النهائية للنتائج التى توصل إليها السفراء ، ولعل هذا يتفق مع الرأى السابق ذكره فى مقدمة الموضوع ، والذى يرى أنه لا فائدة حقيقية من مؤتمرات القمة ما لم تكن الترتيبات الدبلوماسية قد سبقتها ومهدت لانعقادها وللنتائج التى يمكن أن تصل إليها ، ولعل مؤتمر برلين عام ١٨٨٤ والذى كان على مستوى السفراء أبلغ مثل على ذلك ، حيث حدد هذا المؤتمر تاريخ أفريقيا حتى الآن . ويرى أصحاب هذا الرأى أن المؤتمرات

التى تتم على مستوى السفراء تخفف من حدة التصادم فى الرأى والتى تحدث فى المؤتمرات التى تعقد على مستوى القمة ، وأنها تقوم بدور الوسيط للتوفيق بين الآراء المختلفة ، لأنها أقدر على تقبل المناقشة والقيام بها ، فى حين أنه من الصعب على الرؤساء التنازل عن أحكامهم والتوصل إلى حلول وسط ، كما أن المؤتمرات على مستوى السفراء تقصى العامل الشخصى الذى يسود مؤتمرات القمة ، وتقوم بوضع القرارات بناء على دراسة موضوعية يسودها التعقل الحرفى .

وقد علق البعض بأن أنجح(٥) مؤتمرات رؤساء الدول والحكومات التى عقدت فى نطاق منظمة الوحدة الأفريقية هما مؤتمرا ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ ، والذى كان أكثر من نصف ممثلى الدول على مستوى السفراء(٦) .

ففى مؤتمرات القمة لا يتوافر الوقت ولا السهولة اللازمة للمناقشات الطويلة ، ولا الوسيلة الكافية لإرضاء وجهات النظر المتعارضة عن طريق الحلول الوسط ، لأن الرؤساء عادة يصدرون الأوامر ولا يتوقعون لها مناقشة ، ولا يتوقعون أيضاً عرض وجهات نظرهم ومناقشتها(٧) مما يؤدى إلى صدور قرارات وتصريحات مائعة ، حتى لا يعلن عن الخلاف بين القمة المجتمعة ، وهذا يؤدى إلى تعقد وزيادة المشاكل بدلا من التوصل إلى الحلول السلمية لها(٨) .

وبرغم الانتقادات التى توجه إلى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات على مستوى القمة ، فإنه تجب الإشارة إلى أن أحد مصادر القوة فى منظمة الوحدة الأفريقية هو مؤتمر القمة ، فمع أن مجلس الوزراء هو الذى يقوم بالإعداد والعمل الفعلى لمشكلات القارة ، سواء الإدارية منها أو السياسية ، فإن مؤتمر القمة هو الذى يجذب الاهتمام السياسى داخل وخارج القارة ، وكثيراً ما يحدث فى الجلسات المغلقة أن يسمح لأجهزة الإعلام بتسجيل صور رؤساء الدول المتنازعة وهم يتصافحون أو يتعانقون(٩) وتعتبر مؤتمرات القمة فرصة هامة للقاءات الشخصية بين الزعماء ،

حيث تعمل على إنهاء الخلاف كما حدث فى مؤتمر قمة ١٩٧٣ عندما تصالح الرئيس نيريرى والرئيس عيدى أمين بعد النزاع الطويل الذى كان قائماً بينهما ، وكذلك تم التصالح بين كل من الرئيس كاوندا والرئيس جاوون والرئيس نيريرى . بعد أحداث بيافرا[١٠] .

وقد طرأ عامل جديد على العلاقات الدولية الأفريقية ، فقد حدثت سلسلة من التغيرات فى الرؤساء القدماء ، كما زاد عدد الدول الأعضاء وبالتالى عدد الرؤساء الجدد ، فبعد أن كانت عضوية المنظمة مقصورة على ٣٢ دولة فى عام ١٩٦٣ أصبحت الآن خمسين دولة . كما أنه بقى من الرؤساء القدماء سبعة رؤساء فقط ، هذا التغيير فى عدد الأعضاء وفى الرؤساء أعطى اجتماع القمة أهمية كبرى ، لأنه وسيلة لالتقاء وتعارف هؤلاء الرؤساء الجدد فى العلاقات الدولية الأفريقية ، ولتبادل وجهات النظر فيما بينهم . ولقد طالبت تونس وزامبيا بإدخال تعديل فى الميثاق ، يقضى بأن تكون دورات اجتماع المؤتمر مرة كل عامين ، بشرط حضور رؤساء الدول شخصياً[١١] ، ولكن لم توافق باقى الدول على ذلك .

وقد اعتمدت الدول المطالبة بالتعديل المقترح على أن الفترة المحددة بعام بالنسبة لاجتماعات رؤساء الدول والحكومات تعتبر فترة قصيرة نسبياً ، كانت ضرورية فى بداية تكوين المنظمة ، لضرورة وضع أسس ثابتة ، أما الآن فقد استقرت الأوضاع ، وأصبحت مدة عام مدة قصيرة . والواقع أن الأحداث فى داخل أفريقيا تتجدد سريعاً ، ويثار من القضايا ما يحتاج إلى المناقشة السريعة والواضحة لإيجاد الحلول المناسبة ، ولو أخذ باقتراح تونس وزامبيا فقد يؤدى ذلك إلى تجميد اللقاءات ، وهو ما لا يتفق مع الأهداف المرجوة من اللقاء بين القادة الأفارقة ، الذين يقومون عن طريق هذه الاجتماعات بدراسة المشاكل العامة لأفريقيا ، وذلك بالتشاور فيما بينهم لصالح شعوبها .

كما أن هذه اللقاءات تقرب كثيراً من وجهة النظر بين رؤساء الدول وقد بينت تونس فى اقتراحها أن تجربة المؤتمرات الأولى أوضحت أن عدد رؤساء الدول والحكومات الأفريقية الذين اشتركوا فيها قد أخذ فى الانخفاض من مؤتمر لآخر ، وأن ذلك يفقد مجلس رؤساء الدول والحكومات فاعليته وهيبته ، وفى الواقع أن هذا – حتى ولو كان صحيحاً – لا يبرر مد الفترة بين دورات الانعقاد ، بل يعتبر قضية قائمة بذاتها ، وموضوعاً مستقلا اختلفت الآراء بشأنه .

وعلى عكس هذا الاتجاه ، نجد أن الرئيس محمد جعفر النميرى رئيس جمهورية السودان ، ورئيس الدورة الأخيرة لمؤتمر القمة الذى عقد فى الخرطوم فى الفترة من ١٨ – ٢٢ يوليو ١٩٧٨ ، نجده قد طالب فى خطبته الافتتاحية للمؤتمر بضرورة تعديل ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية بما يتسم ومتطلبات المرحلة الحالية التى يحياها عالم اليوم ، وأفريقيا على وجه الخصوص ، وطالب بأن يكون اجتماع رؤساء الدول الأفارقة فى مؤتمرهم النابع من منظمة الوحدة الأفريقية مرتين على الأقل خلال كل عام ، وألا يتحمل رئيس الدورة فترة العام بمفرده ، وإنما يجب أن يعاونه نوابه فى تحمل المسئولية معه . وقد قرر مؤتمر القمة فى ختام دورته أن يعهد إلى اللجنة القانونية التابعة للمنظمة بدراسة هذا الاقتراح ، وتقديم مقترحاتها إلى مؤتمر القمة القادم ، والذى تقرر عقده فى منروفيا عاصمة ليبريا فى خلال شهر يوليو عام ١٩٧٩ [١٢] .

ومازال مؤتمر القمة ينعقد دورياً مرة كل عام فى دورات عادية ، وقد ينعقد فى دورات غير عادية بناء على طلب أية دولة من الدول الأعضاء ، وبشرط موافقة ثلثى الأعضاء [١٣] لانعقاد الدورة غير العادية . والفرق بين الدورة العادية والدورة غير العادية . أن المجلس فى الدورة العادية ينظر فى جدول أعمال يتضمن أكثر من موضوع ، ويتولى مجلس الوزراء الإعداد لهذه الدورة . وإدراج المسائل المهمة فى

جدول أعمال مؤتمر القمة ، أما الدورة غير العادية فلا تتضمن أكثر من موضوع واحد محدد تعقد الدورة الطارئة لمناقشته .

ومنذ إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية وحتى الآن لم ينعقد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات إلا مرة واحدة فى عام ١٩٧٦ ، عندما طلبت أثيوبيا والصومال رسمياً عقد مؤتمر القمة غير العادى لوقف نزيف الدم فى أنجولا ، وقد فشل المؤتمر فى التوصل إلى حل المشكلة .(١٤) ولعل هذا يثير التساؤل حول عدم دعوة مؤتمر القمة إلى دورات انعقاد غير عادية فى حين أن مجلس وزراء المنظمة – وهو ثانى جهاز فى المنظمة ويتبع مجلس رؤساء الدول والحكومات – قد عقد حتى عام ١٩٧٧ إحدى عشرة جلسة غير عادية(١٥) . ولعل السبب فى ذلك يرجع إلى صعوبة اجتماع ٥٠ رئيس دولة وحكومة بطريقة طارئة ، كما أن مجلس الوزراء أقدر على مناقشة المشاكل وإيجاد الحلول لها من مؤتمر القمة ، الذى يحاول الابتعاد عن التعرض للمنازعات السافرة ، خاصة أن الدورات غير العادية تتناول عادة مواضيع شائكة يصعب على القادة أن يخرجوا من اجتماعاتهم بدون نتيجة محددة تجاهها ، وإن خرجوا بنتيجة تكون غير ملائمة ، وقد حاول هوفى بوانييه رئيس ساحل العاج دعوة مؤتمر القمة إلى الانعقاد فى دورة غير عادية لمناقشة مبدأ الحوار مع جنوب أفريقيا فى عام ١٩٧١ ، ولكنه فشل فى الحصول على موافقة $\frac{٢}{٣}$ الأعضاء . وجلسات مجلس رؤساء الدول والحكومات جلسات سرية ، وإن كان للمجلس أن يقرر علانيتها بالأغلبية البسيطة . ومؤتمر القمة أو مجلس رؤساء الدول والحكومات هو الجهاز الأعلى فى منظمة الوحدة الأفريقية ، وهو يعتبر بمثابة البرلمان لها . واختصاصات مؤتمر القمة تمتد لتشمل جميع أعمال منظمة الوحدة الأفريقية وتمتد سلطته لمناقشة كل المواضيع . ويمكن أن تقسم اختصاصاته إلى اختصاصات سياسية واقتصادية ، واجتماعية وإدارية ، ودستورية وقانونية . فمن سلطة المؤتمر أن يناقش المسائل ذات

الأهمية المشتركة لأفريقيا ، ويقوم بالتنسيق واتخاذ السياسة المعينة فى القضايا الأفريقية ، ويترك لمجلس الوزراء مهمة تطبيقها .كما أن مؤتمر القمة يقوم بالتصديق على التوصيات التى يتخذها مجلس وزراء المنظمة ، والتى لا تصبح سارية المفعول حتى يتم التصديق عليها . ومن أهم اختصاصات مؤتمر القمة التسوية السلمية للمنازعات التى قد تنشأ بين الدول الأفريقية ، فمع أنه قد تم إنشاء لجنة للوساطة والتوفيق والتحكم مُهمتها التسوية للمنازعات ، وذلك فى ٢١ يوليو ١٩٦٤ فى مؤتمر القمة الثانى الذى عقد بالقاهرة ، فإن أطراف النزاع كثيراً ما يفضلون المفاوضات المباشرة ، والتسوية لمنازعاتهم من خلال المنظمة نفسها ، وعن طريق دبلوماسية القمة ، سواء فى أثناء انعقاد المؤتمر أو تكوين لجان وساطة مصغرة من القادة الأفارقة أنفسهم .

وإلى جانب هذه الاختصاصات السياسية الهامة ، فإن لمجلس رؤساء الدول والحكومات اختصاصات إدارية واسعة النطاق ، حيث إن للمجلس حق إنشاء هيئات جديدة ، ووكالات متخصصة أفريقية تابعة للمنظمة . والقرارات التى يتخذها مجلس رؤساء الدول والحكومات تقوم بتنفيذها أجهزة المنظمة المختلفة ، أما التوصيات التى تتخذها هذه الأجهزة فيجب أن يوافق عليها المجلس قبل وضعها موضع التنفيذ . وللمجلس أن يقوم باختيار السكرتير الإدارى العام للمنظمة ، وذلك بالاقتراع السرى وبأغلبية الثلثين ، وقد كان أول سكرتير إدارى للمنظمة دياللوتيلى ( غينيا ) وتم تعيينه فى عام ١٩٦٤ ، ثم تبعه أنزوا يكانجكى ممثل الكاميرون فى يونية عام ١٩٧٢ ؛ وبعد أن قدم استقالته تم اختيار ولم أتيكى (الكاميرون ) فى يونية ١٩٧٤ ، ثم أخيراً آدم كودجو ( توجو ) فى يونية ١٩٧٨ .

ويقوم المجلس بتعيين الأمناء المساعدين للمنظمة ، وذلك بالاقتراع السرى أيضاً وبأغلبية الثلثين . وللمجلس حق إنهاء خدمة السكرتير الإدارى والأمناء

المساعدين . وللمجلس الحق فى تعيين وتنحية أعضاء لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم وذلك بأغلبية الثلثين . وللمجلس أن يفسر أية مسألة تثار بشأن الميثاق أو أن يقوم بتعديل الميثاق بشرط أغلبية الثلثين .

ويجب الإشارة إلى أن القرارات التى يتخذها مجلس رؤساء الدول والحكومات ، وخاصة القرارات السياسية ، هى توصيات للدول الأعضاء ، شأن التوصيات التى تتخذها الجمعية العامة للأمم المتحدة ، فليس للمجلس أن يتدخل فى سيادة الدول الأعضاء فى المنظمة ، وذلك لأن ميثاق المنظمة ينص على احترام السيادة الوطنية للدول الأعضاء ، ويتوقف تنفيذ قرارات المنظمة على حسن النية لدى الدول الأعضاء وعلى رغبة تلك الدول فى تنفيذ القرارات . أما القرارات الخاصة بالبناء الداخلى للمنظمة ، أوكيفية قيام المنظمة بوظائفها ، والقرارات الخاصة بالميزانية ، وتعيين الأمين العام للمنظمة ، وإنشاء اللجان الفرعية – فهى قرارات ملزمة لأنها تتعلق بسير عمل المنظمة نفسها[١٦] .

وقد عالج مؤتمر القمة الأفريقى الكثير من القضايا والمشاكل الأفريقية منذ إنشاء المنظمة فى عام ١٩٦٣ وحتى الآن . وقد اختلفت المشاكل والقضايا بمرور الوقت ، وطبقاً للتطور السياسى الذى طرأ على الدول الأفريقية وعلى العالم كله . وتراوحت القضايا التى ناقشها المؤتمر بين فكرة الوحدة الأفريقية فى حد ذاتها وبين المشاكل التى تثور فى داخل الدول الأفريقية ، كالحركات الانفصالية أو تغيير الحكم فى دولة ، ومدى ارتباط ذلك بالشئون الداخلية للدولة ، ومدى قدرة المنظمة على التدخل . وتناول المؤتمر أيضاً قضايا الدفاع المشترك ، وتصفية الاستعمار وعدم الانحياز وغير ذلك . وسوف نعرض لبعض هذه القضايا . .

### ١ - فكرة الوحدة الأفريقية :

شغلت هذه القضية أذهان رؤساء الدول الأفريقية وخاصة فى السنوات الأولى من ممارسة مؤتمر رؤساء الدول والحكومات لأعماله . فنى مؤتمر أديس أبابا التحضيرى لوزراء الخارجية فى ١٩٦٣ كان هناك جدل واسع حول فكرة الوحدة ، والشكل الذى سيشرف على تنفيذها ، وتقدمت تسع دول باقتراحات مختلفة بهذا الشأن . ولم يتمكن المؤتمر فى النهاية من التوصل إلى قرار حاسم بهذا الشأن ، وتقرر تحويل الموضوع إلى مؤتمر القمة حتى يبت فيه برأى . وقد تكررت الانقسامات داخل مؤتمر رؤساء الدول والحكومات حول شكل الوحدة وشكل المنظمة المزمع إنشاؤها . ولا شك أن الأساس الفلسفى للوحدة الأفريقية يقوم على الشخصية الأفريقية فى حد ذاتها . وقد عرّف الرئيس ليوبولد سنجور رئيس السنغال هذه الشخصية بأنها رابطة سابقة للتاريخ ، وأن جذورها تنبع من الرابطة الجغرافية ، ومن التراث الثقافى والإنسانى ، وأن الشخصية الأفريقية سابقة على المسيحية والإسلام ، وأنها أقدم من الحضارات الأوربية . وعرّف « الأفريقية » بأنها مجموعة القيم الحضارية الأفريقية . وأضاف الرئيس سنجور إلى ذلك بأن تحقيق الوحدة الأفريقية لن يتأتى إلا إذا أدرك القادة وحدة التراث الأفريقى وآمنوا بأفريقيتهم .

وأما الرئيس سيكوتورى رئيس غينيا فقد آمن بأن الأفريقية تنبع من الإنسانية الأفريقية نفسها ، أما الرئيس هو فى بوانيه رئيس ساحل العاج فقد نادى بأن الأفريقية هى التضامن والتراث الثقافى . ومع اختلاف الآراء حول منبع وجذور الأفريقية اجتمعت الآراء على وجود رابطة أكيدة ودقيقة بين الدول الأفريقية ، سواء كانت نابعة من التاريخ ، أو التقارب الجغرافى ، أو التراث الثقافى ، أو الإنسانية الأفريقية ، فهى حقيقة واقعة يجب بلورتها بشكل أو بآخر[١٧] .

أما فى مجال تحقيق التضامن الأفريقى فقد كانت هناك ثلاث مدارس :

**أولاً** : أصحاب هذا الاتجاه ينادون بالوحدة الفيدرالية الشاملة والعاجلة بين الدول الأفريقية وفى مقدمة أنصار الوحدة الأفريقية الشاملة الكاملة العاجلة كان الرئيس كوامى نكروما رئيس جمهورية غانا فى ذلك الوقت . وقد نادى بتوحيد القارة فى المؤتمرات الأفريقية كافة وفى مؤلفاته ودراساته بصفته مفكراً أفريقياً . وقد نادى نكروما بأن اتحاد أفريقياً فوراً هو السبيل الوحيد لمحاربة الاستعمار ، خاصة الاستعمار الاقتصادى القائم على استغلال الأوضاع الاقتصادية المتدهورة فى الوحدات السياسية الأفريقية المصطنعة ، والتى أصبحت بعد الاستقلال دولا تعتمد اقتصادياً على قوى خارجية . كما نادى بأن اتحاد أفريقيا الكامل هو الحل الوحيد للمنازعات على الحدود بين الدول الأفريقية المتجاورة ، وأن أفريقيا لن تستطيع أن تجعل من مبدأ عدم الانحياز رابطة مذهبية حقيقية ما لم تدافع عن هذا المبدأ ، وهى فى موقف قوى وهذه القوة لن تتوافر إلا فى ظل الاتحاد ، وقد قام نكروما بتقديم مشروع متكامل للشكل الذى ستتم به الوحدة الأفريقية ، فاقترح أولاً تكوين مجلس من وزراء خارجية الدول الأفريقية ، وينبثق عن هذا المجلس خمس لجان ، لجنة تقوم بوضع الدستور للحكومة الأفريقية الجديدة ، واللجنة الثانية تكلف بالنظر فى مشروعات الوحدة الاقتصادية ، واللجنة الثالثة تكلف بوضع أسس السياسة الخارجية المشتركة ، واللجنة الرابعة تخصص للدفاع وإقامة جيش مشترك . أما اللجنة الخامسة والأخيرة فلبحث قواعد منح الجنسية الأفريقية المشتركة . وبعد أن تنتهى هذه اللجان من عملها ترفع تقريرها لمجلس وزراء الخارجية ، ويتولى المجلس فحص التقارير المقدمة ثم يقدم تقريره بعد ستة شهور بالشكل النهائى إلى مجلس رؤساء الدول والحكومات . كما اقترح نكروما إقامة الحكومة الأفريقية الفيدرالية فى أفريقيا الوسطى أو فى زائير ، باعتبار أن هاتين الدولتين تتوسطان القارة الأفريقية .

وقد لاق هذا المشروع معارضة شديدة فى مؤتمر أديس أبابا ، ولم يؤيده إلا « ميلتون أوبوتى » رئيس وزراء أوغندا وقتئذ[١٨] . ولم ييأس نكروما ، بل عرض اقتراحه مرة أخرى فى مؤتمر القمة الثانى الذى عقد فى القاهرة فى عام ١٩٦٤ ، وحتى تتخلص الدول الأفريقية من المأزق الذى ووجهت به قررت الدول المجتمعة تشكيل لجنة لفحص المشروع وتقديم تقريرها لمؤتمر القمة التالى . وقد عقد مؤتمر القمة التالى فى أكرا فى عام ١٩٦٥ وقد تقدّم نكروما بمشروعه مرة أخرى بعد إدخال بعض التعديلات عليه ، واقترح تشكيل مجلس تنفيذى لوضع الخطوات اللازمة لتنفيذ المشروع وعندما تم التصويت على المشروع الثانى فشل فشلاً ذريعاً ، ولما كانت غانا هى الدولة المضيفة فقد تقرر – إرضاءً لنكروما – تكوين لجنة أخرى لإعادة النظر فى المشروع وعرضه فى مؤتمر القمّة التالى . وقد علق الرئيس السنغالى ليوبولد سنجور على هذا المشروع « بأنه لو حاولت الدول الأفريقية تحقيق هذا المشروع فستصاب بكارثة ، فالظروف الأفريقية ليست مناسبة ، وظروف القارة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تجعل هذا المشروع أقرب إلى الخيال . ولم يناقش الموضوع مرة أخرى فى مؤتمر القمة الذى عقد فى أديس أبابا عام ١٩٦٦ ، لأن دعامته وهو الرئيس الغانى نكروما كان قد تعرّض لانقلاب أطاح بحكومته فى نوفمبر ١٩٦٦ ، وانتهت بذلك إحدى القضايا التى شغلت مؤتمرات القمة الأولى فى تاريخ منظمة الوحدة الأفريقية . ومن الملاحظ أن المؤتمر لم يتخذ قرارًا نهائيًا فى هذا الموضوع ، وهى السمة الغالبة على مؤتمرات القمة حينما تواجه بمشكلة حقيقية تتعلق بالاختلاف فى وجهات النظر بين رؤساء الدول ، وتلجأ إلى إنشاء لجان لدراسة الموضوع[١٩] . وفكرة إقامة حكومة أفريقية قارية لم تعد مطروحة للبحث الآن ، وإن كان لا يستبعد فى المستقبل البعيد أن تثار مثل هذه الفكرة مرة أخرى ، وإن كان ذلك أمراً بعيد الاحتمال فى المستقبل القريب .

**ثانياً** : تقدمت «مالاجاش» بمشروع يقضى بإقامة منظمة قارية تضم كل دول القارة الأفريقية ، على أن تحتفظ كل دولة بسيادتها الكاملة ، أى أن أصحاب هذه المدرسة كانوا يفضلون إقامة تنظيم مرن ، أشبه ما يكون برابطة الكومنولث ، لا تفقد فيه أو تتنازل أى دولة عن جزء من سيادتها ، وإنما يتم التعاون فى جميع الميادين : السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، بدون فرض أو إلزام . وقد أيد هذا الاتجاه فكرة وجود مجموعة من المنظمات والاتحادات الإقليمية فى داخل القارة . وقد أيدت السنغال وتونس وغيرهما من الدول هذا الاتجاه . ولعل حداثة عهد الدول الأفريقية بالاستقلال ، ورغبة شعوبها فى التمتع به بعد أن طال تطلعها إليه جعل من العسير على تلك الدول التنازل عن جزء من سيادتها . كما أن الشك والتخوف بين الدول الأفريقية بعضها وبعض فى هذه المرحلة من مراحل التطور السياسى كانت أحد الأسباب الهامة ، فى تمسك هذه المدرسة باتفاق تعاون مرن ، لا يفرض التنازل عن أى جزء من السيادة .

**ثالثاً** : تبنت هذا الاتجاه معظم الدول وعلى رأسها أثيوبيا ومصر ، وقد نادى أصحاب هذه المدرسة باتخاذ موقف وسط يقتضى ضرورة السير بخطى تدريجية لتحقيق التعاون بين الدول الأفريقية فى شتى الميادين ، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية لكل دولة أفريقية ، واحترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها . وإنشاء سكرتارية دائمة وجهاز دائم للتنسيق فى مجالات الاقتصاد والدفاع ، واتخاذ إجراءات مشتركة لمكافحة الاستعمار .

وقد انتهى الخلاف بين المدارس المختلفة إلى حلٍّ وسط ، وهو الميثاق الذى أنشأ منظمة الوحدة الأفريقية بشكلها الحالى ، والذى يعكس جميع التيارات الفكرية السائدة فى القارة فى هذه الفترة ، وبتوقيع ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وبفشل مشروع الحكومة الفيدرالية الذى كان حلم الرئيس الغانى كوامى نكروما ، نجد أن

قضية الوحدة الأفريقية قد أصبحت قضية شبه منتهية ، ولم تعد إحدى القضايا الهامة التى تعرض على مؤتمرات القمة . وإنما ثارت هناك مشاكل وقضايا أخرى احتلت مكان الصدارة فى جدول أعمال مؤتمرات القمة .

**٢ – عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء :**

لا شك أن هذا المبدأ هو أحد المبادئ الهامة التى حكمت أعمال مؤتمرات القمة الأفريقية ، والتى أثرت على فاعلية المؤتمر ، وعلى القرارات التى اتخذها فى القضايا التى تتعلق بالقارة الأفريقية كافة ، ومازال هذا المبدأ يحكم تصرفات رؤساء الدول والحكومات حتى الآن ، وإن كان قد طرأ بعض التغيير على مدى حساسية الدول الأفريقية ، وعلى مدى تمسكها وتفسيرها لهذا المبدأ بعد أن استقرت الأحوال السياسية فى القارة ، واطمأنت الدول الأعضاء فى المنظمة على استقلالها الحديث ، بعد مرور أكثر من خمسة عشر عاماً على إنشاء المنظمة . فقد نصت المادة الثالثة من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية على عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء وهذا المبدأ معمول به فى كل القوانين الدولية ، ولكن ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية أورد تخصيصاً حيث نصت الفقرة الخامسة من المادة الثالثة على استنكار أعمال الاغتيال السياسى بكل صوره ، والنشاط الهدام الذى تقوم به دولة مجاورة أو غير مجاورة ، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية يعنى عدم تدخل الأعضاء فى شئون بعضهم بعضاً ، ويعنى أيضاً عدم تدخل منظمة الوحدة الأفريقية فى الشئون التى تعتبرها الدول الأعضاء شئونا داخلية .

وقد واجه المؤتمر هذه المشكلة فى ثانى دورة لانعقاده ؛ فقد قرر مؤتمر القمة الذى عقد فى القاهرة عام ١٩٦٤ أن يكون دور الانعقاد القادم فى أكرا . وقبل انعقاد المؤتمر بفترة قصيرة أثارت مجموعة من الدول الأفريقية خاصة دول المجموعة

الفرنسية عزمها على مقاطعة المؤتمر القادم فى أكرا على أساس أن غانا تنتهك مبادئ الميثاق وتتدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء ، وأن ذلك يعد انتهاكا للميثاق ولسيادة الدول الأعضاء الموقعة عليه . وطلبت تغيير مكان الانعقاد ، وهنا واجهت المنظمة أزمة حقيقية ، فإن السياسة التى تتبعها غانا هى من صميم شئونها الداخلية ولا تستطيع المنظمة ودولها مخالفة المادة الثالثة من الميثاق ، كما أن مكان المؤتمر قد تحدد من قبل فى القاهرة ، ووافقت دول المجموعة الفرنسية على ميعاد ومكان الانعقاد ، وبالتالى فتغيير المكان يعتبر خرقاً لدستور المنظمة ، إلى جانب أن مقاطعة المجموعة الفرنسية وكان عددها ١٢ دولة يقلل كثيراً من أهمية مؤتمر القمة ، خاصة أنه حديث الإنشاء ، لم ترتكز سياسته ولا قواعده بعد . وقد تدخلت نيجيريا وأثيوبيا لإنقاذ الموقف ، وطلبتا عقد جلسة طارئة لمجلس وزراء المنظمة لدراسة المشكلة وأصدر المجلس توصية بعقد المؤتمر فى أكرا كما كان محدداً له من قبل ، على أن تقوم غانا بالإيفاء ببعض التعهدات ، وفعلا عقد المؤتمر فى ٢١ أكتوبر ١٩٦٥ فى أكرا ، وناقش بعض الموضوعات الهامة ومنها مشكلة اللاجئين فى أفريقيا ، وأصدر فيها القرار ٢٧ الذى يعتبر أحد القرارات الهامة فى تاريخ المنظمة ، بالرغم من امتناع ثمانى دول من المجموعة الفرنسية عن حضور المؤتمر ، ويعتبر هذا نجاحا من جانب المؤتمر حيث تمسك بنص من أهم النصوص الواردة فى الميثاق ، وهو عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء ، والذى أصبح قاعدة لسياسة مؤتمرات القمة فيما بعد ، ولعل رؤساء الدول والحكومات بتصرفهم هذا قد جنبوا أنفسهم أزمات خطيرة ، فلو استجابوا إلى مطالب المجموعة الفرنسية ودرسوا فعلا هل غانا تتدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء أو لا وغيروا بناء على ذلك مقر الاجتماع لتعرضت المنظمة للانهيار ، لأن العلاقات بين الدول الأفريقية – خاصة خلال السنوات الأولى من الاستقلال ، وإنشاء المنظمة – لم تكن قد استقرت

بعد ، وكانت كل دولة توجه للأخرى اتهامات بتدخلها فى شئونها الداخلية ، مما كان سيمثل دائرة مفرغة قد تؤدى إلى انهيار المنظمة نفسها . ولكن الآن – وبعد استقرار الأوضاع السياسية نوعاً فى القارة – قلت حدة هذه الاتهامات .

وقد حدث تطور فى العلاقات الدولية بين الدول الأفريقية ، وإن ظلت منظمة الوحدة الأفريقية حريصة تماماً على عدم التدخل بأى صورة من الصور فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء .

وقد عكس الوضع فى أوغندا بعد الانقلاب العسكرى فيها بقيادة عيدى أمين الذى أطاح بالرئيس أوبوتى – عكس هذه المشكلة ، وتعرض لموقف المنظمات العالمية أو الإقليمية من الاعتراف بحكومة جاءت عقب تغيير غير دستورى فى نظام الحكم ، وقد أصبحت الانقلابات العسكرية فى أفريقيا ظاهرة سياسية تستحق الدراسة[٢٠] وقد أثار الرئيس كاوندا رئيس زامبيا ورئيس مؤتمر القمة فى هذا الوقت مشكلة : هل تعترف المنظمة بشرعية الحكومة الجديدة فى أوغندا أو لا ؟ فى حين أثارت مجموعة من الدول الأعضاء أن مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية يمنع المنظمة من التدخل فى شئون أوغندا وغيرها من الدول ، وأن نظام الحكم من صميم الشئون الداخلية لكل دولة ، وليس من حق المنظمة الدولية الاعتراف أو عدم الاعتراف به . وانتهى الأمر إلى الاعتراف بالوضع الجديد فى أوغندا ، وقبول حكومة عيدى أمين ممثلا عن أوغندا فى المنظمة .

وقد كانت الأحوال السياسية السائدة فى القارة فى تلك الفترة أحد الأسباب الهامة التى أدت إلى إثارة مشكلة عدم التدخل فى الشئون الداخلية على هذه الدرجة من الحدة . فقد حدث من الانقلابات فى أفريقيا الكثير كما بدأ العمل فى سد « كابورا باسا » فى موزمبيق ، وما يعنيه هذا من تأكيد للوجود البرتغالى ، وتحقيق لمصالح جمهورية جنوب أفريقيا بالرغم من اعتراض القادة الأفارقة على ذلك .

وزادت حدة الصراع فى أنجولا ضد الاستعمار البرتغالى ، واستمر الوجودالاستعمارى العنصرى فى روديسيا ، ولم يظهر أثر للمقاطعة الاقتصادية التى فرضتها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية على حكومة إيان سميث العنصرية . هذا إلى جانب أن جنوب أفريقيا صعدت أعمالها الوحشية ضد الحركات الوطنية فى جنوب أفريقيا تحت نطاق قانون الإرهاب . إلى جانب الأحداث الخطيرة التى حدثت فى غينيا ، حيث تم الاعتداء المسلح على كوناكرى العاصمة من القوات البرتغالية المؤيدة بقوات بلجيكية . وبالإضافة لهذه الأحداث السياسية كان هناك تدهور فى الموقف الاقتصادى للقارة الأفريقية ، فقد قلّت نسبة المعونات الاقتصادية المقدمة للقارة ، إلى جانب أن خمس خطط فقط للتنمية من حوالى ٣١ خطة كانت قد حققت بعض النجاح . كل هذه العوامل مجتمعة أدت إلى إحساس القادة الأفارقة بأن الأحداث الأخيرة فى أوغندا ما هى إلا حلقة من سلسلة تهدف إلى العودة بالقارة للخضوع للاستعمار بأشكاله المختلفة ، سواء الجديد منها أو القديم ، إلى جانب أن معظم القادة الذين تزعموا الدعوة إلى عدم الاعتراف بحكومة عيدى أمين كانوا من القادة القدماء فى أفريقيا ، وكانوا هم أنفسهم يخشون من حدوث انقلابات مماثلةفى دولهم ، ولعل فى خطب وتصريحات نيريرى وسيكوتورى وكاوندا ما يشير إلى ذلك .

وفى هذه الأزمة نجد أن ثلاثة من المسئولين فى المنظمة أعلنوا صراحة ضرورة عدم اعتراف المنظمة بالحكومة القائمة فى أوغندا ، بالرغم من أن سياسة المنظمة كانت قائمة على عدم التدخل فى الشئون الداخلية . فقد دعا كاوندا ( زامبيا ) رئيس مؤتمر القمة ، وديالو تيللى ( غينيا ) السكرتير الإدارى للمنظمة ، وعمر عارته ( الصومال ) رئيس مجلس وزراء المنظمة ، إلى عدم عقد مؤتمر القمة القادم الذى كان سيعقد فى يونية ١٩٧١ فى كمبالا العاصمة الأوغندية . وانقسمت الدول

الأفريقية حتى إنه لم يمكن عقد مجلس لوزراء الخارجية كان مقرراً انعقاده فى فبراير ١٩٧١ بمدينة أديس أبابا ولإنهاء الخلاف قام كينث كاوندا رئيس مؤتمر القمة بالاتصال المباشر برؤساء الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية يطلب الموافقة على تغيير مقر انعقاد مؤتمر القمة إلى أديس أبابا مقر المنظمة ، حتى لا يتعرض المؤتمر إلى الفشل لامتناع الدول عن الحضور ، وحتى لا يتأجل انعقاد المؤتمر بالرغم من قرار مؤتمر القمة السابق بتحديد موعد اجتماعه . وقد استطاع (كاوندا) أن يحصل على رد ٣٢ رئيس دولة بالموافقة على عقد المؤتمر فى أديس أبابا فى يونية ١٩٧١ ، وقاطعته أوغندا وأفريقيا الوسطى فقط . وقد لجأ كاوندا إلى هذا الإجراء الجديد فى تاريخ المنظمة ، والذى وافقت الدول بطريقة فعلية على شرعيته ، ولم تُدْعَ جلسة طارئة لمؤتمر القمة لعدم إمكان ذلك من الناحية الفعلية ، لأن الرؤساء كما سبق أن ذكرت لا يفضلون مناقشة الأزمات فى الجلسات الطارئة .

وقد ساعدت الأحوال السياسية فى القارة الأفريقية وكذلك النفوذ الشخصى لكل من كاوندا ونيريرى وسيكوتورى على تغيير مكان الانعقاد ، ولكن بقى مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية قائماً فلم يعلن المؤتمر عن عدم اعترافه بحكومة عيدى أمين . ولعلنا يجب أن نقارن ما حدث هنا بما حدث فى مؤتمر القمة الذى عقد فى كمبالا فى عام ١٩٧٥ ، فى أثناء اجتماع المؤتمر حدث انقلاب فى نيجيريا ضد الجنرال (جاوون) الذى يمثل نيجيريا فى المؤتمر ، وقد استمر المؤتمر فى الانعقاد ولم ينظر فى الموضوع أصلا على اعتبار أنه من شئون نيجيريا الداخلية ، وقد سافر جاوون إلى توجو . وغادر خمسة من الرؤساء مقر الاجتماع مباشرة بعد أنباء الانقلاب وقيل إن ذلك حدث خوفاً منهم على مناصبهم(٢١) .

وقد أُثير مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية فى مؤتمر كمبالا ، ولكن بطريقة أخرى ، فلأول مرة فى تاريخ المنظمة يمتنع رؤساء خمس دول أفريقية عن حضور

اجتماعات مؤتمر القمة احتجاجا على رئاسة عيدى أمين للدورة ، وعلى الأحداث التى تجرى داخل أوغندا . فقد أعلن رؤساء دول تنزانيا وزامبيا وموزمبيق وبوتسوانا عن عدم حضور الاجتماعات ويمثلهم وزراء خارجيتهم . وقد هاجم نيريرى الأحداث التى تجرى فى أوغندا . وهاجم منظمة الوحدة الأفريقية لعدم تدخلها بحجة التزامها بالمادة الثالثة من الميثاق ، وأشار إلى أنه لا يحق للمنظمة أن تعترض على سياسة جمهورية جنوب أفريقيا ، فى حين أن هناك مجازر تحدث فى دولة أفريقية مستقلة بحجة التمسك بالميثاق ، ولكن هذه التصريحات من جانب نيريرى لم تؤثر فى اتجاه مؤتمرات القمة . وانعقد المؤتمر فعلا ، وتناول كثيراً من الأمور المهمة ، وخاصة فيما يتعلق بالاستعمار الاستيطانى . ولعل إحدى القضايا الهامة التى وضعت مؤتمر القمة موضع الاختبار فيما يتعلق بمبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية هى قضية الحركة الانفصالية فى بيافرا ، فبالرغم من إصرار الحكومة الفيدرالية على أن بيافرا موضوع من الشئون الداخلية فى نيجيريا فإن مؤتمر القمة قد قرر النظر فى هذه القضية لما لها من أهمية بالنسبة للقارة الأفريقية ، خاصة أن تدفق الأسلحة من خارج القارة ، ووجود خبراء عسكريين من دول أخرى فى بيافرا ، واعتراف بعض الدول فى داخل وخارج القارة ببيافرا كدولة مستقلة – جعل الموضوع يمثل أهمية للقارة كلها[٢٢] .

ومع أن الموضوع لم يدرج فى جدول أعمال مؤتمر القمة فإن المؤتمر رأى النظر فى الموضوع بعد أن أعلن صراحة أنه يعتبر من الشئون الداخلية لنيجيريا ، وأن حل المشكلة أساساً من اختصاص الحكومة الفيدرالية النيجيرية . وقد جاء قرار مؤتمر القمة فيما يختص بهذا الشأن مؤكدا لهذا ، كما أن المؤتمر قرر تكوين لجنة استشارية من رؤساء ست دول هى : الكاميرون – زائير – أثيوبيا – غانا – ليبيريا والنيجر لمحاولة مساعدة الحكومة الفيدرالية فى مواجهة المشكلة ، وأطلق على تلك اللجنة

( اللجنة الاستشارية للمشكلة النيجيرية ) وقد تم اختيار اللجنة على أساس دقيق . فمن المعروف أن أهيدجو رئيس الكاميرون كان متعاطفا مع بيافرا ، للعلاقات الوطيدة بين ( الأبو ) وبين الكاميرون ، وبخاصة الجزء الغربى ، الذى كان فى فترة جزءاً من شرق نيجيريا . أما ديورى ( رئيس النيجر ) فقد كان متعاطفاً مع المسلمين والحكومة الفيدرالية ، بحكم الروابط الدينية التى تربط شمال نيجيريا بالنيجر ، كذلك لأسباب اقتصادية ، لأن النيجر يعتمد على الخط الذى يربط بين النيجر وشمال نيجيريا كمخرج حيوى لها . أما هيلا سلاسى ( أثيوبيا ) وتبمان ( ليبيريا ) فقد كان لكل منهما وزنه السياسى فى القارة ، وعرف عنهما التوسط فى المنازعات . أما أنكرا ( رئيس غانا ) فقد كان على علاقات شخصية بكل من جاوون رئيس الحكومة الفيدرالية فى نيجيريا وقائد الحركة الانفصالية فى بيافرا . وقد مارست اللجنة أعمالها فعلا ، واستقبلها الجنرال جاوون ، وإن كان قد أعلن منذ البداية أن هذه ليست لجنة للوساطة ، وإنما هى لجنة استشارية فقط . وأكد أن بيافرا من الشئون الداخلية لنيجيريا وقد عرضت القضية فى مؤتمر القمة الذى عقد فى الجزائر فى سبتمبر ١٩٦٨ ، واتخذ المؤتمر قراراً يعرب فيه عن امتنانه لجميع رؤساء الدول أعضاء اللجنة الاستشارية ، وخاصة الإمبراطور هيلا سلاسى لجهوداتهم القيمة من أجل تنفيذ مهمتهم المنوطة بهم ، بناء على قرار كينشاسا . ودعا القرار فى نهايته اللجنة الاستشارية لمواصلة جهودها بغية تنفيذ قرارات كينشاسا والجزائر .

ثم عرض الموضوع مرة أخرى فى مؤتمر القمة الذى عقد فى أديس أبابا ، وصدر قرار مماثل يؤكد أن اللجنة لها مهمة استشارية فقط ، وأن بيافرا تعتبر من صميم الشئون الداخلية لنيجيريا . وأن قضية انفصال بيافرا يكمن حلها فى إرادة نيجيريا ، التى لها الحق فى المحافظة على وحدة الأراضى النيجيرية . وقد نجح مؤتمر القمة بذلك فى الحفاظ على مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية لأى دولة أفريقية .

ومن أهم القضايا التى تناولها مؤتمر القمة الأفريقى فى الخرطوم فى يونية ١٩٧٨ قضية التدخل الأجنبى فى القارة ، وإنشاء قوة عسكرية أفريقية فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية . وقد نوقش هذا الموضوع على مدى ثلاثة أيام متصلة فى المجلس الوزارى ، ولم يتمكن المجلس من التوصل إلى قرار حاسم بهذا الشأن ، وأحيل مشروع القرار إلى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات .

وقد تباينت الآراء واختلفت بشكل واضح ، وانقسمت الدول الأفريقية إلى مجموعات بهذا الشأن .

( ا ) المجموعة الأولى وهى تضم الدول التى تميل إلى المعسكر الشرقى ، ومعظم هذه الدول من الدول حديثة الاستقلال ( موزمبيق - أنجولا - جزر الرأس الأخضر - ساوتومى وبرنسيب إلى جانب مالاجاش وأثيوبيا ) وقد دافعت هذه المجموعة عن الوجود السوفيتى الكوبى على أنه ليس تدخلا فى شئون القارة الأفريقية ، وإنما يهدف إلى مساعدة الدول الأفريقية ، أما الوجود الفرنسى أو الغربى على وجه العموم فهو استعمار واضح ويسعى من قبل المعسكر الغربى لإعادة قبضته وهيمنته على القارة الأفريقية من جديد . وقد بدا هذا الاتجاه واضحاً فى الكلمة التى ألقاها رئيس جمهورية « بنين » الشعبية ، حيث أشاد بالدعم السوفيتى الكوبى للدول الحديثة ، وأكد أن الهدف من هذا الدعم تعزيز استقلال الدول الأفريقية ضد الاستعمار الغربى وأعوانه ، ونادى بنضال قوى العالم الثالث الثورية المتضامنة مع الاتحاد السوفيتى .

(ب) المجموعة الثانية والتى تدافع عن الوجود الغربى فى القارة ، وخاصة الوجود الفرنسى ، وقد تزعم هذا الاتجاه كل من تشاد وزائير ، وتستند هذه المجموعة إلى أن هذا الوجود قد تم بناء على طلب من الدول الأفريقية ، وأن الدول الأفريقية فى هذه الحالة تمارس عملاً من أعمال السيادة التى تتمتع بها كل دولة

مستقلة ، فى سبيل الحفاظ على أمنها فى مواجهة الاعتداءات من قبل الدول الأخرى المساندة لقوات أجنبية أخرى . وقد أشار الرئيس التشادى فى خطابه إلى أنه استعان بالقوات الفرنسية لحماية أمن تشاد من الغزو الليبى ، وأن بلاده لم تكن لتستطيع المحافظة على أمنها وسيادتها إلا بمساعدة فرنسا .

(جـ) المجموعة الثالثة وهى تضم الدول المعتدلة ، وقد أعلنت الدول المعتدلة التى كانت مصر إحداها أنها تدين التدخل الأجنبى بكل أشكاله وصوره مهما كان مصدره ، وتدين أى وجود للمرتزقة ، وأن الوجود الأجنبى مهما كانت صورته فهو يشكل خرقاً واضحاً وصريحاً لسياسة عدم الانحياز التى تلتزم بها معظم دول القارة ، بالإضافة إلى أن التدخل الأجنبى يمثل خطراً جسيماً يهدد القارة الأفريقية ، ويضعف العمل الأفريقى المشترك ، وأنه يجب المحافظة على حياد القارة وأمنها وعدم إخضاعها لسيطرة القوى الكبرى[٢٣] .

وقد انتهت المناقشات المستفيضة فى هذا الشأن ، سواء فى مجلس وزراء المنظمة أو فى مؤتمر القمة نفسه ، إلى اتخاذ قرار مائع أكثر منه قراراً حاسماً ، يرى إدانة التدخل الأجنبى ، ولكن بدون ذكر دولة محددة ، كما لم يدعُ القرار إلى انسحاب القوات الأجنبية الموجودة فى القارة الأفريقية . وبذلك جاء أضعف من القرار الذى اتخذ فى مؤتمر قمة ليبرفيل فى عام ١٩٧٧ ، حيث نص القرار على ضرورة انسحاب القوات الأجنبية من القارة . وقد دعت السنغال فى مؤتمر قمة الخرطوم إلى اتخاذ قرار بدعوة الدول الخارجية إلى الامتناع عن التدخل فى شئون القارة الأفريقية ولكن رفض هذا الاقتراح .

ولكن فشل مؤتمر رؤساء الدول والحكومات فى التوصل إلى قرار حاسم للوجود الأجنبى فى القارة الأفريقية أمر ليس بجديد ، فالمنظمات الإقليمية ومنها منظمة الوحدة الأفريقية تقتصر قدرتها على مواجهة الشئون والأحداث والمنازعات

الإقليمية فقط ، ولكن بسبب الصراع الدولى أصبحت القضايا الإقليمية مصطبغة بصبغة عالمية فى أبعادها وآثارها ، ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالاتجاهات الأيديولوجية والعالمية المختلفة . وقد واجهت المنظمات الإقليمية الأخرى مثل الجامعة العربية ، ومنظمة الدول الأمريكية ، وحلف جنوب شرقى آسيا ، نفس المواقف فى مناطق متفرقة من العالم الغربى ، أو القارة الأمريكية ، أو القارة الآسيوية ، وأصبح التدخل الأجنبى العسكرى المباشر أو غير المباشر ظاهرة دولية سائدة لم تنجُ منها القارة الأفريقية ، بل تركزت بها هذه الظاهرة فى خلال السنوات القليلة الماضية .

أما فيما يختص بإنشاء قوة أمن أفريقية مشتركة ، فهو أمر يرتبط ارتباطاً مباشراً مع قضية التدخل الأجنبى فى أفريقيا ، فقد تردد هذا الاقتراح مرات عديدة منذ إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية فى عام ١٩٦٣ ، وإن لم تتمكن الدول الأفريقية بسبب طبيعة تكوينها وظروفها الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، وبسبب الظروف الدولية السائدة أيضاً من تحقيقها . وقد أثيرت هذه القضية وبشكل أعمق فى مؤتمر قمة الخرطوم ، ودارت حولها مناقشات مستفيضة بين دول تؤكد ضرورة إنشاء مثل هذه القوة ( السودان ) وأخرى تعارض ذلك ( بنين الشعبية ) وانتهى الأمر إلى اتخاذ قرار يؤكد أن إنشاء قوة أمن أفريقية لن يتم إلا فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية وبإشرافها ، وأكد القرار أن مسئولية الدفاع عن أفريقيا وأمنها تقع على عاتق الأفريقيين وحدهم ، ودعا القرار إلى إحياء لجنة الدفاع التابعة للمنظمة الأفريقية ، وتكليفها بدراسة إمكان إنشاء قوة أمن أفريقية وعرض مقترحاتها على مؤتمر القمة التالى ، وقد أشار القرار فى نفس الوقت فى ديباجته – وبالرغم من التأكيد على أن مسئولية الدفاع عن أفريقيا تقع على عاتق الأفريقيين وحدهم – إلى الحق الثابت لكل دولة فى اتخاذ جميع الإجراءات التى تراها ضرورية للحفاظ على سياستها وحريتها واستقلالها ، والمحافظة على أمنها ، أى أنه أباح الحق لكل دولة فى الاستعانة

بمن تراه لحماية أمنها وسيادتها ، وبمعنى آخر أن مؤتمر القمة الأفريقى لم يتوصل إلى الاتفاق على قرار واضح بشأن إنشاء قوة أمن أفريقية .

## موقف الدول الأفريقية
## تجاه التدخل الأجنبى فى القارة

| رقم مسلسل | الدولة | مع المعسكر الغربى | مع المعسكر الشرقى | مجموعة عدم الانحياز | لا رأى لها | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ | الجزائر | | | | | وتميل إلى تأييد المعسكر الشرقى |
| ٢ | أنجولا | | | | | |
| ٣ | بنين | | | | | |
| ٤ | بوتسوانا | | | | | |
| ٥ | بوروندى | | | | | |
| ٦ | الكاميرون | | | | | |
| ٧ | جزر الرأس الأخضر | | | | | |
| ٨ | إمبراطورية أفريقيا الوسطى | | | | | |
| ٩ | تشاد | | | | | |

| رقم مسلسل | الدولة | مع المعسكر الغربى | مع المعسكر الشرقى | مجموعة عدم الانحياز | لا رأى لها | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٠ | جزر القمر | | | | | تم طرد وفد جزر القمر من اجتماعات مجلس الوزراء الأفريقى . |
| ١١ | الكونغو الشعبية . | | | | | |
| ١٢ | جيبوتى | | | | | وتميل إلى تأييد المعسكر الغربى |
| ١٣ | مصر (ج.م.ع) | | | | | |
| ١٤ | غينيا الاستوائية | | | | | |
| ١٥ | أثيوبيا | | | | | |
| ١٦ | الجابون | | | | | |
| ١٧ | جامبيا | | | | | |
| ١٨ | غانا | | | | | |
| ١٩ | غينيا بيساو | | | | | |
| ٢٠ | غينيا | | | | | وتميل إلى تأييد المعسكر الشرقى |
| ٢١ | ساحل العاج | | | | | |

| رقم مسلسل | الدولة | مع المعسكر الغربي | مع المعسكر الشرقي | مجموعة عدم الانحياز | لا رأى لها | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ٢٢ | كينيا | | | | | وتميل إلى المعسكر الغربي . |
| ٢٣ | ليسوتو | | | | | |
| ٢٤ | ليبيريا | | | | | |
| ٢٥ | ليبيا | | | | | وتميل إلى تأييد المعسكر الشرقي |
| ٢٦ | مدغشقر | | | | | |
| ٢٧ | مالاوى | | | | | |
| ٢٨ | مالى | | | | | وتميل إلى تأييد المعسكر الشرقي |
| ٢٩ | موريتانيا | | | | | |
| ٣٠ | موريشيوس | | | | | وتميل إلى تأييد المعسكر الغربي |
| ٣١ | المغرب | | | | | |
| ٣٢ | موزمبيق | | | | | |
| ٣٣ | النيجر | | | | | |
| ٣٤ | نيجيريا | | | | | |
| ٣٥ | رواندا | | | | | |
| ٣٦ | ساوتومى وبرنسيب | | | | | |

| رقم مسلسل | الدولة | مع المعسكر الغربي | مع المعسكر الشرقي | مجموعة عدم الانحياز | لا رأى لها | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ٣٧ | السنغال | | | | | |
| ٣٨ | سيشل | | | | | |
| ٣٩ | سيراليون | | | | | وتميل إلى المعسكر الشرق . |
| ٤٠ | الصومال | | | | | ويهاجم بشدة المعسكر الشرق |
| ٤١ | السودان | | | | | |
| ٤٢ | سوازيلاند | | | | | |
| ٤٣ | تنزانيا | | | | | وتميل إلى المعسكر الشرق . |
| ٤٤ | توجو | | | | | |
| ٤٥ | تونس | | | | | |
| ٤٦ | يوغندا | | | | | وتميل إلى المعسكر الشرق . |
| ٤٧ | فولتا العليا | | | | | |
| ٤٨ | زائير | | | | | |
| ٤٩ | زامبيا | | | | | وتميل إلى المعسكر الشرق . |
| | المجموع | ١٠ | ١٠ | ٢٦ | ٢ | |

### ٣ – فض المنازعات بالطرق السلمية :

لاشك أنَّ مبدأ فض المنازعات بالطرق السلمية هو أحد المبادئ الهامة التى تقوم عليها المنظمات الإقليمية والعالمية أيضاً . وقد ورد مبدأ فض المنازعات بالطرق السلمية – عن طريق المفاوضات ، أو الوساطة ، أو التوفيق ، أو التحكيم – فى الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية . وبالإضافة إلى ذلك أنشأ الميثاق هيئة متخصصة مهمتها فض المنازعات التى تقع بين الدول الأفريقية ، وهى لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم ، وهى تعتبر جهازاً دائماً من أجهزة منظمة الوحدة الأفريقية ، ومما يذكر أن مؤتمر قمة أديس أبابا ١٩٦٣ لم يتمكن من التوصل إلى كيفية تكوين اللجنة ، لذلك فقد أنشئت لجنة فنية مؤقتة لدراسة الموضوع ، وقدمت مقترحاتها إلى مؤتمر القمة الأول المنعقد فى القاهرة فى ١٩٦٤ ، ولم تتم الموافقة على إنشاء اللجنة إلا فى عام ١٩٦٥ ؛ واجتمعت لأول مرة فى عام ١٩٦٧ ، ولم تنعقد بعدها . وهى مكونة من ٢١ عضواً ينتخبهم مجلس رؤساء الدول والحكومات . وهؤلاء الأعضاء يمثلون المناطق الأفريقية المختلفة ، واللجنة تتكون من ٦ من القضاة ، و ٤ من المحامين ، و٣ من أساتذة القانون الدولى ، و ٣ من السفراء ، و٢ من أعضاء البرلمانات . واللجنة من زاوية تكوينها تعتبر نموذجاً لما يجب أن تكون عليه لجنة مختصة بالتوفيق والوساطة والتحكيم[٢٤] . ويقوم مؤتمر القمة بانتخاب وإنهاء مدة تعيين أعضاء اللجنة . وكما سبق أن ذكرت ، فقد اجتمعت اللجنة مرة واحدة فى ديسمبر ١٩٦٧ ، إلا أنها لم تستطع ممارسة عملها لأن معظم أعضائها كان إما معتقلا فى بلاده أو لم يستطع الحضور لسبب أو لآخر . ولم تنعقد اللجنة أو تمارس عملها بعد ذلك وذلك لتخوّف الدول الأفريقية من اللجوء إلى أى حل قضائى أو شبه قضائى ، وفضلت الدول الأفريقية

اللجوء إلى الوسائل الدبلوماسية الأخرى ، خاصة عن طريق وساطة أعضاء مؤتمر القمة الأفريقى .

وبذلك ألقى على كاهل مؤتمر القمة الأفريقى مهمة فض المنازعات الأفريقية بالطرق السلمية ، وقد اتخذ المؤتمر تقليداً أثبت نجاحه فى معظم الأحوال ، وهو تكوين لجان مؤقتة للوساطة من رؤساء الدول والحكومات الأعضاء فى المؤتمر ، لدراسة الموقف ، ومحاولة معالجته ، ثم رفع تقريرها إلى مؤتمر القمة لاتخاذ قرار نهائى . ويعتبر هذا التقليد تقليداً جديداً فى مجال عمل المنظمات الإقليمية . فالجامعة العربية مثلا تلجأ إلى الوساطة المباشرة من قبل رئيس دولة وبدون تفويض من مجلس الجامعة ، أو عن طريق وساطة الأمين العام للجامعة العربية . ولا شك أن مؤتمر القمة الأفريقى يمهد الطريق إلى لقاء الزعماء ، وإيجاد الفرصة المناسبة لتدخل طرف ثالث للقيام بالوساطة ، سواء بصفة شخصية أو بتكليف من مؤتمر القمة .

وفض المنازعات بالطرق السلمية فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية يقوم أساساً على وجوب إتمام تسوية النزاع فى إطار أفريقى ، أى أنه يجب عدم الالتجاء إلى هيئات غير أفريقية ، سواء أكانت إقليمية أم دولية ، وسواء كانت قضائية أم غير قضائية . وتعتبر هذه القاعدة عاملا أساسيًّا فى صيانة التضامن الأفريقى ، خاصة أن التدخل الأجنبى فى القارة الآن يهدد بتحويل أى منازعة إقليمية إلى خلاف دولى يتسع نطاقه ، ويصعب التوصل إلى حل إيجابى له . ويلاحظ أن مؤتمر القمة الأفريقى لا يتمسك بفض المنازعات الأفريقية بأسلوب معيّن وإنما يمثل مرونة كبيرة فى مواجهة كل نوع ، ولكن بشرط أن تتم تسوية النزاع بالطرق السلمية فى إطار أفريقى [٢٥] .

والمنازعات الدولية التى وقعت فى القارة الأفريقية منذ إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية وحتى الآن كثيرة ومتنوعة ، يمتد بعضها إلى ما قبل إنشاء المنظمة ؛

وخاصة فيما يتعلق بمنازعات الحدود ، وهى السمة الغالبة على المنازعات الأفريقية . فقد جاءت الحدود السياسية الأفريقية حدوداً مصطنعة ، وضعتها القوى الاستعمارية فى مؤتمر برلين ١٨٨٤ ، على أساس هندسى بحت بدون النظر إلى واقع القارة ، وقد أدى ذلك إلى منازعات عديدة بين الدول الأفريقية بعد استقلالها . وهناك من المنازعات ما قامت المنظمة بدور إيجابى فى تسويتها وإن لم تتضمن مضابط وقرارات مؤتمر القمة ذلك ، حيث تمت تسويتها بالطرق الدبلوماسية السرية ، أو عن طريق وساطة شخصية قام بها زعماء القارة الأفريقية . وسوف تتناول بالشرح بعض المنازعات الأفريقية التى مازالت قائمة حتى الآن ، والتى مثلت أهمية فى العلاقات الدولية الأفريقية ، والتى قامت دبلوماسية القمة الأفريقية بدور كبير فى تصفيتها أو محاولة التوصل إلى حل لها .

(١) النزاع بين الجزائر والمغرب :

منذ بداية نشأة منظمة الوحدة الأفريقية وقيام مؤتمر القمة الأفريقى بعمله ، واجهته مشكلة النزاع بين الجزائر والمغرب حول الحدود ، حيث بعثت الحكومة الجزائرية إلى السكرتير الإدارى لمنظمة الوحدة الأفريقية تطلب عقد دورة غير عادية لمجلس وزراء المنظمة ، للنظر فى اعتداء المغرب على الحدود الجزائرية . وقد قام الإمبراطور هيلاسيلاسى بدعوة أطراف النزاع إلى عقد اجتماع فى باماكو عاصمة مالى فى ٢٩ أكتوبر ١٩٦٣ . وقد تم عقد الاجتماع فعلاً ، وتم التوصل إلى إيقاف النار وإنشاء منطقة مجردة من السلاح . ومع أن هيلاسيلاسى قام بدور الوسيط بصفته الشخصية فإن ذلك قد تم فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية وباسمها واستمد قيمته من ذلك ، كما أن اتفاق «باماكو» نفسه قد استند صراحة إلى مبادئ وأهداف ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، وقد تكونت بعد ذلك لجنة خاصة[٢٦]

لبحث النزاع ، واجتمعت اللجنة عدة مرات ، ثم رفعت تقريرها إلى مؤتمر القمة الذى عقد فى أكرا فى عام ١٩٦٥ ، وطالبت بمواصلة المهمة الموكولة لها – وقد وافقت الجزائر والمغرب على استمرار اللجنة فى عملها ، وأعربت عن ثقتها بها . وقد انتهى النزاع فى عام ١٩٧٢ ، وأعلن الملك الحسن فى مؤتمر القمة الأفريقى الثامن بالرباط فى ١٩٧٢ أن الدولتين توصلتا إلى تسوية للنزاع السياسى الإقليمى بينهما . ومع أن دور مؤتمر القمة لم يكن دوراً مباشراً فى حل هذا النزاع ، وأن الدبلوماسية الشخصية لعبت الدور الأول فإنه أثبت أهمية ، وحققت منظمة الوحدة الأفريقية نجاحاً دبلوماسياً فشلت جامعة الدول العربية فى تحقيق مثله .

**(ب) النزاع الصومالى الأثيوبى الكينى :**

وهناك أيضاً النزاع الصومالى الأثيوبى الكينى ، حيث عرض النزاع على الحدود بين الدولتين فى أول اجتماع لمؤتمر القمة فى القاهرة فى عام ١٩٦٤ ، وإن كان المؤتمر قد قرر سحب القضية من جدول أعماله ، لأن كلا من الصومال وأثيوبيا استطاعتا وضع أساس لتسوية الخلاف بينهما فى مؤتمر عقد فى الخرطوم فى أبريل ١٩٦٤ . وفى مؤتمر القمة الذى عقد فى أكرا فى عام ١٩٦٥ دارت مفاوضات ثنائية بين رئيسى الدولتين فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية أدت إلى إبرام اتفاق بينهما ، يتعلق أساساً بإيقاف كل الدعايات المضادة بين البلدين ، ابتداء من أكتوبر عام ١٩٦٥ . وفى مؤتمر القمة الذى عقد فى كينشاسا فى عام ١٩٦٧ صدر بيان حكومتى الصومال وكينيا يؤكد إعادة العلاقات الدبلوماسية ، وإنهاء النزاع على الحدود بينهما . وقد تأكد هذا الإعلان بعد عقد مؤتمر قمة فى أروشا فى زامبيا بعد أن تدخل رئيس زامبيا وقام بالوساطة بين كل من الصومال وأثيوبيا وكينيا ، وافقت فيه الدول الثلاث على احترام الحدود ، وإعادة العلاقات الدبلوماسية ، واحترام كل منهم لسيادة الأخرى .

وقد ثار النزاع مرة أخرى بين أثيوبيا والصومال ، خاصة حول إقليم « أجادين » وعرض الموضوع على مؤتمر القمة الذى عقد فى مقديشيو فى يونية ١٩٧٤ ، ولكن المؤتمر لم يستطع التوصل إلى حل لها .

وفى اجتماع قمة الخرطوم الذى عقد فى يونية ١٩٧٨ ، وفى الكلمة التى ألقاها الرئيس الصومالى سياد برى أدان صراحة الاتحاد السوفيتى وكوبا ، لتواطئهم فى الحرب الدائرة فى القرن الأفريقى وتعزيزهم لأثيوبيا لاحتلال إقليم الصومال الغربى . ونادى بضرورة حق تقرير المصير بالنسبة لهذا الإقليم . وقد قوبل هذا الهجوم بهجوم مضاد من قبل وزير خارجية أثيوبيا الذى اتهم الصومال بالعدوان .

وقد نوقشت القضية فى أثناء اجتماع مجلس وزراء الخارجية وفى أثناء انعقاد مؤتمر القمة . وقد تم الاتفاق فى أثناء انعقاد مجلس الوزراء على مشروع قرار يدعو الدولتين — الصومال وأثيوبيا — إلى الانسحاب الفورى لقوات كلا الطرفين إلى مسافة خمسة كيلو مترات من الحدود ، ولكن فى أثناء مناقشة التوصية فى مؤتمر القمة تراجع وزير خارجية أثيوبيا وممثل أثيوبيا فى مؤتمر القمة عن هذه التوصية ، وأعلن عدم قبول بلاده لذلك . وفشل مؤتمر القمة فى التوصل إلى حل ، ولم يصدر قراراً بشأن النزاع بين الصومال وأثيوبيا .

وفى نفس الوقت أثارت « السودان » ولأول مرة فى مؤتمرات القمة المسألة « الأريترية » وقد استعرض رئيس لجنة الوساطة بين السودان وأثيوبيا « وهو رئيس سيراليون » استعرض سير أعمال اللجنة ، واجتماعات فريتاون ودار السلام بين البلدين . وأعلن أن اللجنة قطعت شوطاً كبيراً فى تحسين العلاقة بين البلدين ، مما أدى إلى إعادة تشغيل خطوط الطيران بين البلدين بعد أن كانت قد توقفت لمدة طويلة . وقد أشار الرئيس نميرى فى أثناء مناقشات المؤتمر إلى أن وجود أكثر من

٣٠٠ ألف لاجئ من أثيوبيا وأريتريا فى السودان يرهق الاقتصاد السودانى ، وأن أثيوبيا عجزت طوال سبعة عشر عاماً عن إسكات صوت الشعب الأريترى برغم وساطة السودان والدول الأخرى للوصول إلى حل سلمى للقضية . وقد رد وزير خارجية أثيوبيا على ذلك بأن المسألة الأريترية فى الأصل مسألة داخلية ولا يسمح لأى إنسان بالتدخل فى الشئون الداخلية لأثيوبيا ، ولا حق لمؤتمر القمة أو لجنة الوساطة فى التعرض لها وأن أثيوبيا كفيلة بعلاج المشكلة .

( جـ ) الصحراء المغربية :

ومن المنازعات التى تعرض لها مؤتمر القمة الأفريقى النزاع حول الصحراء المغربية . وقد بدأ الاهتمام بهذه القضية قبل استقلال المنطقة . ففى مؤتمر القمة الأفريقى الرابع فى أديس أبابا ١٩٦٦ صدر قرار يدعو إلى تصفية الاستعمار الأسبانى ، وأعاد المؤتمر هذا القرار فى دوراته المختلفة . وقد ثار الخلاف بين الجزائر والمغرب وموريتانيا حول مستقبل الصحراء بعد استقلالها عن أسبانيا . وقد أرسل السكرتير العام لمنظمة الوحدة الأفريقية خطاباً إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية بشأن تسوية النزاع فى ٢ فبراير ١٩٧٦ ، لأن الدول المتنازعة عربية وأفريقية فى نفس الوقت . وقد طالب السكرتير العام لمنظمة الدول الأفريقية بالتعاون بين الجامعة العربية والمنظمة الأفريقية للتوسط فى النزاع . وفى اجتماع مؤتمر القمة الأفريقى الذى عقد فى موريشيوس فى عام ١٩٧٦ عرضت القضية على المؤتمر ، ولكن المغرب وموريتانيا هددتا بالانسحاب من المنظمة إذا وافق المؤتمر على مشروع قرار بالاعتراف بحق شعب الصحراء فى تقرير المصير ، أو الاعتراف بحركة البوليساريو من قبل لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية . وقد طالبت الجزائر بعقد مؤتمر قمة غير عادى لدراسة مشكلة الصحراء ، ولكن لم يتم عقد مثل

هذا المؤتمر مع أن مؤتمر القمة كان قد أوصى بعقد جلسة طارئة ، وإن كان لم يحدد مكانها أو موعدها . وقد دعا رئيس جابون بصفته رئيس المؤتمر الحالى إلى عقد جلسة غير عادية لمؤتمر القمة فى مارس ١٩٧٨ ، ولكن لم يتم عقد مثل هذا المؤتمر حتى الآن . وفى الواقع أن مؤتمر القمة لم يتخذ رأياً قاطعاً بالنسبة لهذه المشكلة ، وذلك للحساسية الشديدة التى تخلقها ، والتى لم تستطع جامعة الدول العربية مواجهتها .

وفى مؤتمر القمة الخامس عشر فى الخرطوم تعرض المؤتمر لقضية الصحراء المغربية . وقد بدأ رئيس جمهورية بنين الشعبية بالهجوم العنيف على المغرب متهماً إياها بالتواطؤ مع الاستعمار ، وطالب بالاعتراف بجمهورية الصحراء المغربية . وقد رد مندوب المغرب على ذلك بأنه يأسف لما وصل إليه الحال فى المنظمة من أولئك الذين ينتقدون الدول الأخرى ، ويعينون أنفسهم أوصياء على أفريقيا . وأشار إلى أن مشكلة تصفية الاستعمار فى الصحراء المغربية لم تبدأ فى عام ١٩٧٧ بعد انسحاب أسبانيا وإنما النضال من أجل وحدة التراب المغربى الذى احتل من قبل الاستعمار الفرنسى والأسبانى قديم . وقد أشار إلى أن المغرب قد أثار مشكلة الصحراء أمام الأمم المتحدة منذ عام ١٩٧٥ . كما أشار إلى أن المغرب قد عرضت الموضوع على محكمة العدل الدولية ١٩ سبتمبر ١٩٧٤ ، فى أثناء الإدارة الأسبانية ، وقد جاء رأى المحكمة مؤيداً للعلاقة القديمة بين المغرب والصحراء المغربية ، وأن قرار المحكمة دعا الأطراف المعنية بالمشكلة – وهم المغرب ، وموريتانيا ، وأسبانيا – إلى التفاوض ، وهذه المفاوضات أدت إلى اتفاقية مدريد . وقد أشار مندوب المغرب إلى أن بلاده تحترم وتؤيد حركات التحرير ، وأن حركة البوليساريو لا تمثل حركة تحرير حقيقية ، لأن هذه الحركة قد أسست فى عام ١٩٧٣ فى ظروف مشكوك فى أمرها وبمعاونة دول خارجية . وقد استغرقت مناقشة قضية الصحراء المغربية سبع عشرة ساعة

متصلة وكانت من أكثر المشكلات تعقيداً وإثارة للجدل فى مؤتمر القمة ، وقد وصل نبأ قدوم وفد من جبهة « البوليساريو » إلى مطار الخرطوم ، مما وتّر جو المؤتمر ، وتحرك وفد المغرب للحيلولة دون حضور هذا الوفد إلى المؤتمر ، كما أن الأمر كاد أن يصل إلى حد الشجار بين أحد أعضاء الوفد المغربى وأحد أعضاء الوفد الجزائرى ، عندما قام أحد أعضاء الوفد الجزائرى بتوزيع مذكرة عن جبهة البوليساريو وحقها فى تقرير المصير. وقد نوقشت القضية بعد ذلك فى جلسة مغلقة ، اقتصرت فقط على رؤساء الدول أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية. وقد أبدى الرئيس « هوارى بومدين » رئيس الجزائر تأييد بلاده لجبهة « البوليساريو » واعترافها بجمهورية الصحراء المغربية مؤكداً على أن ذلك ينبع من موقف الجزائر الثابت والمرتكز على سياسة عدم الانحياز ، وأكد أن الجزائر ليس لها مطامع فى مناجم الفوسفات فى منطقة أبوكراع ، وأنها لا تريد طريقاً إلى المحيط عبر أراضى الصحراء المغربية ، بل إن الجزائر تحترم سيادة الدول المستقلة على أراضيها. وطالب بأن تتخذ الإجراءات والوسائل الكفيلة بحل مشكلة الصحراء ، وفى حالة عجز منظمة الوحدة الأفريقية عن ذلك يجب تحويل القضية إلى أى ساحة دولية أو إقليمية أخرى لتقوم بحلها [٢٧].

وبعد مناقشات مستفيضة ، وانقسام فى الرأى بين الدول المعتدلة والدول الأكثر تحمساً ، والتى ينتمى معظمها إلى المعسكر الشرقى ، أمكن التوصل إلى قرار توفيقى يقضى بإنشاء لجنة خماسية من رؤساء الدول الأفارقة برئاسة الرئيس السودانى جعفر محمد نميرى ، لبحث عقد مؤتمر قمة استثنائى خاص بالنزاع ، وإن لم يحدد موعد أو مكان انعقاد هذا المؤتمر.

ويعتبر هذا القرار نجاحاً للاتجاه المعتدل فى داخل منظمة الوحدة الأفريقية ،

حيث كانت هناك ضغوط قوية من الدول الأكثر ثورية إلى إصدار قرار من قبل المنظمة ينص على الاعتراف باستقلال الصحراء المغربية .

(د) مشكلة الشرق الأوسط :

تعتبر قضية النزاع فى الشرق الأوسط حالة خاصة بالنسبة لمنظمة الوحدة الأفريقية ، فميثاق المنظمة يدعو إلى حل المنازعات بالطرق السلمية بين الدول الأعضاء فى المنظمة بعضها وبعض ، أى أن اختصاص المنظمة يقع بالنسبة للمنازعات الأفريقية فقط ، وقضية الشرق الأوسط فى حد ذاتها ليست قضية أفريقية خالصة . واختصاص المنظمة فى هذه الحالة يقع تحت بند الدفاع المشترك وليس فض المنازعات ويلاحظ أن ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية لا يحتوى على نص صريح خاص بالدفاع المشترك ، ولا يوجد جهاز قائم لتحقيق هذا المبدأ إلا لجنة الدفاع ، وهى إحدى اللجان المتخصصة الدائمة فى المنظمة ؛ ومهمتها استشارية ، ولم تمارس عملها الفعلى حتى الآن . وقد حاول المجتمعون فى مؤتمر قمة الخرطوم فى يونية ١٩٧٨ اتخاذ قرار بإنشاء قوة أمن أفريقية لتحقيق الدفاع المشترك ، ولكن لم يتمكن المجتمعون من الوصول إلى اتفاق بهذا الشأن . وقد نص ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية صراحة على مبدأ احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها ، وحقها الثابت فى كيانها المستقل ، وذلك فى الديباجة وفى الفقرة الثالثة من المادة الثانية ، وفى الفقرة الثالثة من المادة الثالثة .

وبما أن مصر دولة أفريقية فلا شك أن الدول الأفريقية عندما ناقشت مشكلة الشرق الأوسط كانت تطبق نص ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية . وقد اتخذت المنظمة خطوات وإجراءات تدرجت حتى أصبحت القضية تناقش فى مؤتمرات القمة الأفريقية على أنها قضية أفريقية عربية ، وتم الربط بين الاستعمار الاستيطانى

من قبل إسرائيل والاستعمار الاستيطانى فى جنوب أفريقيا . وأصبحت القضية الفلسطينية تمثل جزءاً من اهتمامات مؤتمرات القمة الأفريقية . ولذلك فسوف نتعرض للتطورات التى مرّت بها هذه القضية فى مؤتمرات ، ومن خلال دبلوماسية القمة الأفريقية . وقضية الشرق الأوسط لم تدرج فى جدول أعمال مؤتمرات القمة الأفريقية إلا فى مؤتمر القمة الذى عقد فى أديس أبابا فى سبتمبر ١٩٦٩ . وأصدر المؤتمر قراره بالتضامن مع الجمهورية العربية المتحدة . أما قبل ذلك فقد صدر إعلانان وليس قرارين من مؤتمر قمة كينشاسا ١٩٦٧ ومؤتمر قمة الجزائر فى ١٩٦٨ يدعوان إلى تأييد الجمهورية العربية المتحدة والقلق إزاء الموقف الخطير فى المنطقة ، على أساس أن مصر دولة أفريقية ، وأن عدواناً قد تم على جزء من أراضيها .

وفى سبتمبر ١٩٧٠ وافق مؤتمر القمة الأفريقى على قرار يطالب بانسحاب إسرائيل من الأراضى العربية المحتلة ، وبتأييد الجهود التى يبذلها الممثل الخاص بالأمم المتحدة لتنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ .

وقد عرضت القضية فى مؤتمر قمة أديس أبابا ١٩٧١ ، وأصدر المؤتمر قراراً نص على تأييد موقف مصر وضرورة انسحاب إسرائيل ، وتنفيذ قرار ٢٤٢ الصادر من الأمم المتحدة فى نوفمبر ١٩٦٧ . ولأول مرة فى تاريخ مؤتمرات القمة الأفريقية بدأ المؤتمر يأخذ دوراً إيجابيًّا فيما يتعلق بمشكلة الشرق الأوسط . فقد اقترح الرئيس « كينث كاوندا » رئيس جمهورية زامبيا ضرورة قيام الدول الأفريقية بدور إيجابى لحل الأزمة . وفعلا بدأ الرئيس الموريتانى « مختار ولد داده » بصفته رئيساً للدورة مشاورات مكثفة ، انتهت بتكوين لجنتين أفريقيتين لوضع القرار الأفريقى موضع التنفيذ . وقد شكلت اللجنة الأولى من رؤساء عشر دول أفريقية هى : الكاميرون – أثيوبيا – ساحل العاج – كينيا – ليبيريا – موريتانيا – نيجيريا – السنغال – تنزانيا – زائير . وتولى الرئيس الموريتانى ولد داده رئاسة هذه اللجنة .

أما اللجنة الثانية – وهى لجنة فرعية منبثقة عن اللجنة الأولى لتسهيل الإجراءات – فقد تكونت من رؤساء أربع دول هى : الكاميرون – نيجيريا – زائير – والسنغال ، وتولى رئاسة هذه اللجنة الرئيس السنغالى « ليوبولد سنجور » . وقد قامت اللجنة الفرعية بزيارة كل من مصر وإسرائيل لتفقد الأوضاع ، ثم بحثت اللجنة الرئيسية نتائج اللجنة الفرعية . وقد اقترحت لجنة العشرة الأفريقية استئناف المفاوضات غير المباشرة بواسطة السفير « جونار يارنج » .

ومع أن مهمة هذه اللجنة لم تكن الوساطة أو التدخل لحل النزاع وإنما كانت مجرد لجنة لتقصى الحقائق ؛ فإن مجرد اتخاذ القرار بتكوين هذه اللجنة فى مؤتمر القمة الأفريقى يعد نقطة تحول فى العلاقات العربية الأفريقية وفى موقف منظمة الوحدة الأفريقية من القضية .

وفى مؤتمر القمة الذى عقد فى الرباط فى عام ١٩٧٢ أصدر المؤتمر قراراً أشار فيه إلى الجهد الذى بذلته لجنة تقصى الحقائق الأفريقية التابعة للمنظمة ، وهنأ مصر على تعاونها مع اللجنة وموقفها الإيجابى ، واستنكر موقف إسرائيل السلبى المعوق لمهمة يارنج ، ودعا إسرائيل إلى إعلان التزامها بمبدأ عدم ضم الأراضى باستعمال القوة ، وإلى الانسحاب الفورى من الأراضى العربية ، وحث القرار جميع الدول الأعضاء فى المنظمة على تقديم كل المساعدة إلى مصر ، وطلب من جميع الدول الأعضاء فى المنظمة الامتناع عن إمداد إسرائيل بأية أسلحة أو معدات عسكرية أو تأييد معنوى .

ثم أدرجت القضية مرة أخرى فى جدول أعمال مؤتمر القمة العاشر فى أديس أبابا ١٩٧٣ ، وفى هذا المؤتمر صدر قرار يعترف لأول مرة بالحقوق الثابتة لشعب فلسطين . وأعلن المؤتمر أن موقف إسرائيل قد يحمل الدول الأعضاء فى المنظمة على أن تتخذ على المستوى الأفريقى بصورة فردية أو جماعية تدابير سياسية واقتصادية ضد

إسرائيل تمشيا مع المبادئ الواردة فى ميثاق كل من منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة . وطلب القرار من الدول الكبرى التى تمدّ إسرائيل بالسلاح أن تحجم عن ذلك ، وأيد المؤتمر المبادرة المصرية التى تطلب إلى السكرتير العام للأمم المتحدة تقديم تقرير إلى مجلس الأمن عن الموقف المتفجر السائد فى الشرق الأوسط ، كما كلف المؤتمر رئيس الدورة بعرض وجهة نظر المنظمة حول هذه المسألة فى الدورة التالية للجمعية العامة للأمم المتحدة .

كما أن مؤتمرات القمة الأفريقية التى عقدت بعد عام ١٩٧٣ ناقشت كلها القضية ، وأصدرت قرارات تعتبر نصراً للموقف المصرى فى القضية . فقد تضمن قرار مؤتمر القمة الأفريقى الذى عقد فى كمبالا ديباجة طويلة وعشر فقرات تعبر كلها عن تأييد أفريقيا الكامل للموقف المصرى فى قضية الشرق الأوسط .

وفى خلال اجتماعات مؤتمر القمة الأفريقى الأخير فى الخرطوم فى يونية ١٩٧٨ تمت مناقشة قضية الشرق الأوسط والمسألة الفلسطينية فى خلال جلستين متواليتين للمجلس الوزارى للمنظمة ، وقد اتخذ المجلس عدة توصيات رفعت بعد ذلك إلى مؤتمر القمة الذى وافق عليها . وقد تم التنسيق بين الوفود العربية وبهذا لم يحدث ما توقعه المراقبون السياسيون من انقسام الدول العربية الأعضاء فى المنظمة الأفريقية . وقد انتهت المناقشات باتخاذ قرارات تعتبر نصراً للدول العربية وامتداداً لسياسة الدول الأفريقية منذ حرب أكتوبر . وقد صدر قرار يؤكد اعتبار قضية الشرق الأوسط والمسألة الفلسطينية قضية أفريقية عربية ، وإدانة إسرائيل ، ومساندة مصر ودول المواجهة العربية وشعب فلسطين . وأدان القرار سياسة إسرائيل التوسعية وسياستها فى بناء المستوطنات وأشار إلى حق دول المواجهة العربية والشعب الفلسطينى فى السيادة الكاملة على الأراضى العربية ، وناشد المؤتمر المجتمع الدولى لعزل إسرائيل . وقد نص القرار أيضاً على اتخاذ الترتيبات المشتركة بين الأمانة العامة

لمنظمة الوحدة الأفريقية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية للنظر فى مسألة الشرق الأوسط والمسألة الفلسطينية ، والعمل على إنشاء جهاز موحد للأمانتين من أجل تعاون أفضل .

ومما يذكر أن الرئيس الليبيرى « وليم تولبرت » أشاد فى خطابه بمبادرة السلام المصرية ، ووصفها بأنها إنجاز من إنجازات السلام القائمة على العدل ، كذلك أشاد السكرتير العام للأمم المتحدة فى خطابه أمام مؤتمر القمة الأفريقى بمبادرة السلام المصرية . وقد هاجم مندوب ليبيا – فى أثناء اجتماعات المجلس الوزارى للمنظمة لمناقشة قضية الشرق الأوسط – ساحل العاج ، لعدم انضمامه إلى التأييد الأفريقى بإدانة الصهيونية باعتبارها شكلا من أشكال العنصرية ، كما نصت على ذلك قرارات المجتمع الدولى ، وطالب بطرد وفد ساحل العاج لعدم امتثاله لميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، وقد انضم الوفد الجزائرى إلى الوفد الليبى ضد ساحل العاج . ولكن رئيس المؤتمر ورئيس وفد مصر تمكنا من تهدئة الموقف . وقد نجحت الدبلوماسية المصرية فى الحصول على التأييد الكامل بالنسبة لقضية الشرق الأوسط ومسألة فلسطين من قبل مؤتمر القمة الأفريقى الخامس عشر .

**٤ – تصفية الاستعمار والاستعمار الاستيطانى :**

كان من أهم المسائل التى بحثها مؤتمر رؤساء الدول والحكومات فى أديس أبابا ١٩٦٣ مشكلة تصفية الاستعمار . وقد اقتنع جميع الرؤساء بالضرورة الملحة والعاجلة لتنسيق وزيادة الجهود الأفريقية المبذولة للتعجيل بحصول جميع الأقاليم الأفريقية التى مازالت تحت السيطرة الأجنبية على الاستقلال الوطنى . وقد أصدر مؤتمر القمة الأفريقى قراراً هامًّا يتضمن برنامجاً شاملاً لمحاربة الاستعمار ، ويؤكد الحاجة الماسة والملحة للإسراع فى تحرير جميع الأقاليم التى لاتزال تحت السيطرة الأجنبية ، ونص

القرار على مجموعة من الوسائل لتحقيق هذه الغايات ، ومنها اللجوء إلى الوسائل الدبلوماسية والاقتصادية ، والأخرى لإنشاء لجنة تحرير للقيام بتنسيق العمل الفدائى من أجل تحرير الأقاليم الأفريقية الخاضعة للاستعمار ، وبالرغم من مناقشة مؤتمر القمة فى أديس أبابا لإمكان إنشاء هذه اللجنة فإن نص الميثاق لم يتضمن الإشارة إليها ، ومع أن الميثاق نص فى المادة الثالثة منه على أن أحد أهدافه الرئيسية هو تصفية الاستعمار وتحرير الأراضى الأفريقية ، فإنه ترك طريقة تنفيذ هذا الهدف لمجلس رؤساء الدول والحكومات ، كما أن الخلاف كان قد ثار حول تكوين اللجنة ولم يتم تكوينها إلا فى مؤتمر قمة القاهرة فى ١٩٦٤ . وأصبحت مهمتها التنسيق بين حركات التحرير المختلفة ، وتقديم المعونة المالية والعسكرية ، والقيام بالإعلام السياسى فى المحافل الدولية المختلفة .

ويلاحظ أن مهمة التحرير لم تترك كلية للجنة التحرير ، وإنما عهد إليها بالجانب التنفيذى فقط فى حين يتولى مجلس رؤساء الدول والحكومات اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية فيما يتعلق بتصفية الاستعمار فى القارة . ومنذ دورة انعقاد مؤتمر القمة الأفريقى فى القاهرة فى ١٩٦٤ لم تخل دورة من اتخاذ إجراء معين لتصفية الاستعمار ، فقد لجأ المؤتمر إلى دعوة الدول الاستعمارية التى تعترف بحق تقرير المصير فى المناطق المستعمرة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمنح الاستقلال للبلاد والأقاليم التى مازالت خاضعة لها . وقد دعا المؤتمر كل من فرنسا وأسبانيا لمنح جيبوتى والصحراء الأسبانية الاستقلال . وتعتبر هذه الدعوات نوعاً من الضغوط الدبلوماسية من جانب مؤتمر القمة الأفريقى . كما قام مجلس رؤساء الدول والحكومات بتوجيه الدعوة إلى الدول الكبرى للامتناع عن مساعدة وتأييد الحكومات الاستعمارية ، كما حدث بالنسبة للقرار المتخذ فى عام ١٩٧٠ ، والموجه إلى الدول الأعضاء فى حلف الأطلنطى للمساندة التى تقدمها للبرتغال وجنوب أفريقيا .

وقد لجأ مؤتمر القمة الأفريقى فى كثير من قراراته إلى السعى لطرد الدول الاستعمارية من مختلف المنظمات الدولية والعالمية ، كما حدث فى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الذى عقد فى القاهرة فى عام ١٩٦٤ ، والذى أعلن أن الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية تبذل كل مساعيها الممكنة لفصل حكومة جنوب أفريقيا من الأمم المتحدة ومن غيرها من المنظمات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة ، لأن النظام فى جنوب أفريقيا لا يستند إلى أساس قانونى ، وذلك وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة . ومع أن الدول الأفريقية حققت نجاحاً فى إخراج جنوب أفريقيا من منظمة العمل الدولية فإن جمهورية جنوب أفريقيا مازالت عضواً عاملاً بالأمم المتحدة . فقد ناقش مجلس الأمن موضوع طرد جنوب أفريقيا فى نوفمبر ١٩٧٤ ولكن الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا استخدمت حق الفيتو وفشل القرار فى الصدور[٢٨] .

وقد صدر عن مؤتمر القمة الذى عقد فى أديس أبابا فى مايو ١٩٦٣ قرار ينص على قطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية بين الدول الأفريقية والدول الاستعمارية ، وقد تم تنفيذ هذا القرار بالنسبة لكلٍ من البرتغال وجنوب أفريقيا . وصدر قرار آخر فى مؤتمر قمة أكرا فى أكتوبر ١٩٦٥ ، يقضى بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الدول التى تساند الحكومات الاستعمارية ، وقد طبق هذا القرار مرة واحدة ضد بريطانيا عند إعلان روديسيا الاستقلال من جانب واحد فى عام ١٩٦٥ ، وإن كان قرار المقاطعة ضد بريطانيا لم ينفذ إلا من جانب عدد قليل من الدول الأفريقية وعلى رأسها مصر[٢٩] .

وإلى جانب الإجراءات السابقة التى اتخذتها مؤتمرات القمة الأفريقية المختلفة ، والتى كان لها قدر كبير من الفعالية فى مكافحة الاستعمار وتصفيته فى القارة الأفريقية لجأ المؤتمر أيضاً إلى وسيلة المقاطعة الاقتصادية ، كما حدث بالنسبة للبرتغال وجنوب

أفريقيا ، حيث قرر مؤتمر القمة الأفريقى المنعقد فى أديس أبابا ١٩٦٣ منع استيراد السلع من البرتغال وجنوب أفريقيا ويمنع تصدير السلع إليهما ، وإغلاق المطارات والموانى فى وجه طائرات وسفن هاتين الدولتين فى المجالات الجوية للدول الأفريقية .

وبالنسبة لمشكلة التفرقة العنصرية فمنذ البداية ومنذ مؤتمر قمة أديس أبابا ١٩٦٣ كانت مشكلة التفرقة والتمييز العنصرى من بين الموضوعات الرئيسية التى بحثها المؤتمر من جميع نواحيها فى البند الثانى من جدول أعماله تحت عنوان « التفرقة والتمييز العنصرى » . وقد أكدت قرارات المؤتمر الحاجة الملحة والعاجلة لتنسيق وتدعيم الجهود لوضع نهاية لسياسة « التفرقة والتمييز العنصرى » التى تنتهجها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا ، وقد وافق المؤتمر بالإجماع على تنظيم وتنسيق الجهود والأعمال فى هذا الميدان ، وقرر اتخاذ الإجراءات الآتية :

( ا ) تقديم منح دراسية وتسهيلات تعليمية ، وإتاحة فرص التوظف فى الحكومات الأفريقية للاجئين من جنوب أفريقيا .

(ب) تأييد التوصيات المقدمة لمجلس الأمن والجمعية العامة من اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة ، بشأن سياسة التفرقة العنصرية لحكومة جنوب أفريقيا .

(جـ) إرسال وفد من وزراء خارجية كل من ليبيريا – تونس – مدغشقر – سيراليون ليبلغ مجلس الأمن بالموقف المتفجر القائم فى جنوب أفريقيا .

( د ) تنسيق إجراءات فرض عقوبات على حكومة جنوب أفريقيا :

١ – يناشد جميع الدول ، وبصفة خاصة تلك التى تربطها علاقات تقليدية وتعاون مع حكومة جنوب أفريقيا ، أن تنفذ بدقة قرار الأمم المتحدة رقم ١٧٦١ الصادر فى الدورة السابعة عشرة للجمعية العامة بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التفرقة العنصرية [٣٠] .

٢ – يناشد جميع الدول التى مازالت لها علاقات دبلوماسية وقنصلية

واقتصادية مع حكومة جنوب أفريقيا أن تقطع هذه العلاقات ، وأن توقف أى صورة أخرى من صور تشجيع سياسة التفرقة العنصرية .

٣ – يؤكد المسئولية الكبيرة للسلطات الاستعمارية التى تدير مناطق مجاورة لجنوب أفريقيا فى استمرار انتهاج سياسة التفرقة العنصرية .

٤ – يدين التمييز العنصرى فى جميع صوره فى أفريقيا وفى جميع أنحاء العالم .

(هـ) يقرر كذلك قطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية بين جميع الدول الأفريقية وحكومة جنوب أفريقيا ، طالما تصر على موقفها الحالى من تصفية الاستعمار .

(و) يطلب مقاطعة فعالة للتجارة الخارجية لجنوب أفريقيا عن طريق :

١ – منع استيراد البضائع من جنوب أفريقيا .

٢ – قفل الموانى والمطارات الأفريقية فى وجه سفنها وطائراتها .

٣ – منع طائراتها من التحليق فوق أراضى جميع الدول الأفريقية .

اجتمعت الآراء الأفريقية كلها فى مؤتمر القمة الأفريقى فيما يتعلق بالقرارات الخاصة بمواجهة النظم العنصرية فى الجنوب الأفريقى ، وصدرت القرارات المختلفة الخاصة بذلك بدون اعتراضات أو عوائق . وقد صدر عن المؤتمر عدة قرارات تتلخص فى إدانة حكم الأقلية فى سالسبورى وبريتوريا ، وتدعو إلى عزل النظم العنصرية والربط بين النظم العنصرية والنظام القائم فى إسرائيل لعلاقتها الاقتصادية والتجارية والعسكرية والتكنولوجية ، وبإدانة التحالف غير المقدس بين إسرائيل ونظم الحكم العنصرية فى جنوب أفريقيا وروديسيا . وصدر قرار يناشد البلدان الغربية فى أوربا وأمريكا واليابان بقطع العلاقات الاقتصادية والتجارية مع جنوب أفريقيا .

وقد صدر قرار بتحويل لجنة السبعة التى أنشئت فى الدورة السابعة والخاصة

بدراسة الحظر البترولى للدول العنصرية إلى لجنة دائمة ، كما نص القرار على ضرورة اتصال السكرتير الإدارى لمنظمة الوحدة الأفريقية بمكتب المقاطعة التابع للجامعة العربية للاسترشاد بخبرته . وطالب القرار دول « الأوبك » وخاصة الدول الأفريقية بفرض وتنفيذ الحظر البترولى على الدول العنصرية فى الجنوب الأفريقى . وقد أعربت التوصية الصادرة من مجلس وزراء المنظمة عن امتنان الدول الأفريقية لكل من أكوادور وأندونيسيا والعراق وماليزيا والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة وفنزويلا وقطر والمملكة العربية السعودية للاستقبال الودى الذى قوبلت به لجنة السبعة ، وفى الوقت نفسه أدانت التوصية موقف إيران التى رفضت استقبال لجنة السبعة .

وقد وافق القادة المجتمعون فى مؤتمر قمة الخرطوم على قرار بتأييد استقلال ناميبيا ، وباعتبار حركة « سوابو » الممثل الشرعى والوحيد لناميبيا . وبزيادة المساعدات المادية والمالية لها ، وبدعوة الجامعة العربية إلى أن تمثل بها حركات التحرير الأفريقية وخاصة فى الجنوب الأفريقى بصفة مراقب فى الجامعة العربية . وقد صدر قرار بالإشادة بمواقف دول المواجهة فى الجنوب الأفريقى .

الفصل الثالث

# مؤتمرات القمة الأفريقية فى خارج إطار منظمة الوحدة الأفريقية

إلى جانب مجالس القمة التى عقدت دوراتها بانتظام منذ عام ١٩٦٣ وحتى الآن هناك مؤتمرات قمة أفريقية أخرى تناولت الكثير من المشاكل والقضايا التى تهم القارة الأفريقية ، وهذه المؤتمرات بدورها متنوعة ، فهناك مؤتمرات للقمة تعقد فى نطاق المنظمات الإقليمية فى القارة ، والتى تعمل طبقاً لميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، ومؤتمرات أخرى تعقد لحل قضايا معينة ، فتقوم بدور الوساطة والتوفيق بين الأطراف المتنازعة ، ولا يمكن إغفال دور مؤتمرات القمة الأفريقية التى تعقد فى خارج إطار منظمة الوحدة الأفريقية ، فقد نجحت فيما فشل فيه مجلس القمة لطبيعة تكوينها ولطبيعة العلاقة التى تربط بين الرؤساء المكونين لها ، ولطبيعة المصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تشترك فيها الدول المكونة لها .

## مؤتمرات القمة الأفريقية فى إطار المنظمات الإقليمية :

للمنظمات الإقليمية فى القارة الأفريقية وعلاقتها مع المنظمة القارية وضع خاص بخلاف الحال مع الأمم المتحدة التى حدد ميثاقها التطبيق الفعلى لتلك العلاقة بين المنظمة العالمية وبين التنظيمات الإقليمية وشبه الإقليمية العديدة التى نشأت بعد إنشاء المنظمة العالمية ، والتى تباشر نشاطها فى مختلف المناطق وفى مختلف الميادين .

والعلاقة بين منظمة الوحدة الأفريقية والتنظيمات الإقليمية فى القارة غير واضحة ، وكثيراً ما يتضارب نشاط هذه التنظيمات مع نشاط منظمة الوحدة الأفريقية.

ولعل أحد أسباب تعدد التنظيمات الإقليمية فى القارة الأفريقية أن القارة بزغت فى مجال العلاقات الدولية بطريقة متداخلة ، حيث حصلت دولها على الاستقلال فى أوقات متفرقة وبطريقة غير منتظمة ، وكان الإحساس بالحاجة إلى الوحدة بين هذه الدول سبباً فى تكوين منظمات إقليمية متعددة اختلفت باختلاف حاجة الدول ، وبتعدد وتنوع اتجاهات وفكر قادة هذه الدول[1]. كما أن أفريقيا بطبيعة تكوينها السياسى كانت تجمع الكثير من السلالات التى كونت وحدات سياسية مختلفة تراوحت من القبيلة إلى الممالك ، وأحياناً الإمبراطوريات وإن لم تربطها وحدة سياسية واحدة. وبعد دخول الاستعمار فرض على السلالات المختلفة فى القارة وحدات سياسية من نوع جديد ارتبطت بحدود مصطنعة ، وعلى هذا وبعد استقلال هذه الوحدات وتكوينها دولا مستقلة كان هناك إحساس بوجود ترابط من نوع معين لا يرتبط بالحدود السياسية المصطنعة ، وإنما يرتبط بالانتماءات القديمة ، وهنا حدث نوع من التنافس والتضارب بين الحاجة إلى الوحدة والمحافظة على الشكل السياسى الجديد للدول المستقلة ، فبدأت فى القارة بعد الاستقلال تنظيمات وتجمعات إقليمية عديدة ، قامت كل منها على رابطة معينة ، سواء كانت تجاوزًا جغرافيًّا أو ترابطاً قبليًّا ، أو على أسس أيديولوجية معينة. وهذه التجمعات كانت تحمل فى طياتها عوامل تفكك وتقسيم القارة إلى جانب عامل الوحدة. فمثلاً أول تنظيم إقليمى دعا إليه نكروما فى شكل مؤتمر الدول الأفريقية المستقلة فى أكرا عام ١٩٥٨ ، ومؤتمر الشعوب الأفريقية فى ١٩٥٨ ، الأول على مستوى الحكومات ، والآخر على مستوى الشعوب ، كان من المفروض أن يجمع دول القارة كلها ، ولكنه لم يضم إلا عدداً محدداً من الدول التى اتسمت بالاتجاه الراديكالى فى تلك

الفترة من تطور أفريقيا السياسى ، وانتهى هذا التنظيم بعد فترة قصيرة من تكوينه ، وبعد استقلال دول المجموعة الفرنسية كان من الطبيعى أن تسعى هذه الدول بعد استقلالها إلى تكوين تنظيم خاص بها ، وفعلا أنشأت مجموعة برازافيل فى عام ١٩٦٠ ، والتى أنشأت منظمة الاتحاد الأفريقى الملجاشى فى مارس ١٩٦١ ، وقد اتسم معظم قادة هذه المجموعة بالاعتدال فى سياستهم مما جعل الدول الأكثر تقدمية تقدم على تكوين منظمة الدار البيضاء فى يناير ١٩٦١ ، ثم تكونت مجموعة مونروفيا التى حاولت الجمع بين المنظمتين السابقتين ، كما أن أفريقيا فى هذه الفترة كانت تمر بمرحلة استقلال حرجة تكثر فيها المشاكل ، مما ساعد على تكوين منظمات فرعية أخرى ، فقد تم نوع من التنظيم بين دول شرق أفريقيا حيث تكون الـ Pafmeca الذى اتسع نطاقه بعد ذلك ليشمل ممثلين عن دول وسط وجنوب أفريقيا ، وأصبح Pafmecsa

فقد خرج الـ Pafmeca إلى الوجود بعد اجتماع دام ثلاثة أيام فى تنزانيا بين ٢١ ممثلا للأحزاب السياسية فى وسط أفريقيا فى سبتمبر ١٩٥٨ ، ثم انضمت الصومال وأثيوبيا وممثل للحركات الوطنية فى ليسوتو وبتسوانا وزامبيا وسوازى لاند وجنوب أفريقيا . وقد تأكد فى هذه الاجتماعات اتجاه دول شرق أفريقيا إلى إقامة تنظيم خاص بها بعد استقلالها[٢] . بعد أن أصبحت القارة الأفريقية فى حاجة شديدة إلى شكل جماعى للوحدة ، وفعلا تم إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية فى عام ١٩٦٣ .

وثار التساؤل حول استمرار وجود المنظمات الإقليمية بعد إنشاء المنظمة القارية الشاملة لدول القارة ، وهل يعنى إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية التنازل عن فكرة الإقليمية فى القارة ؟ وقد اختلفت آراء القادة الأفارقة بين مؤيد ومعارض حول فائدة التعاون الإقليمى ، ومدى ضرورة التعاون القارى ، وبرغم أن الاتجاه السائد

كان يؤيد الإقليمية ، فإن مؤتمر أديس أبابا التأسيسى لم يتخذ قراراً واضحاً بشأنها [٣] .
ولكن المؤتمرات التالية لرؤساء الدول والحكومات وضعت قواعد للمنظمات الإقليمية فى القارة على أساس أن تقوم التجمعات الإقليمية على أساس جغرافى واقتصادى واجتماعى مشترك ، وليس على أساس سياسى ، وأن تعلن هذه المنظمات التزامها بمبادئ وأهداف ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية . كما صدرت توصية من مجلس رؤساء الدول والحكومات الأفريقية الذى انعقد فى كينشاسا فى سبتمبر ١٩٦٧ يدعو إلى الترابط بين المنظمات الإقليمية الأفريقية ، على أساس أن الدول الأفريقية الأعضاء فى المنظمات الإقليمية الجزئية – فى الوقت نفسه – أعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية ، وأن هذا يحول دون وقوع صدام بينها . أى أن منظمة الوحدة الأفريقية أكدت أن الإقليمية الأفريقية لا تتعارض مع المنظمة الأفريقية ، بل إنها تعمل على تدعيمها ، ولعل هذا كان اعترافاً بالواقع من جانب المنظمة . فقد تزايد عدد المنظمات الإقليمية واتسع نطاق عملها بعد فترة من إنشاء المنظمة ، حيث أثبت التطبيق العملى أن المنظمة الدولية القارية لن تستطيع القيام بكل الأعباء فى القارة ، خاصة فيما يتعلق بالنواحى الفنية والاقتصادية ، وأن وجود التنظيمات الإقليمية لا يقلل من فاعلية أو أهمية منظمة الوحدة الأفريقية .

### أولاً : المنظمة المشتركة الأفريقية الملجاشية ( أوكام ) :

الأوكام هو ميراث سلسلة من التطورات فى العلاقة بين مجموعة الدول التى كانت ترتبط بفرنسا . وترجع جذور هذا التنظيم إلى دستور الجمهورية الخامسة الذى أصدره شارل ديجول فى ٣٠ يونية عام ١٩٥٨ ، وتم تعديله فى عام ١٩٦٠ . وقد استطاعت الدول الأفريقية التابعة لفرنسا – وتحت ظل هذا الدستور – أن تحصل على استقلال ذاتى ولكن فى نطاق « المجموعة الفرنسية » التى تربطها بعضها

ببعض وبفرنسا رابطة قائمة على التعاون الاقتصادى والسياسى والعسكرى ، ولما استقلت الدولة الأفريقية بعد ذلك فى عام ١٩٦٠ ، تمت الدعوة إلى مؤتمر برازافيل الذى عقد فى ديسمبر ١٩٦٠ ، وحضرته إحدى عشرة دولة كانت تابعة لفرنسا * ، ووضع فى هذا المؤتمر مشروع منظمة أفريقية تنضم إليها مالاجاش . وفى عام ١٩٦١ عقد مؤتمر فى « ياوندى » عاصمة الكمرون ، انضمت فيه مالاجاش إلى مجموعة الدول السابقة ، ثم عقد موتمر آخر فى تاناريف عاصمة مالاجاش فى سبتمبر ١٩٦١ ، ووقعت فيه اتفاقية إنشاء اتحاد الدول الأفريقية الملجاشية ، وهو اتحاد دول مستقلة ذات سيادة ، يهدف إلى تحقيق التعاون فى المحيط الدولى لإقرار السلام فى أفريقيا والعالم ، وتأمين سلامة الدول الأعضاء ، والتعاون لتحقيق التقدم الاقتصادى لهذه الدول . وتكونت الهيئات العاملة لهذا الاتحاد من مؤتمر لرؤساء الدول والحكومات ، ومجلس الوزراء ، ومجموعة للاتحاد فى الأمم المتحدة ، وأمانة عامة إدارية . وقد ضم الاتحاد اثنى عشرة دولة أفريقية** .

ثم انضمت إليه رواندا وتوجو فى أوائل عام ١٩٦٣ ، وقد أُلحق بميثاق الاتحاد الأفريقى الملجاشى معاهدتان ، إحداهما خاصة بالدفاع ، والأخرى خاصة بالتعاون الاقتصادى ، وأنشأت كل معاهدة هيئات عاملة إلى جانب معاهدة أخرى أنشأت الاتحاد الأفريقى الملجاشى للبريد والمواصلات السلكية .

وبعد إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية فى عام ١٩٦٣ بدا واضحاً أن ميثاقها يشجع قيام المنظمات الإقليمية القائمة على أساس واقع جغرافى واقتصادى ، وليس

---

* السنغال – أفريقيا الوسطى – الكونغو برازافيل – موريتانيا – داهومى – ساحل العاج – النيجر – الكمرون . وانضمت تشاد والكونغو ليوبولدفيل .

** السنغال – أفريقيا الوسطى – الكونغو برازافيل – جابون – موريتانيا – داهومى – ساحل العاج – النيجر – الكاميرون – تشاد – مالاجاش – وفولتا العليا .

على أساس سياسى . وبناء على هذا نجد أن مجلس رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقى الملجاشى قد عقد اجتماعاً فى داكار فى مارس ١٩٦٤ ، وقرر تحويل الاتحاد الأفريقى الملجاشى إلى منظمة اقتصادية بحتة ، يكون مقرها « ياوندى » عاصمة الكمرون ، وأطلق عليه الاتحاد الأفريقى الملجاشى الاقتصادى . وعلى أثر ذلك انسحبت فولتا العليا والنيجر وساحل العاج وأفريقيا الوسطى من الاتحاد احتجاجاً على الطبيعة المحدودة للاتحاد الجديد وعدم فاعليته . وتقرر بعد ذلك فى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الذى عقد فى نواكشوط فى يناير ١٩٦٥ ، والذى حضره رؤساء دول وحكومات ثلاث عشر دولة ناطقة بالفرنسية* تكوين المنظمة المشتركة الأفريقية الملجاشية « أوكام » Ocam وانضمت إلى هذا الاتحاد رواندا والكنغو كينشاسا فى مايو ١٩٦٥ .

وفى يونية ١٩٦٦ فى تاناريف ، عقد مؤتمر لرؤساء دول حكومات الدول المكونة للمنظمة المشتركة الأفريقية الملجاشية ، وتم توقيع بيان المنظمة الجديدة رسمياً وإن كانت موريتانيا قد انسحبت من التنظيم الجديد .

وميثاق الاتحاد ينص بالمادة الأولى منه على السماح لأى دولة أفريقية بالالتحاق بالاتحاد ، ولكن فى نفس الوقت نرى أن الديباجة تشير إلى العلاقات التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى تربط بين الدول ، أى أن الواقع العملى يحدد عضوية هذا الاتحاد بالدول الناطقة بالفرنسية . ولكن فى عام ١٩٧١ التحقت موريشيوس بالاتحاد كعضو جديد ، وتحول اسم الاتحاد إلى المنظمة المشتركة الأفريقية الملجاشية الموريشيسية .

ومؤتمر قمة « الأوكام » المكون من رؤساء الدول والحكومات يجتمع دورياً مرة

---

* الكاميرون – أفريقيا الوسطى – تشاد – الكونغو برازافيل – داهومى – جابون – ساحل العاج – مدغشقر (مالاجاش) . موريتانيا – النيجر – السنغال – توجو – وفولتا العليا .

فى كل عام . وقد شارك هذا المؤتمر فى تكوين وتشكيل العلاقات الدولية الأفريقية منذ إنشائه وحتى الآن ، فمنذ البداية اتخذ مؤتمر قمة الأوكام قراراً بمقاطعة مؤتمر القمة الأفريقى التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية ، والذى كان مقرراً انعقاده فى أكرا فى عام ١٩٦٥ ، وذلك احتجاجاً على سياسة الرئيس الغانى كوامى نكروما وامتداداً للخلافات الأيديولوجية بالنسبة لوضع الدول الأفريقية ، والذى بدأ منذ استقلال تلك الدول فى عام ١٩٦٠ ، وقد توسط رؤساء كل من نيجيريا وتنزانيا لإنهاء هذه المقاطعة ، ووافق رؤساء دول وحكومات منظمة الأوكام على حضور اجتماع القمة الأفريقى ، ولكن عند انعقاد المؤتمر فى أكرا تغيب رؤساء الأوكام عن حضور الاجتماع ، مما أثر كثيراً فى فاعليته . وقد استمر مؤتمر قمة الأوكام فى اتخاذ القرارات المؤثرة فى مجال السياسة الدولية الأفريقية ، والتى علق عليها ( البعض ) بأنها تمثل عقبة فى وجه نشاط منظمة الوحدة الأفريقية . وبدا ذلك واضحاً فى تبنى مؤتمر قمة الأوكام لمبدأ الحوار مع جنوب أفريقيا ، والذى تزعمه الرئيس هوفى بوانيه رئيس ساحل العاج . بالرغم من أن منظمة الوحدة الأفريقية أصدرت قرارها بعدم الموافقة على هذا المبدأ . وقد ظهرت خلافات واضحة بين دول منظمة « الأوكام » فى السنوات الأخيرة ، مما دعا إلى انسحاب زائير والكونغو والكاميرون ومالاجاش فى عام ١٩٧٤ . وبذلك اقتصر عدد الدول الأعضاء على عشر دول فقط ، بعد أن كان أربع عشرة دولة ، وذلك قبل انسحاب موريتانيا فى عام ١٩٦٦ . ولعل الصراع الدولى فى داخل القارة الأفريقية واتجاه بعض الدول إلى الارتباط بالمعسكر الشرقى وبعضها الآخر إلى الارتباط بالمعسكر الغربى له أثر واضح فى التفكك الذى حدث فى داخل « الأوكام » .

وفى اجتماع قمة « الأوكام » الذى عقد فى « بانجوى » عاصمة أفريقيا الوسطى فى الفترة من ١٠ إلى ١٢ أغسطس ١٩٧٤ ، تقرر أن يعقد مؤتمر قمة الأوكام كل سنتين

بدلاً من كل سنة ، كما اتخذ المؤتمر قراراً بسياسة جديدة للأوكام . فقد صدر بيان من رؤساء دول وحكومات الأوكام بأن مؤتمر قمة الأوكام قد قرر بالإجماع الحاجة إلى الإبقاء على الأوكام لفائدته فى تحقيق الترابط والتعاون الأفريقى ، كما اتخذ الرؤساء قراراً بتحديد تكوين وأغراض المنظمة ، بحيث يقتصر عمل الأوكام على تحقيق الأغراض الاقتصادية والاجتماعية فقط ، وأن تترك الشئون السياسية إلى منظمة الوحدة الأفريقية .

وهكذا عاد الأوكام مرة أخرى إلى الاقتصار على التعامل مع الشئون الاقتصادية والاجتماعية فقط بين الدول الأعضاء المكونة له ، بعد أن ظهر من الواضح أن العوامل السياسية أصبحت تهدد بتفكك الاتحاد ومازال الأوكام يؤدى دوراً هاماً فى التنسيق والتعاون بين مجموعة لا يستهان بها من دول القارة ، تربط بينها مصالح اقتصادية وثقافية واجتماعية مشتركة . ولعل قرار قمة الأوكام فى عام ١٩٧٤ والذى حول المنظمة إلى منظمة اقتصادية بحتة يعطى مؤتمر القمة الأفريقى وزناً أكبر فيما يتعلق بالشئون السياسية للقارة الأفريقية .

**ثانيا : مجموعة الوفاق :**

تولى الرئيس هوفى بوانييه – رئيس ساحل العاج – الدعوة إلى إقامة تنظيم خاص يرمى إلى ربط دول ساحل العاج والنيجر وفولتا العليا وداهومى . وذلك قبل استقلال هذه الدول فى ١٩٥٩/٥/٢٩ ، وقد امتد هذا التنظيم واستمر حتى بعد إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية ، وانضمت له توجو فى ١٩٦٦/٦/٩ . ولمجلس الوفاق مؤتمر قمة مكون من رؤساء الدول ، وهو يجتمع دورياً مرتين فى كل عام . ويعتبر هذا التنظيم من أقوى التنظيمات ، خاصة فى النواحى الاقتصادية ، وكثيراً ما يتم التعاون بين رؤساء الدول فى مؤتمرهم السنوى حول اتخاذ سياسات معينة

بالنسبة لأحداث القارة الأفريقية ، وكان هذا واضحاً فى تغيب دول الوفاق عن التصويت عند مناقشة سياسة الحوار مع جنوب أفريقيا . فى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات فى عام ١٩٧١ ، وفى مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية فى نفس العام .

**ثالثاً : منظمة وسط وشرق أفريقيا :**

يعتبر هذا التنظيم واحدًا من أهم التنظيمات الموجودة فى القارة ، ومع أنه ليس له تكوين وجهاز وميثاق محدد فإنه أصبح يؤدى دوراً لا يستهان به فى القارة الأفريقية ولاشك أن هذا التنظيم يعتبر امتداداً لتجمع الأحزاب والحركات الوطنية فى شرق ووسط أفريقيا ، والذى أعلن عن انتهاء وجوده فى عام ١٩٦٣ بعد تكوين منظمة الوحدة الأفريقية ، كما أن أول اجتماع لقادة شرق أفريقيا كان قد تم قبل الاستقلال الفعلى لدول المنطقة ، وذلك فى ١٩ أكتوبر ١٩٦١ عندما اجتمع نيريرى عن (تنجانيقا) وكينياتا عن (كينيا) وجوشو نكومو عن (روديسيا الجنوبية ) ، وكاوندا عن ( روديسيا الشمالية ) وباندا عن ( نياسلاند ) ، وممثل لزنزبار ، وصدر بيان فى نهاية المحادثات التى دارت فى دار السلام أعلنوا فيه ترحيبهم باستقلال أوغندا ، وبأنهم سوف يحاربون إذا اقتضى الأمر لاستقلال باقى دول شرق أفريقيا ، وقد كان هذا خطوة فى التعامل الأفريقى المنظم مع مشكلات القارة ، وبداية فكرة منظمة لشرق أفريقيا .

وقد عقد هذا التنظيم أول اجتماعاته فى ١٩٦٦/٤/٢ فى نيروبى وحضر الاجتماع رؤساء إحدى عشرة دولة من وسط وشرق أفريقيا* ، وقد طالب مؤتمر القمة الأول

---

* بروندى – أفريقيا الوسطى – الكونغو – زائير – كينيا – رواندا – السودان – تنزانيا – أوغندا – زامبيا – أثيوبيا – الصومال – مالاوى – وتشاد .

لهذا التنظيم بريطانيا بإنهاء الوضع القائم فى روديسيا ، وتحمل مسئوليتها الدولية ، كما أعلن أن اختصاصاته تشمل جميع النواحى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تهم القارة ، وخاصة ما يتعلق بتصفية الاستعمار ومحاربة التفرقة العنصرية . وقد اجتمع مؤتمر قمة التنظيم بانتظام سنويًا ، واتخذ الكثير من القرارات المؤثرة فى سياسة القارة ، ففى ١٦ أبريل ١٩٦٧ أصدر مؤتمر قمة شرق ووسط أفريقيا فى لوساكا بياناً خاصًا بالتفرقة العنصرية ، وكيفية التعامل معها ، وقد أصبح هذا البيان فيما بعد إحدى الوثائق الهامة التى وافقت منظمة الوحدة الأفريقية عليه ، وأصبحت مبادئه مقياساً للقرارات التى تتخذ داخل المنظمة لمحاربة التفرقة العنصرية[٤] ومع أن قمة شرق ووسط أفريقيا تبحث فى معظم القضايا التى تبحثها منظمة الوحدة الأفريقية ، فإنه لا يوجد تعارض بين عملها أو عمل المنظمة ، بل هى عامل مساعد فى كثير من الأحوال .

**رابعاً : منظمة دول غرب أفريقيا :**

ترجع فكرة إنشاء منظمة إقليمية تهتم أساساً بالنواحى الاقتصادية فى غرب أفريقيا إلى عام ١٩٦٤ ، وقد تولى الرئيس وليام تبمان رئيس دولة ليبيريا الدعوة إلى هذه المنظمة ، ولكن لم يتم اتخاذ أى خطوات جدية فى سبيل ذلك بسبب الظروف السياسية التى سادت المنطقة . وفى ١٩٦٨/٤/٢٢ عقد مؤتمر قمة بين غينيا – ليبيريا – مالى – موريتانيا – السنغال – فولتا العليا – جامبيا – نيجيريا وغانا فى مونروفيا ، لإنشاء منظمة دول غرب أفريقيا ، وقد تم توقيع بروتوكول خاص بذلك ، ولكن امتناع ساحل العاج وداهومى والنيجر وتوجو وسيراليون عن حضور المؤتمر والاشتراك فى هذا التنظيم تسبب فى تأجيل التصديق على الدستور المنشأ لهذا التنظيم ، ولم يتم تصديق معاهدة إنشائه إلا فى ٢٨ مايو ١٩٧٥ . وقد صدقت على

المعاهدة كل من داهومى – جامبيا – غانا – غينيا – غينيا بيساو – ساحل العاج – ليبريا – مالى – موريتانيا – النيجر ، نيجيريا – السنغال – سيراليون – توجو – فولتا العليا (٥) .

ولهذا التنظيم جهاز أعلى مكون من رؤساء الدول وحكومات الدول المشتركة . ومؤتمر القمة هذا يعقد دورياً كل سنة ، وعادة ما يتناول موضوعات اقتصادية تهم البلاد المشتركة فى التنظيم ، ولا يتعارض عمله مع أعمال مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية ، ولم يصدر حتى الآن من القرارات السياسية ما يمكن أن يعتبر إخلالا مع قرارات مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية .

**مؤتمرات القمة الأفريقية لحل القضايا المعينة :**

منذ بداية استقلال الدول الأفريقية ، نجد أن مؤتمرات القمة الأفريقية التى يعقدها الرؤساء للبحث والتوسط فى إنهاء مشاكل القارة هى السمة السائدة فى العلاقات الدولية فى داخل القارة ، وقد تركزت هذه المؤتمرات أخيراً فى المؤتمرات التى تعقدها دول المواجهة الخمس ، والتى تبحث فيها قضايا مواجهة الاستعمار الاستيطانى فى القارة ، سواء فى زيمبابوى أو فى جمهورية جنوب أفريقيا أو فى ناميبيا . كما سبق ذلك العديد من مؤتمرات القمة المصغرة التى عقدت لمصالحة حركات التحرير المتعارضة قبل استقلال أنجولا . وهذه المؤتمرات المصغرة متعددة وكثيرة ، ولا يمكن إغفال أهميتها فى التوصل إلى الحلول لبعض المشاكل الأفريقية ولا فى تقريبها بين وجهات النظر المتعارضة للحركات الوطنية ، وبخاصة فى أحداث روديسيا الأخيرة . وعلى سبيل المثال وليس الحصر ، نذكر مؤتمر القمة الذى عقد فى لوساكا ١٩ أغسطس ١٩٧٥ بين الرئيس نيريرى ( تانزانيا ) والرئيس كاوندا ( زامبيا ) ورئيس بتسوانا للإعداد للمحادثات المنتظرة بين حكومة روديسيا والجبهة

الوطنية المتحدة والخاصة بالأوضاع فى روديسيا . ثم فى السادس من فبراير من نفس العام اجتمع الرؤساء الثلاثة مع جوشو نكومو وسيتولى لمناقشة الأوضاع فى روديسيا . وفى الثالث عشر من أغسطس اجتمع رؤساء زامبيا ، الكونغو ، بتسوانا ، وتانزانيا ، وموزمبيق لبحث نفس المشكلة [٦]. أى أن مؤتمرات القمة من هذا النوع – والتى تدخل فى نطاق الدبلوماسية الشخصية – وسيلة لا يستهان بها فى الدبلوماسية الأفريقية .

**مؤتمر القمة العربى الأفريقى :**

يمثل مؤتمر القمة العربى الأفريقى الذى عقد فى القاهرة من ٧ إلى ٩ مارس ١٩٧٣ نوعاً جديداً من دبلوماسية القمة بالنسبة للقارة الأفريقية وللعالم ، وقد اشترك فى هذا المؤتمر ستون دولة عربية وأفريقية ، وممثلو حركات التحرير . وقد صدرت عن المؤتمر أربع وثائق خاصة بالتعاون العربى الأفريقى ، والتعاون الاقتصادى والمالى الأفريقى العربى ، وتنظيم طريقة العمل لتحقيق التعاون العربى الأفريقى ، وأخيراً الإعلان السياسى ويسمى إعلان القاهرة .

ولا شك أن عام ١٩٧٣ قد شهد تطوراً كبيراً فى أعمال منظمة الوحدة الأفريقية ، ولايرجع ذلك إلى مرور عشر سنوات على إنشائها فقط ، ولكن أحداث أكتوبر ١٩٧٣ وظهور الطاقة كسلاح فعال لدى الدول العربية أثرت كثيراً على العلاقات الدولية الأفريقية . واستجابت الدول الأفريقية استجابة واضحة لاستخدام البترول كسلاح سياسى فى سبيل تحقيق الأهداف المشتركة بين الدول الأفريقية والدول العربية ، ولا شك أن مؤتمرات القمة التى عقدت فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية هى الدليل على ذلك ، فقد أصبح القاسم المشترك الأعظم فى كل هذه المؤتمرات قضية الشرق الأوسط والعلاقات العربية الأفريقية ، حيث تأكدت

حاجة الدول الأفريقية للتضامن مع الدول العربية[٧].

وكانت النتيجة الحتمية لذلك ، الدعوة لانعقاد مؤتمر القمة العربى الأفريقى . وقد قدمت الصومال هذا الاقتراح وتمت الموافقة عليه فى مؤتمر الرباط عام ١٩٧٤ ، فقد عقدت الآمال العريضة حول هذا المؤتمر ، ولكن مرّت سنتان قبل انعقاد المؤتمر تخللها الكثير من المشاكل حول الإجراءات والتنظيمات ومكان الانعقاد . كما كان للعامل النفسى الذى يحكم العلاقة بين الدول المانحة والدول المتلقية للمنحة أثر هام لا يمكن إنكاره ، ومؤتمر القمة العربى الأفريقى يمثل دبلوماسية من نوع جديد ، بدأها مؤتمر باندونج فى عام ١٩٥٥ وهى دبلوماسية تعتمد على المظاهرة السياسية أكثر من اعتمادها على التوصل إلى نتائج حقيقية وفعلية . خاصة أن الموضوعات التى يدور البحث حولها هى موضوعات ذات صبغة فنية عالية ، سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية ، ولا يمكن التوصل إلى نتائج قاطعة فى مؤتمر يضم هذا العدد الكبير من الرؤساء ، وفى مثل هذا الوقت الضيق ، أى أنه لو لم يكن قد سبق الاتفاق المحدد الواضح فلن يتوصل المؤتمر إلا إلى إعلانات سياسية مائعة ، تمثل واجهة أمام العالم الخارجى ، ولكنها تحتاج إلى وقت ومجهود لترجمتها إلى الواقع الاقتصادى والسياسى ، ومع أهمية انعقاد المؤتمر العربى الأفريقى الأول كظاهرة سياسية ناجحة تشير إلى مرحلة جديدة من التقارب والتعاون . فإن مثل هذه الظاهرات السياسية قد تؤدى إلى خيبة أمل ناجمة عن عدم تحقيق نتائج محددة متوقعة من اجتماع ضم هذا العدد الكبير من القادة والرؤساء[٨].

وقد سبق انعقاد مؤتمر القمة العربى الأفريقى اجتماعات عديدة كان أهمها انعقاد أول مؤتمر لوزراء الخارجية العرب والأفارقة فى « داكار » فى الفترة من ١٩ - ٢٢ أبريل ١٩٧٦ ، وقد دارت المناقشات حول أهمية التعاون العربى الأفريقى وإن لم يستطع المجتمعون التوصل إلى إصدار بيان مشترك بسبب عدم موافقة رئيس المجموعة

الأفريقية وبعض الدول الأعضاء على مشروع البيان الذى أعدته لجنة الصياغة ، التى أطلق عليها لجنة الأربعة والعشرين ، واشترطت المجموعة الأفريقية لإصداره أن يحذف الجانب السياسى من البيان ، وأخيراً تم الاتفاق على أن يعتبر الإعلان وبرنامج العمل للتعاون العربى الأفريقى المشترك هو البيان الصادر عن المؤتمر ، ويعتبر مؤتمر « داكار » أول اجتماع مشترك لوزراء الخارجية العرب والأفارقة وقد أعطى المجموعتين العربية والأفريقية الفرصة لتفهم كل منهما الأخرى .

وبعد انعقاد مؤتمر القمة العربى الأفريقى فى القاهرة ، تمت الموافقة على إعلان برنامج العمل للتعاون العربى الأفريقى إلى جانب صدور إعلان التعاون الاقتصادى والمالى الأفريقى العربى ، وكذلك الإعلان السياسى . وقد كان هذا بمثابة ارتباط للعلاقات العربية الأفريقية ، وأصبح التعاون العربى الأفريقى جزءاً لا يتجزأ من خطوات إنشاء نظام اقتصادى دولى جديد . وكذلك أصبح واضحاً أن الدول العربية والأفريقية تهدف إلى إرساء العلاقات بينهما على أساس من المصالح المشتركة الدائمة . وانتقل التعاون من التعاون فى المواقف الطارئة إلى أساس دائم للمستقبل . كما تأكد من وثائق مؤتمر القمة العربى الأفريقى الأول بالقاهرة أن التعاون العربى الأفريقى جزء من العمل المشترك للبلاد النامية ، لإقامة نظام اقتصادى دولى جديد ، والتعاون الاقتصادى والسياسى من أجل التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعى . وكذلك تأكد أن التعاون العربى الأفريقى سوف ينمو فى إطار التعاون والتنسيق والالتقاء بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ، وقد بدأت الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية فى تنفيذ القرارات الصادرة عن مؤتمر القمة العربى الأفريقى . .

وقد صدر قرار مؤتمر القمة الذى يعرب عن الارتياح لما جاء فى تقرير السكرتير الإدارى عن الأنشطة والمنجزات التى تحققت فى مجال التعاون الأفريقى العربى ،

وتهنئة السكرتير الإدارى لمنظمة الوحدة الأفريقية ، والأمين العام للجامعة العربية لما بذلاه من جهود فى تشكيل الأجهزة التنفيذية للتعاون الأفريقى العربى ، وتهنئة الدول العربية على الجهود التى بذلت للإيفاء بتعهداتها التى اتخذت خلال مؤتمر القمة الأفريقى العربى الأول فى القاهرة ، وقد أثيرت بعض الموضوعات المتعلقة بالتعاون العربى الأفريقى فى أثناء مناقشة الموضوع فى مجلس وزراء المنظمة . فقد طالبت غانا وتانزانيا بتقديم المزيد من العون المالى العربى ، وطالبت الجابون وتانزانيا والجزائر بإلغاء مجموعات العمل القائمة على دراسة التعاون العربى الأفريقى ، لأنها تزيد من تعقيد الأمور ، وأعلنت كينيا أن حجم المعونات العربية إلى الدول الأفريقية ضئيل ، واقترحت السنغال تخصيص مبلغ ١٥ مليون دولار من الأموال العربية لدول القحط والكوارث على أن تكون بصورة هبة . وطالبت نيجيريا الدول العربية بتوجيه استثماراتها إلى الدول الأفريقية بدلا من البنوك الغربية . وقد تولى الأمين العام للجامعة العربية مناقشة هذه الاقتراحات بصورة مستفيضة وانتهى الأمر بإصدار القرار السابق من قبل مؤتمر القمة الأفريقى .

# الخاتمة

## تقييم لدبلوماسية القمة الأفريقية

من البحث السابق يمكن أن نستخلص النتائج الآتية :

١ – دبلوماسية القمة وسيلة من أقدم الوسائل التى استخدمت فى العلاقات الدولية فى العالم كله ، ولكنها أخذت أشكالا متعددة بدأت باللقاءات الشخصية بين القادة والملوك والأباطرة ، ثم تطورت إلى مؤتمرات دورية وغير دورية تعقد فى إطار التنظيمات الدولية أو خارجها . وقد كان لدبلوماسية القمة شأن كبير فى القارة الأفريقية بسبب عدة عوامل تتعلق بتكوين الدول الأفريقية حديثة الاستقلال ، التى لم تستكمل بعد مؤسساتها السياسية ، والتى تعتمد على شخصية رئيس الدولة فى رسم سياستها الخارجية أكثر من اعتمادها على تلك المؤسسات ، وساعد على ذلك أن القيادة الكاريزمية سمة من سمات التطور السياسى فى الدول الأفريقية . لهذا نجد أن دبلوماسية القمة بأشكالها المختلفة سواء عن طريق اللقاءات الشخصية والزيارات المتبادلة بين رؤساء الدول والحكومات أو عن طريق مؤتمرات القمة التى تعقد فى إطار المنظمة القارية أو المنظمات الإقليمية الفرعية أو مؤتمرات القمة المصغرة التى تعقد لمواجهة مشكلة معينة ، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بمواجهة الاستعمار ، والاستعمار الاستيطانى فى القارة ، قد أدت – ولا تزال – دوراً له أهمية بالغة فى العلاقات الدولية الأفريقية .

٢ – مرت دبلوماسية القمة فى أفريقيا بمراحل متعددة ، فقد بدأت بسلسلة من

المؤتمرات واللقاءات بين رؤساء الدول ذوى الاتجاهات والأيديولوجيات والمصالح المتفاوتة ، وقد بدأت هذه الفترة من عام ١٩٥٨ واستمرت حتى عام ١٩٦٣ ، وتميزت بكثرة عدد المؤتمرات وانقسام القارة إلى مجموعات متنافرة ، ولعلها كانت مرحلة ضرورية نظراً لحداثة عهد الدول بالاستقلال ، ولارتباط كل منها بمصالح مختلفة ، ولتعدد الرئاسات الكاريزمية ذات المدارس الفكرية المختلفة . ثم انتقلت دبلوماسية القمة إلى مرحلة أخرى بعد إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية ، حيث اقتصرت مؤتمرات القمة على مجلس رؤساء الدول والحكومات ( مؤتمر القمة أو مجلس القمة الأفريقى ) الذى تناول العديد من القضايا التى تهم القارة ، والذى نجح فى مواجهة بعضها وفشل فى مواجهة بعضها الآخر . وقد تميز هذا المؤتمر بأنه فرصة لتجمع رؤساء الدول الأفريقية ، مما يتيح لهم فرصة التعارف وتبادل وجهات النظر والتقارب فيما بينهم . وقد واجه مؤتمر القمة الأفريقى العديد من الانتقادات ، ولكن لاشك فى أنه يمارس دوراً مهماً فى العلاقات الدولية فى القارة الأفريقية . وبعد فترة من إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية ، بدأ اتجاه إلى عقد مؤتمرات قمة لرؤساء دول التجمعات الإقليمية المختلفة ، التى تعمل فى إطار المنظمة القارية ، والتى رأت فرصة التعاون فى هذا التجمع الضيق الذى تربط بين أعضائه مصالح مشتركة أكثر سيولة وفائدة من مؤتمرات القمة الأفريقية الشاملة . وكذلك كانت هناك مؤتمرات قمة مصغرة بين رؤساء دول المواجهة وخاصة فى منطقة جنوب أفريقيا للتنسيق بين سياساتهم وبينهم وبين حركات التحرير لمواجهة الاستعمار الاستيطانى فى ذلك الجزء من القارة .

٣ – وبرغم أهمية الدور الذى قامت وتقوم به دبلوماسية القمة فى القارة ، فإن هناك بعض المآخذ عليها . وهى القرارات التى تصدر عادة عن مؤتمرات القمة – خاصة الموسعة منها – تكون قرارات غير مدروسة جيداً أو قرارات مائعة لإرضاء

الاتجاهات المختلفة بين الرؤساء ، مما يزيد فى تعقيد المشكلة على المدى الطويل . أى أنه ما لم تؤد الدبلوماسية التقليدية وأجهزة اتخاذ القرار دورها على الوجه الأكمل فى بحث ودراسة المشاكل التى يتناولها مؤتمر القمة ، فإن الحلول لهذه المشاكل تكون حلولا غير جدية ولا فعالة . وفى أحيان كثيرة لا تعرض المشاكل الهامة على تلك المؤتمرات حتى لا يضطر المجتمعون إلى إعلان عدم توصلهم إلى حل لها . أما مؤتمرات القمة المصغرة فلا تزال الحاجة ماسة إليها لمواجهة المشكلات القائمة فى بعض أجزاء القارة .

وستستمر دبلوماسية القمة فى الوجود وفى الأهمية لفترة قادمة ، حتى تتبلور السياسات المختلفة للدول الأفريقية ، وحتى يستقر التشكيل السياسى للقارة ، وحتى تتكون الأجهزة السياسية الملائمة التى تمارس السلطات الحقيقية فى داخل الدول .

# الملاحق

## ملحق رقم ( ١ )

### قرار عن العلاقات بين منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الأمم المتحدة

إن اجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد فى دورته العادية الثانية فى أكرا ( غانا ) من ٢١ إلى ٢٥ أكتوبر ١٩٦٥ .

إذ يأخذ فى الاعتبار أنه فى عام ١٩٦٥ ، كان لأفريقيا ٣٦ دولة ممثلة فى منظمة الأمم المتحدة أى حوالى ثلث مجموع الدول الأعضاء فى هذه المنظمة .

وإذ يسجل بارتياح أنه بفضل جهود المجموعة الأفريقية فى الأمم المتحدة ، تم أخيراً تعديل ميثاق منظمة الأمم المتحدة بما يكفل تمثيل أفريقيا فى مجلس الأمن والمجلس الاقتصادى والاجتماعى بطريقة أفضل .

وإذ يسجل أيضاً قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها العشرين بشأن إقامة علاقات تعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية .

١ - يعرب عن تهنئته إلى المجموعة الأفريقية للجهود التى بذلتها لضمان تمثيل أفريقيا فى الأمم المتحدة بطريقة أفضل ، ويطلب إليها مواصلة عملها لصالح أفريقيا .

٢ - يسجل الدعوة الموجهة إلى الأمين العام الإدارى لمنظمة الوحدة الأفريقية لمتابعة أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة .

٣ - يطلب إلى الأمين العام الإدارى دعوة السكرتير العام للأمم المتحدة لمتابعة أعمال مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ومجلس الوزراء ،

وكذلك اجتماعات سائر اللجان المتخصصة التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية .

٤ – يرحب بإقامة علاقات تعاون بين منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية مع بذل كافة الجهود لتوثيق صلات هذا التعاون حتى يغطى سائر المجالات التى تهم المنظمتين .

## الفصل العنصرى والتفرقة العنصرية
## فى جمهورية جنوب أفريقيا

إن اجتماع رؤساء الدول والحكومات الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد فى دورته العادية الثانية فى أكرا ( غانا ) من ٢١ إلى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٦٥ . .

إذ يذكر بالقرار الصادر فى ٢٥ مايو ١٩٦٣ عن اجتماع رؤساء الدول والحكومات والخاص بمشكلة الفصل والتميز العنصريين وبالقرارين رقم AHG RES. 5 (I) و AHG RES. 6 (I) فى يوليو ١٩٦٤ ، وبالقرار رقم CM RES. 48 (IV) فى مارس ١٩٦٥ .

وإذ يأخذ فى الاعتبار التقرير المقدم من وزراء خارجية ليبيريا ومدغشقر وسيراليون وتونس المكلفين من قبل مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الذى عقد فى أديس أبابا فى مايو ١٩٦٣ بالتحدث باسم جميع الدول الأفريقية خلال اجتماعات مجلس الأمن المنعقد لبحث موضوع الفصل والتميز العنصريين فى جمهورية جنوب أفريقيا ، وقد وافق مؤتمر رؤساء الدول والحكومات فى دورته العادية الأولى التى عقدت فى القاهرة فى يوليو ١٩٦٤ على امتداد التفويض المعطى لهم .

وإذ يسجل تقارير اللجنة الخاصة للأمم المتحدة عن سياسة الفصل العنصرى فى جمهورية جنوب أفريقيا ( وثائق الأمم المتحدة رقم (A/5932, A/5957)

وإذ يسجل الإجراءات التى اتخذتها الدول الأفريقية وغيرها تنفيذاً لقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية بغية التوصل إلى القضاء على سياسة الفصل العنصرى .

وإذ يأخذ فى الاعتبار أن الموقف القائم حاليًّا فى جمهورية جنوب أفريقيا يتدهور بصورة مستمرة كما أنه يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين .

وإذ يعرب عن قلقه البالغ للتعاون المضطرد بين حكومة جنوب أفريقيا من جهة وحكومة البرتغال وسلطات الأقلية فى روديسيا الجنوبية من جهة أخرى ، وهو التعاون الذى يهدف إلى الحيلولة دون تحرر جنوب أفريقيا من الاستعمار والعنصرية .

إن التعاون المستمر بين مختلف الدول الكبرى وبين حكومة جنوب أفريقيا فى المجال الاقتصادى والسياسى والعسكرى ، وإن معارضتهم لأية عقوبات اقتصادية ضد جنوب أفريقيا ، من شأنها تشجيع حكومة جنوب أفريقيا على مواصلة سياستها الخطيرة .

وإذ يعرب عن اقتناعه بضرورة القيام بعمل دولى فعال وسريع لتسوية الموقف فى جنوب أفريقيا وفقاً لأهداف ومبادئ الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ، ولتجنب خطر نشوب نزاع عنيف ستكون له عواقبه الوخيمة على العالم أجمع .

١ – يؤكد من جديد القرارات الصادرة عن منظمة الوحدة

الأفريقية عن موضوع الفصل والتمييز العنصريين .

٢ - يصادق على توصيات اللجنة الخاصة للأمم المتحدة عن سياسة الفصل العنصرى التى تتبعها حكومة جنوب أفريقيا ، ويدعو مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة لإقرار هذه التوصيات .

٣ - يعرب عن ارتياحه لوزراء خارجية ليبيريا ومدغشقر وسيراليون وتونس .

٤ - يطلب ملحاً من جميع الدول فرض حظر صارم على الأسلحة والذخيرة والمعدات الأخرى المخصصة لاستخدام القوات العسكرية وقوات البوليس فى جنوب أفريقيا ، ويطلب على وجه الخصوص إلى الحكومة الفرنسية بأن تلتزم بقرارات مجلس الأمم المتحدة ، وأن تكف فوراً عن إرسال العتاد العسكرى إلى جنوب أفريقيا ، كما يطلب إلى الدول الأخرى التى أعلنت عن عزمها على فرض حظر على الأسلحة بأن تقوم بذلك بكل دقة دون أى استثناء أو تفسيرات تفرض شروطاً على ذلك .

٥ - يوجّه نداءً خاصاً إلى أهم الدول التى تتعامل تجاريًّا مع جنوب أفريقيا ( وخاصة المملكة المتحدة ، والولايات المتحدة الأمريكية ، واليابان ، وجمهورية ألمانية الاتحادية ، وإيطاليا ، وفرنسا ) لوضع حد لتعاونهم الاقتصادى المتزايد مع حكومة جنوب أفريقيا ، مما يشجعها على تحدى الرأى العالمى ، والإسراع فى تطبيق سياسة الفصل العنصرى التى تتبعها .

٦ - يطلب إلى مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة الاعتراف بأن الموقف القائم حالياً فى جنوب أفريقيا يشكل تهديداً خطيرًا للسلام

والأمن الدوليين ، واتخاذ العقوبات الاقتصادية الفعالة ضد جنوب أفريقيا ، وتقديم المساعدة لضحايا الفصل العنصرى وسياسة القمع .

٧ – يقرر اتخاذ إجراءات كفيلة بانتخاب أعضاء فى مجلس الأمن ممن يساندون فعلا الإجراءات التى اتخذت بالنسبة لهذه المشكلة .

٨ – يطلب إلى الهيئات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة وإلى باقى المنظمات الدولية اتخاذ إجراءات فعالة – كل واحدة منها فى اختصاصها ، لإجبار حكومة جنوب أفريقيا على التخلى عن سياسة الفصل العنصرى التى تتبعها .

٩ – يكلف الأمين العام الإدارى بما يلى :

( ا ) بحث تطبيق العقوبات الاقتصادية التى تقررت ضد جنوب أفريقيا بمعرفة الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية ودول أخرى .

(ب) التقدم بتوصيات بغية قيام الدول الأعضاء بتطبيق جميع القرارات الصادرة عن منظمة الوحدة الأفريقية فى هذا الخصوص ، وخاصة القرارين رقم AHG. RES. I, AHG/RES. 5 (I)

(جـ) التوصية بالإجراءات التى ينبغى اتخاذها لإقناع الدول الأخرى بوضع حد لتعاونها مع حكومة جنوب أفريقيا .

١٠ – يدعو حركات تحرير شعب جنوب أفريقيا بتنسيق سياستها وأعمالها وتعزيز نضالها للحصول على المساواة التامة . ويطلب من جميع الدول القيام بمساعدة هذه الحركات فى نضالها ماديًا ومعنويًا .

١١ – يطلب إلى المجموعة الأفريقية فى الأمم المتحدة باتخاذ الإجراءات الملائمة – على ضوء هذا القرار ، لضمان قيام أجهزة الأمم المتحدة بعمل فعال .

١٢ - يطلب إلى وزراء خارجية ليبيريا وسيراليون وتونس والمجموعة الأفريقية فى الأمم المتحدة مواصلة تنفيذ التفويض المعطى لهم لدى مجلس الأمن .

## قرار عن الأقاليم الخاضعة للسيطرة البرتغالية

إن اجتماع رؤساء الدول والحكومات الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد فى دورته العادية الثانية فى مدينة أكرا ( غانا ) من ٢١ إلى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٦٥ .

إذ يذكر بالقرار (AHG/RES/61) الصادر عن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات فى دورته العادية الأولى المجتمعة فى القاهرة ، وبالقرار (CM RES 48 (IV)..) الصادر عن مجلس الوزراء فى دورته العادية الرابعة المجتمعة فى نيروبى .

إذ يأخذ فى الاعتبار ضرورة تعزيز الكفاح المسلح الذى تقوم به حركات تحرير الأقاليم الخاضعة للاستعمار البرتغالى .

وإذ يأخذ فى الاعتبار العلاقات القائمة بين لجنة التحرير ولجنة التوفيق لأنجولا واللجنة العسكرية لغينيا المسماه بالبرتغالية .

وإذ يدرك تماماً أن تحقيق وحدة أفريقيا الكاملة تتطلب قبل كل شىء حصول جميع البلاد الأفريقية التى مازالت خاضعة للسيطرة الأجنبية على استقلالها الكامل .

١ - يأخذ علماً بالمؤتمر الثانى للمنظمات القومية فى المستعمرات البرتغالية المنعقد أخيراً فى دار السلام .

٢ - يطلب إلى البلاد المتاخمة للمستعمرات البرتغالية أن تتيح حرية

أكبر لانتقال الرجال والعتاد اللازمة لتحقيق النجاح السريع للكفاح الذى تقوم به هذه الحركات .

**اجتماع مؤتمر القمة الثامن لمنظمة الوحدة المنعقد فى أديس أبابا – يونية ١٩٧١**

## قرار عن ناميبيا

إن اجتماع رؤساء الدول والحكومات الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد فى دورته العادية الثامنة فى أديس أبابا ( أثيوبيا ) من ٢١ إلى ٢٣ يونية سنة ١٩٧١ .

إذ يسجل بالموافقة رأى محكمة العدل الدولية الذى يقضى بأن استمرار وجود جنوب أفريقيا فى ناميبيا يعتبر غير شرعى ، وبالتالى ينبغى على جنوب أفريقيا أن تسحب إدارتها فوراً من ناميبيا ، واضعة حداً لاحتلالها هذه الأراضى .

يحث على طلب اجتماع خاص لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لمناقشة الطرق والوسائل الكفيلة بتنفيذ القرارات التى اتخذتها الأمم المتحدة فى الماضى على ضوء الالتزام القانونى الذى يفرضه قرار المحكمة الدولية على المجتمع الدولى .

يوافق على ضرورة أن يرأس الرئيس الحالى لاجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية وفد وزراء الخارجية الذى سيحضر هذا الاجتماع الخاص لمجلس الأمن .

يعرب عن تقديره للعمل الرائع الذى قام به المحامون الذين قاموا بعرض قضية منظمة الوحدة الأفريقية على المحكمة الدولية .

## ملحق رقم ( ٢ )

### قرار
### عن العدوان المستمر ضد الجمهورية العربية المتحدة

إن اجتماع رؤساء الدول والحكومات الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد فى دورته العادية التاسعة ، فى أديس أبابا ( أثيوبيا ) من ٢١ إلى ٢٣ يونية سنة ١٩٧١ .

بعد أن استمع إلى بيان صاحب السعادة وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة ورئيس وفدها .

وإذ يذكر بقراراته السابقة القرار : AHG RES:53 (V) الصادر فى سبتمبر ١٩٦٨ ، والقرار : AHG RES. 57 (VI) الصادر فى سبتمبر ١٩٦٩ ، والقرار : AHG RES.62 (VII) الصادر فى سبتمبر ١٩٧٠ ، عن الموقف السائد فى الشرق الأوسط بصفة عامة ، وفى الجمهورية العربية المتحدة بصفة خاصة ، وهى القرارات التى تدعو إلى انسحاب القوات الأجنبية من جميع الأراضى العربية المحتلة منذ ٥ يونية ١٩٦٧ ، وفقاً لأحكام قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ، والتى تناشد جميع الدول الأعضاء بمنظمة الوحدة الأفريقية استعمال نفوذها لضمان تنفيذ هذا القرار بدقة ، وتأييد الجهود الحالية التى يبذلها المبعوث الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة .

وإذ يدرك الجهود البناءة التى تبذلها الجمهورية العربية المتحدة بهدف

إقامة سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط ، وبصفة خاصة الموقف الإيجابى الذى اتخذته أخيراً رداً على مبادرة السلام التى قام بها السفير يارنج فى ٨ فبراير ١٩٧١ .

وإذ يشعر بقلق شديد ، إزاء الموقف الخطير الحالى الناجم عن استمرار الاحتلال الإسرائيلى لأراضى ثلاث دول عربية إحداهما عضو فى هذه المنظمة ، الذى يشكل تهديداً خطيراً للسلام الإقليمى فى أفريقيا ، وللسلام والأمن الدوليين .

وإذ يصر على أنه لا ينبغى أن تتعرض أراضى أية دولة للاحتلال أو الاستيلاء من جانب دولة أخرى نتيجة استخدام أو التلويح باستخدام القوة ، وهو مبدأ أساسى من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

تأكد من جديد فى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، والإعلان الخاص بتدعيم الأمن الدولى [ ( XXV ) ٢٧٣٤ ] ، الذى اتخذته الجمعية العامة فى ١٦ ديسمبر ١٩٧٠ .

١ – يأخذ علماً ببيان سعادة وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة ورئيس وفدها .

٢ – يؤكد من جديد بشدة ما ورد بقراراته :

AHG RES. (53 (V) سبتمبر ١٩٧٨ ، AHG RES. 57 (VI) سبتمبر ١٩٦٩ ، AHG RES. 62 (VII) سبتمبر ١٩٧٠ ويدعو إلى الانسحاب الفورى للقوات الإسرائيلية من جميع الأراضى العربية إلى حدود ٥ يونية ١٩٦٧ ، تنفيذاً لأحكام قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ .

٣ – يعرب عن تأييده الكامل لجهود الممثل الخاص لسكرتير عام الأمم المتحدة من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ، ولمبادرته من أجل السلام فى ٨ فبراير ١٩٧١ بصفة خاصة .

٤ – يؤكد من جديد تضامنه مع الجمهورية العربية المتحدة ، ويعرب عن تقديره للموقف الإيجابى الذى انعكس فى ردها فى ١٥ فبراير ١٩٧١ ، على مبادرة السلام التى تقدم بها الممثل الخاص كخطوة عملية لإقامة سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط .

٥ – يشجب تحدى إسرائيل لهذه المبادرة ، ويدعوها إلى الرد بطريقة إيجابية مماثلة على المبادرة التى قام بها الممثل الخاص من أجل السلام فى ٨ فبراير ١٩٧١ .

٦ – يطلب إلى الرئيس الحالى لمنظمة الوحدة الأفريقية أن يتشاور مع رؤساء الدول والحكومات ، لكى يستخدموا نفوذهم لضمان تنفيذ هذا القرار تنفيذاً كاملا .

## ملحق رقم (٣)

**اجتماع مؤتمر القمة التاسع لمنظمة الوحدة**
**المنعقد فى الرباط – يونية ١٩٧٢ . .**

### قرار عن العدوان المستمر ضد جمهورية مصر العربية

إن اجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد فى دورته العادية التاسعة فى الرباط ، ( المملكة المغربية ) من ١٢ إلى ١٥ يونية سنة ١٩٧٢ .

إذ تدارس تقرير الرئيس السابق لمنظمة الوحدة الأفريقية بشأن تنفيذ القرار . AHG / RES / 66 (VIII). والقرار AHG / DEC / 62 (VIII).

وبعد أن استمع إلى بيان رئيس وفد جمهورية مصر العربية .

وإذ يذكر بجميع القرارات السابقة المتعلقة بالشرق الأوسط وخاصة القرار AHG / RES / 66 (VIII) تحت عنوان « العدوان المستمر ضد جمهورية مصر العربية » الذى يدعو إلى الانسحاب الفورى للقوات الإسرائيلية من جميع الأراضى العربية إلى حدود ما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ .

وإذ يؤكد من جديد تضامنه مع جمهورية مصر العربية .

وإذ يأخذ فى الاعتبار قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (XXVI) ٢٧٩٩ الصادر فى ١٣ ديسمبر ١٩٧١ .

وإذ يستنكر رفض إسرائيل لقرار الجمعية العامة (XXVI) ٢٧٩٩ ، الصادر فى ١٣ ديسمبر ١٩٧١ ، ورفضها الاستجابة لمبادرات

منظمة الوحدة الأفريقية ، وخاصة ما طلبته منظمة الوحدة الأفريقية من تأكيد مبدأ عدم ضم الأراضى العربية المحتلة .

وإذ يأخذ فى الاعتبار جميع الجهود التى بذلتها لجنة العشرة التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية بشأن تنفيذ القرار AHG/RES/66 (VIII) والقرار . . . AHG/RES/62 (VIII) .

وإذ يأخذ فى الاعتبار فحوى الردين : المصرى والإسرائيلى على مذكرة لجنة العشرة التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية .

١ – يأخذ علماً بتقرير الرئيس السابق لمنظمة الوحدة الأفريقية ويقدر كل التقدير الجهود التى بذلها رئيس وأعضاء لجنة العشرة .

٢ – يهنئ مصر على تعاونها مع لجنة العشرة ، وموقفها الإيجابى ، وجهودها المستمرة من أجل استعادة السلام فى المنطقة .

٣ – يستنكر موقف إسرائيل السلبى المعوق الذى يمنع استئناف مهمة يارنج .

٤ – يدعو إسرائيل إلى إعلان التزامها بمبدأ عدم ضم الأراضى باستعمال القوة .

٥ – يدعو إسرائيل إلى الانسحاب فوراً من جميع الأراضى العربية المحتلة إلى حدود ما قبل ٥ يونية ١٩٦٧ وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ .

٦ – يؤكد من جديد باسم التضامن الأفريقى وتمشيا مع أحكام المادة ٢ الفقرة جـ ، من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية تأييده الفعال لجمهورية مصر العربية فى نضالها المشروع من أجل استعادة سلامة أراضيها كاملة وبجميع الوسائل .

٧ – يحث جميع الدول الأعضاء بمنظمة الوحدة الأفريقية على تقديم كل مساعدة إلى مصر ، كما يدعو جميع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة إلى تكثيف عملها ، فى المحافل الدولية ومجلس الأمن ، والجمعية العامة ، لاتخاذ جميع المبادرات من أجل انسحاب إسرائيل الفورى غير المشروط من الأراضى العربية ، وشجب موقف إسرائيل الذى يعرقل تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ القائم على أساس ميثاق الأمم المتحدة ، الذى يمنع حيازة الأراضى عن طريق استخدام القوة بأية حجة من الحجج .

٨ – يطلب إلى جميع الدول الأعضاء بمنظمة الوحدة الأفريقية الامتناع عن إمداد إسرائيل بأية أسلحة أو معدات عسكرية أو تأييد معنوى قد يمكنها من تعزيز قدرتها العسكرية والاستمرار فى احتلال الأراضى العربية والأفريقية .

٩ – يقرر أن يتابع عن كثب تطورات الموقف فى الشرق الأوسط .

## قرار رؤساء الدول والحكومات الذى يهنئون
## فيه المغرب والجزائر

إن اجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد فى دورته العادية التاسعة فى الرباط ( المملكة المغربية ) من ١٢ إلى ١٥ يونية ١٩٧٢ .

بعد أن استمع باهتمام إلى البيان الذى ألقاه جلالة الملك الحسن الثانى ملك المغرب فى ١٢ يونية ١٩٧٢ ، معلناً فيه التسوية النهائية للنزاع على الحدود بين الجزائر والمغرب وفقاً لميثاق منظمة الوحدة الأفريقية والتعهد ذى الدلالة الكبيرة على العمل فى تعاون .

وإذ يشهد هذا الصلح النهائى بين المغرب والجزائر ، الذى اختتم بتوقيع اتفاقيتين هامتين .

١ – يعرب عن رضائه العميق وتهانيه الحارة لجلالة الملك الحسن الثانى ، والرئيس هوارى بومدين . على هذا العمل التاريخى فى العلاقات بين الدولتين الشقيقتين ، وفى تدعيم الوحدة الأفريقية .

٢ – يشيد بتوقيع هاتين الاتفاقيتين خلال اجتماع القمة الحالى ، كمساهمة أساسية فى بناء أفريقيا فى سلام وعدل وتعاون .

٣ – يعرب عن رغبته فى أن تحل جميع المشاكل المشابهة للمشكلات التى واجهتها الجزائر والمغرب فى الماضى ، على أساس ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، وبالروح التى كانت سائدة خلال التسوية النهائية للنزاع الجزائرى المغربى .

## ملحق رقم ( ٤ )

### بيان لوساكا ( أبريل ١٩٦٩ )

وافق رؤساء دول وحكومات شرق ووسط أفريقيا المجتمعون فى لوساكا ( أبريل ١٩٦٩ ) على البيان التالى :

عقد فى لوساكا فى أبريل من عام ١٩٦٩ اجتماع قمة لرؤساء دول وحكومات شرق ووسط أفريقيا ، وهذه الدول هى : بوروندى ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، تشاد ، جمهورية الكونجو الشعبية ، الكونجو الديمقراطية ( زائير ) ، أثيوبيا ، كينيا ، رواندا ، صوماليا ، السودان ، تنزانيا ، أوغندا ، وزامبيا ، وقد وافق ممثلو هذه الدول على البيان التالى :

١ – إن عدم تفهم أهداف السياسات الدولية للدول المختلفة والأسس التى تقوم عليها هذه السياسات ، يؤدى إلى ظهور اختلافات جديدة وغير ضرورية فى العالم كما تؤدى الاختلافات وصراع المصالح والتقديرات المختلفة للأولويات الإنسانية إلى حدة التوتر والانقسام فى العالم فى وقت يجب فيه توحيد العمل للسيطرة على زمام التكنولوجيا الحديثة ووضعها فى خدمة الإنسان ، لذلك ، اتفقنا نحن زعماء شرق ووسط أفريقيا المجتمعين فى لوساكا يوم ١٦ أبريل عام ١٩٦٩ على إصدار البيان ( المانيفستو ) التالى بعد أن اكتشفنا سوء التفهم الشائع لمواقفنا وأهدافنا نحو جنوب القارة .

٢ – نرغب بهذا البيان أن نوضح بلا أدنى شك ، قبولنا للاعتقاد

بأن جميع الناس متساوون ، ولهم حقوق متساوية فى الكرامة الإنسانية والاحترام الإنسانى بغض النظر عن اللون والعنصر والدين والجنس ، ونعتقد أنه من حق بل من واجب جميع الناس المشاركة فى حكم أنفسهم باعتبارهم أعضاء متساوين فى المجتمع ، ولا نقبل أن يتمتع أى فرد أو جماعة بالحق فى حكم جماعة أخرى من الناس دون رضاهم . ونؤكد أن أعضاء مجتمع ما هم وحدهم الذين يستطيعون – كأشخاص متساوين – أن يحددوا ما هو بالنسبة لهم المجتمع الصالح والتنظيم السياسى والاقتصادى والاجتماعى الصالح .

٣ – ولا نقبل على أساس هذه المعتقدات ، أن يكون لأى جماعة فى مجتمع ما الحق فى ممارسة الحكم دون الموافقة المستمرة للمواطنين جميعاً . ونحن نعلم أنه سوف يحدث ذات يوم فشل فى وضع هذه المثل موضع التطبيق . كما ندرك أنه لتطبيق النظام فى الشئون الإنسانية ، لابد أن تكون هناك ترتيبات انتقالية فى أثناء التحول من عدم المساواة بين الجماعات إلى المساواة الفردية ، ونؤكد أنه لا يمكن أن يقوم أساس للسلام والعدالة فى العالم دون قبول هذه المثل ، والالتزام بمبادئ المساواة الإنسانية وتقرير المصير .

٤ – ليس بيننا من يدعى أننا حققنا فى بلادنا التنظيم السياسى والاقتصادى الكامل الذى يضمن مستوى معيشة معقول لجميع أبناء الشعب ، ويحقق الأمن الفردى أمام الصعوبات والمتاعب التى يمكن تجنبها ، أوسوء تطبيق العدالة ، وعلى العكس : إننا نعترف أن الكفاح فى سبيل تحقيق الأخوّة الإنسانية والكرامة الإنسانية المطلقة قد بدألتوه فى بلادنا ، وعلى أساس التزامنا بالمساواة والكرامة الإنسانية ، وليس على

أساس العمل الذى تحقق ، نقف موقف العداء من الاستعمار والتمييز العنصرى المعمول به فى جنوب القارة . ونحن نطلب من الأعضاء الآخرين فى الجنس البشرى التأييد على أساس التزامهم بهذه المبادئ العالمية .

٥ – وإذا ما توفر الالتزام بهذه المبادئ بين الدول المسيطرة على جنوب القارة ، فإن أى خلاف حول معدل التطبيق أو الإجراءات المنفصلة فى سياساتهم إنما يعتبر مسألة تمس فقط علاقاتنا الفردية مع الدول المعنية . إنه إذا ما توفر الالتزام بهذه المبادئ فليس ثمة مبرر للتعبير عن عداء حكوماتنا الفعلى نحو النظم القائمة فى جنوب القارة ، وهو ما أعلناه ونواصل الإعلان عنه .

٦ – ومع ذلك ، فإن الحقيقة هى أنه يوجد فى موزامبيق وأنجولا وروديسيا ، وجنوب غرب أفريقيا وجمهورية جنوب أفريقيا ، إنكار علنى ومستمر لمبادئ المساواة الإنسانية وحق تقرير المصير القومى . وليست هذه مسألة فشل فى تطبيق المبادئ الإنسانية المقبولة ، فالسلطة الفعلية فى هذه الأقاليم كلها لا تناضل من أجل تحقيق هذه الأهداف الصعبة ، ولكنها تكافح هذه المبادئ وتنظم مجتمعاتها بصورة متعمدة – لتحطيم سيطرة هذه المبادئ على أذهان الناس . ولهذا السبب نعتقد أنه يجب على بقية العالم الاهتمام بهذا الأمر إذ أن مبدأ المساواة الإنسانية وكل ما ينبثق عنه ، إما أن يكون عالميًا أو لا يكون له وجود . إن إنكار إنسانية أى إنسان فيها إهدار لكرامة جميع الناس .

٧ – تنبعث أهدافنا فى جنوب القارة من التزامنا بمبدأ المساواة الإنسانية المذكور . ونحن لا نعادى الحكومات فى هذه الدول لأنها

تخضع لسيطرة البيض ، ولكننا نعاديها لأنها نظم تقوم على اقتناع بنظرية سيطرة الأقلية وعدم المساواة الإنسانية ، إننا نعمل من أجل حق تقرير المصير لشعوب هذه الأقاليم ولقيام حكم فيها يستند على إرادة جميع أبنائها وقبول مبدأ المساواة للجميع .

٨ – فوقفنا نحو جنوب القارة يتضمن رفض العنصرية وليس مجرد قلب السيطرة العنصرية القائمة ، فنحن نعتقد أن جميع الناس الذين استوطنوا بلاد جنوب القارة ، أفريقيون بغض النظر عن لون بشرتهم ، وسوف نعارض قيام حكومة أغلبية عنصرية تتبع فلسفة التمييز الدائم المتعمد بين مواطنيها على أساس الأصل العنصرى . ونحن لا ندعو إلى العنصرية عندما نرفض الاستعمار وسياسات التفرقة المتبعة حاليًا هناك ، إننا نطالب بإعطاء فرصة لشعوب هذه الدول جميعها كى يعملوا معاً كمواطنين متساوين ، ويضعوا لأنفسهم قواعد ونظام الحكم الذى سيعيشون فى ظله معاً بموافقتهم جميعاً ويعملون من أجل بناء مجتمع متجانس .

٩ – وربما نتيجة للسياسات الحالية فقد تكون الجماعات المختلفة فى هذه المجتمعات مدركة لذاتها وخائفة . وقد تضع المنظمات السياسية والاقتصادية فى حسابها أولا هذه المخاوف وهذا الوعى الذاتى عند الجماعة . ويتوقف تحقيق هذا على أبناء البلد المعنى وتعاونهم معاً . ولا يحق لأية دولة أخرى التدخل فى مثل هذه المسائل وكل ما يحق للعالم أن يطالب به هو ما نؤكده الآن ، أى أن تقوم التنظيمات داخل أية دولة ترغب فى الانضمام إلى المجتمع الدولى ، على أساس قبول مبادئ الكرامة والمساواة الإنسانية .

١٠ – لذلك ، فإن الكلام عن تحرير أفريقيا ينطوى على أمرين :

**أولاً** : إن الشعوب التى لاتزال تعيش فى أقاليم خاضعة للحكم الاستعمارى حرة فى تحديد نظم الحكم الذاتى الخاصة بها .

**ثانياً** : ينبغى أن يتحرر الأفراد الذين يعيشون فى جنوب القارة من بيئة مسممة بالدعاية العنصرية ، وأن تتاح لهم فرصة الانتماء للبشرية عامة – وليس للبيض أو السمر أو الصفر أو السود .

١١ – لذلك فإن تحرير أفريقيا الذى نكافح فى سبيله لا يعنى عنصرية فى قالب عكسى ، كما أنه ليس صورة للإمبريالية الأفريقية . وبالنسبة لنا فإن الحدود الراهنة لدول جنوب القارة هى حدود دول أفريقية ستصبح مستقلة حرة ولا ينبغى أن تسعى لأية تعديلات للحدود على حساب هذه الدول التى ستنال حريتها مستقبلا .

١٢ – لا يمكننا أن نستسلم أو نتساهل فى هدف التحرير كما حددناه ، كنا دائماً نفضل – ولا نزال – أن يتحقق ذلك الهدف دون الالتجاء للعنف . فنحن نفضل التفاوض وليس الهدم ، المباحثات وليس القتل . ونحن لا ندعو للعنف وإنما ندعو إلى وضع نهاية للعنف ضد الكرامة والإنسانية الذى يرتكبه أولئك الذين يضطهدون أفريقيا فى الوقت الحاضر . وإذا كان التقدم السلمى نحو التحرر ممكناً ، أو جعلته الظروف المتغيرة ممكناً فى المستقبل ، فسندعو إخواننا فى حركات المقاومة إلى استخدام أساليب الكفاح السلمية حتى ولو على حساب التساهل فى توقيت هذا التغيير . ولكن نظراً لأن أعمال القائمين على زمام الحكم فى جنوب القارة حالياً تعرقل التقدم السلمى فلا يسعنا إلا تأييد شعوب هذه الأقاليم بكل ما نملك فى كفاحها ضد الذين يضطهدونها . ولعل هذا هو

السبب وراء اشتراك الدول الموقعة على هذا البيان فى حركة تحرير أفريقيا تحت إشراف منظمة الوحدة الأفريقية ، ومع ذلك فإن العقبة التى تعترض سبيل التغيير ليست واحدة فى جميع دول جنوب القارة ، ومعنى هذا اختلاف إمكانية مواصلة الكفاح السلمى من بلد إلى آخر.

١٣ – فالمشكلة الأساسية فى موزامبيق وأنجولا وما يسمى بغينيا البرتغالية ليست عنصرية وإنما ادعاء أن البرتغال موجودة على أرض أفريقيا . وإذا كانت البرتغال – وهى دولة أوربية – ديكتاتورية فهذا شيء خاص بشعبها ، ولكن لا يمكن لقرار من ديكتاتور البرتغال أو قانون يقره البرلمان هناك أن يجعل أفريقيا جزءاً من البرتغال . والإرادة الحرة للشعب فى أى جزء من القارة هى التى يمكن أن تحول هذا الجزء إلى وحدة أساسية فى اتحاد يضم دولة أوربية ، ومثل هذه الإرادة الشعبية لا وجود لها فى المستعمرات البرتغالية . بل على العكس ، فإنه نظراً لعدم وجود أية فرصة للتفاوض حول منح الحرية لهذه الأقاليم الثلاث فقد حملت شعوبها السلاح ضد الدول الاستعمارية برغم الصعوبات الشديدة التى تعترض طريقها ، والآلام التى ينطوى عليها ذلك .

١٤ – ومن الطبيعى أن يكون للبرتغال – كدولة أوربية – حلفاء فى إطار الصراع الأيديولوجى بين الشرق والغرب ، ومن هنا استطاعت البرتغال أن تستخدم مواردها لمواصلة أبشع حرب تقوم على امتهان الإنسان فى أفريقيا ، لهذا لابد لنا فى هذا البيان أن نوضح بأن الالتزام غير الإنسانى للبرتغال ، واضطهادها لشعوب موزامبيق وأنجولا وما يسمى بغينيا البرتغالية ليس فقط غير ذى صلة بالصراع الأيديولوجى ، بل إنه يتعارض تماماً مع السياسات والفلسفات والمبادئ التى تمارسها الدول

الحليفة للبرتغال فى إدارتها لشئونها الداخلية . إن شعوب موزامبيق وأنجولا وغينيا البرتغالية لا تهتم بالشيوعية أو الرأسمالية ، ولكنها تهتم بحريتها ، وهى تطالب بمبادئ الاستقلال على أساس حكم الأغلبية منذ سنوات عديدة ، وتدعو إلى بحث هذه القضية . ونظراً للتجاهل المستمر لدعوتها لجأت هذه الشعوب للقتال ، وإذا أقلعت البرتغال عن سياستها فى الوقت الحاضر وقبلت مبدأ تقرير المصير فسندعو حركات التحرير إلى الكف عن كفاحها المسلح والتعاون فى عملية الانتقال السلمى للسلطة من البرتغال إلى شعوب الأقاليم الأفريقية .

١٥ – إن هجرة عدد كبير من البرتغاليين إلى هذه الدول الأفريقية لا تؤثر على هذه القضية ، أما سياسة الهجرة فى المستقبل فهى من اختصاص الحكومات المستقلة لهذه الدول عند قيامها ، ولذلك سوف نحث حركات التحرير إلى تكرار تصريحاتها التى تعتبر جميع البرتغاليين الذين اتخذوا من موزامبيق وأنجولا وغينيا البرتغالية أوطاناً لهم ، ويرغبون فى أن يقدموا ولاءهم لهذه الدول مستقبلا ، كمواطنين ، وقد تختار موزامبيق وأنجولا أو غينيا البرتغالية عند استقلالها أن تكون صديقة للبرتغال ، مثلما فعلت البرازيل . وهذا اختيار حر لشعب حر .

١٦ – أما بالنسبة لروديسيا فالموقف يختلف ، لأن الدولة الأم اعترفت بالوضع الاستعمارى للإقليم ، لكن الدولة فشلت فى اتخاذ إجراءات مناسبة لإعادة سلطتها ضد الأقلية التى استولت على زمام السلطة بهدف المحافظة على سيطرة البيض ، ولا يمكن أن يستقر الأمر على هذا النحو ، إذ يجب التأكيد بأن روديسيا يجب أن تكون حرة مستقلة ، على أساس حكم الأغلبية . وإذا كانت الدولة الاستعمارية

لا ترغب أو لا تستطيع نقل السلطة إلى الشعب فليس أمام هذا الشعب سوى انتزاع السلطة عندما يستطيع ذلك وعلى النحو الذى يستطيعه ، ولا يسع أفريقيا سوى تقديم التأييد له . فالمسألة فى روديسيا هى ما إذا كانت بريطانيا سوف تعيد تأكيد سلطتها هناك ، ثم تتفاوض حول التقدم السلمى إلى حكم الأغلبية قبل الاستقلال . وسوف تتعاون أفريقيا فى محاولة بريطانيا لإعادة تأكيد سلطتها إذا كانت لديها رغبة للالتزام بذلك ، وهذا هو أسلوب التقدم الذى تؤيده ، وهو يكفل أقل معاناة لشعب روديسيا من البيض والسود على السواء ، ولابد لأفريقيا أن تؤيد الكفاح من أجل حرية الشعب بكل الوسائل المتاحة إلى أن يظهر دليل قوى على قبول بريطانيا لمبدأ الاستقلال على أساس حكم الأغلبية واستعدادها لاتخاذ الخطوات اللازمة لذلك .

١٧ – ومثلما أن بريطانيا مسئولة عن تسوية مشكلة روديسيا بأدنى قدر من العنف ، فالأمم المتحدة مسئولة عن تسوية مسألة جنوب غرب أفريقيا بنفس الصورة .

لقد كان من الواجب أن تكون جنوب غرب أفريقيا الآن دولة مستقلة ذات سيادة ، لها حكومة على أساس حكم الأغلبية . فقد كانت مستعمرة ألمانية حتى ١٩١٩ ، شأنها شأن تنجانيقا ، ورواندا ، وبوروندى ، وتوجولاند ، والكاميرون . وعند هزيمة ألمانيا ، ولأسباب تتعلق بالسياسة الأوربية وضعت جنوب غرب أفريقيا – بقيام نظام الانتداب – تحت إشراف حكومة الأقلية البيضاء فى جنوب أفريقيا فى حين وضعت المستعمرات الألمانية الأخرى تحت إشراف الحكومات البريطانية والبلجيكية والفرنسية ، وبعد الحرب العالمية الثانية وضعت

مناطق الانتداب – باستثناء جنوب غرب أفريقيا – تحت الوصاية ، وبالتالى حصلت على الاستقلال . أما جنوب أفريقيا فرفضت احترام الالتزام الدولى الذى قبلته عام ١٩١٩ ، وطبقت على المنطقة مبادئ ونظام التفرقة غير الإنسانى .

١٨ – وفى عام ١٩٦٦ ، أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة انتهاء الانتداب الذى كانت تستند عليه جنوب أفريقيا لاحتلال جنوب غرب أفريقيا ، والسيطرة عليها . وأعلنت الجمعية أن المنطقة أصبحت تحت مسئولية الأمم المتحدة مباشرة ، وشكلت لجنة مؤقتة لوضع توصياتها بالوسائل العملية لإدارة المنطقة ، وتمكين الشعب من ممارسة حق تقرير مصيره وتحقيق الاستقلال .

١٩ – وقد جاء هذا القرار الذى لم يعارضه أحد من الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن – غاية فى الوضوح . ولكن لم تتخذ منذ ذلك الوقت أية إجراءات فعالة لتنفيذه . ولا تزال جنوب غرب أفريقيا خاضعة لأعنف حكومة أقلية فى القارة . ولا يزال شعبها يرزح تحت وطأة القهر ، وحتى الذين يتبعون فكرة التقدم السلمى نحو الاستقلال مازالوا يتعرضون للاضطهاد ، إن العالم كله ملزم باستخدام قوته لوضع القرار الذى وافقت عليه جميع الدول موضع التنفيذ . فإذا تم ذلك فهناك أمل فى إجراء التغيير دون استخدام العنف على نطاق واسع ، أما إذا فشلت ، فسوف يقوم شعب المنطقة إن عاجلاً أو آجلاً ، بتنفيذ القانون بنفسه ، لقد التزم الشعب الصبر إلى حد يفوق التصور ، ولابد أن ينفذ صبره ذات يوم ، عندئذ لن تجد أفريقيا ، على الأقل ، مفرًا من مد يد المساعدة له .

٢٠ - إن جمهورية جنوب أفريقيا نفسها دولة مستقلة ذات سيادة وعضو فى الأمم المتحدة ، وهى تفوق جميع دول القارة فى التقدم والثراء . وشئونها الداخلية من اختصاص شعبها وفقاً لجميع الأسس القانونية . والقانون كما هو معلوم يهدف إلى خدمة الشعب ، ولكن أعمال حكومة جنوب أفريقيا عنيفة إلى حد يتحتم معه على الدول الأخرى فى العالم أن تهب للدفاع عن الإنسانية .

٢١ - إن القمع الذى تمارسه جنوب أفريقيا يختلف عن كل النظم التعسفية الأخرى . فسياسة التفرقة التى تتبعها ويؤيدها بدرجة أو بأخرى جميع مواطنيها البيض تقوم على إنكار إنسانية الإنسان . ويعتمد الحصول على الامتيازات أو الإحساس بالقهر على شىء واحد خارج قدرة أى إنسان على تغييره ، إنه يعتمد على لون الإنسان أو مولده أو أسلافه ، فإذا كنت أسود فإنك لا تستطيع أن تفلت من فئتك كما لا تستطيع ذلك إذا كنت أبيض . ولو أنك كنت مليونيرًا أسود أو عالماً سياسيًّا فذًّا فإنك لابد أن تخضع لقوانين بطاقات المرور ، وسوف تمنع من ممارسة أى نشاط سياسى . أما إذا كنت أبيض - حتى ولو كنت معارضاً للحكم ومعترضاً على نظام التفرقة - فلن يعرضك ذلك إلا للعزلة أو المحاكمة البيضاء المريحة . فالمعتقدات والقدرات والسلوك لا صلة لها بوضع الإنسان ؛ لأن كل شىء يعتمد على العنصر . والإنسانية عندهم غير متصلة ، ويقوم النظام والحكومة والمجتمع فى جنوب أفريقيا على إنكار المساواة الإنسانية . كما يعتمد النظام على الإنكار البشع للحقوق الإنسانية لأغلبية الشعب . .

٢٢ - ولاشك أن هذه أشياء معروفة وتتعرض للإدانة دائماً فى

مجالس الأمم المتحدة وغيرها . ولكن يبدو أن القانون الدولى له الأسبقية على الإنسانية لدى دول عديدة ، ومن هنا لا يعقب الكلمات أى عمل . وإذا كان القانون الدولى يستبعد تقديم مساعدات فعالة لمعارضى النظام العنصرى فإنه لا يقر مساعدة وتأييد حكومة لا تعترف بإنسانية الإنسان . إن جنوب أفريقيا يجب أن تطرد من جميع وكالات الأمم المتحدة بل من الأمم المتحدة نفسها ، ويجب على المجتمع الدولى أن ينبذها ويعزلها عن التجارة العالمية ، تاركاً إياها لإمكاناتها الذاتية إذا استطاعت البقاء . إن جنوب أفريقيا يجب ألا تترك لتنكر وحدة الإنسانية ، وأن تستفيد من العلاقات الدولية الصديقة لها . كما أن أفريقيا لا يمكن أن تذعن لاستمرار السياسات الحالية ضد شعب من أصل أفريقى .

٢٣ – يؤكد الموقعون على هذا البيان أن تطبيق مبادئ المساواة والكرامة الإنسانية يمتد إلى جمهورية جنوب أفريقيا والأقاليم التى لاتزال خاضعة للاستعمار فى جنوب القارة ، وقبل أن نضع أساساً للتطور السلمى فى القارة يجب أن تعترف جميع الأمم بهذه المبادئ ، وأن تكون هناك محاولة جادة لتنفيذها .

٢٤ – إننا نؤكد من جديد التزامنا بمبادئ المساواة والكرامة الإنسانية وحق تقرير المصير واللاعنصرية . وسوف نعمل على انتشارها فى بلادنا وفى أنحاء القارة الأفريقية .

## ملحق رقم ( ٥ )

مؤتمر القمة السابع
لدول شرق ووسط أفريقيا

### إعلان مقديشيو
### ( أكتوبر ١٩٧١ )

**ديباجة :**

١ – فى الدورة العادية لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية أقر قادة أفريقيا المستقلة بيان لوزاكا . إن هذا البيان الذى أعده مؤتمر رؤساء دول وحكومات شرق ووسط أفريقيا ، والذى أقر فى لوزاكا فى أبريل سنة ١٩٦٩ قد أوضح للعالم موقف الدول الأفريقية المستقلة فى سياسة التفرقة العنصرية التى تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا .

٢ – لقد اعتزم قادة أفريقيا المستقلة ، عن طريق إعلان لوزاكا ، أن يمحو أى لبس من جانب المجتمع الدولى بالنسبة للأسباب التى حدت بأفريقيا أن توحد معارضتها تجاه السياسات العنصرية التى تتبعها حكومة جنوب أفريقيا . لقد صمموا أيضاً على توكيد إيمانهم بمساواة جميع الرجال والنساء فى حقهم المطلق فى احترام الفرد ، بغض النظر عن اللون أو الأصل أو الديانة أو الجنس .

٣ – لقد قام رئيس جمهورية الكاميرون الاتحادية ، أحمدو أهيدجو

بصفته رئيساً لمنظمة الوحدة الأفريقية ، بتقديم إعلان لوزاكا إلى الأمم المتحدة فى الدورة الرابعة والعشرين للجمعية العامة ، وتم إقراره بعد مناقشته ، واعتبر وثيقة للأمم المتحدة . وقد نالت هذه الوثيقة تأييد أغلبية ساحقة عند التصويت فى الأمم المتحدة مع معارضة جنوب أفريقيا والبرتغال فقط . وبعبارة أخرى كانت جنوب أفريقيا والبرتغال هما الدولتان الوحيدتان – وقد كانت سياستهما موضع الفحص ، والهجوم – اللتان عارضتا بإصرار ما تضمنه إعلان لوزاكا من بين الأعضاء الـ ١٢٦ فى الأمم المتحدة .

٤ – لقد أعلن قادة أفريقيا المستقلة إلى العالم أجمع وجمهورية جنوب أفريقيا والبرتغال بصفة خاصة ، بتحديدهم لأهداف تحرير أفريقيا الجنوبية أنه لا يمكن أن يوجد حل وسط أو إذعان فيما يتعلق بالحرية والكرامة والاحترام للشعوب المضطهدة فى أفريقيا الجنوبية . وهكذا لم يعد هناك بديل لأفريقيا سوى اتخاذ جميع الوسائل المتاحة لتغيير السياسات البغيضة والكريهة للتفرقة العنصرية والاستعمار والعنصرية .

٥ – وفيما يتعلق بحكومة البرتغال الاستعمارية وحكومة الأقلية العنصرية فى كل من جنوب أفريقيا وروديسيا فقد كان عليهم أيضاً أن يختاروا : إما أن يقلعوا عن فلسفتهم الاستعمارية العنصرية ويتفاوضوا بشأن المسائل الأخرى المتعلقة برفاهية سكان البلاد على الصعيد السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، وإما أن يبقوا على الوضع الراهن ، وبالتالى يتسببوا فى مزيد من أعمال العنف على أوسع نطاق وخسارة لا مبرر لها فى الأرواح والممتلكات . وكان إسهام أفريقيا المستقلة فى التوصل إلى حل

سلمى لمشكلة أفريقيا الجنوبية رهيناً بموقف حكومتى جنوب أفريقيا والبرتغال إزاء إعلان لوزاكا . لأنه كما قال الزعماء الأفريقيون آنذاك : « طالما أن التطور السلمى قد أعاقه هؤلاء الذين يملكون السلطة فى أفريقيا الجنوبية ، فلا يوجد أمامنا بديل سوى تأييد شعوب هذه الأقاليم بكل الوسائل المتاحة فى كفاحهم ضد الطغاة » .

٦ – بعد إقرار المجتمع الدولى لبيان لوزاكا ، بدأت حكومة جنوب أفريقيا فى اتباع سياستها المعروفة « بالانفتاح على الخارج » التى أسفرت عن الرأى الذى نادت به مجموعة صغيرة من القادة الأفريقيين مؤداه فتح الحوار مع جنوب أفريقيا على أساس أنه وسيلة لمعاونة الأهالى المضطهدين فى تلك البلاد على تحرير أنفسهم . على أن سياسة الانفتاح هذه يجب ألا تخدع أحداً بصدد نوايا جنوب أفريقيا . والواقع أن « فورستر » أكد مراراً للسكان البيض فى جنوب أفريقيا أن سياسته هذه لا تحيد بحال عن السياسة الرسمية للتفرقة العنصرية . إن سياسة « فورستر » المسماة بالصداقة مع أفريقيا المستقلة وليدة عزلة الحكومة المتزايدة عن العالم كله ، ومن ثم ضرورة تغيير هذا الوضع دون إزالة سبب تلك العزلة . إن فورستر يستعمل التشهير كأداة لبث الانقسام بين البلاد الأفريقية تارة بالوعد وتارة بالوعيد . الوعد بالمساعدة والوعيد بإنزال أقسى الضربات بها ، بحيث لا يمكن أن تنساها . وهكذا فى حين رفضت حكومة جنوب أفريقيا ومازالت ترفض فكرة الحوار مع الشعب الأفريقى فى جنوب أفريقيا ، وما كان يجب على الحكومات الأفريقية أن تنخدع بشأن الأسباب الحقيقية التى أدت إلى سياسة « الانفتاح على الخارج » فى بريتوريا .

٧ – ولاتزال حروب التحرير الوطنى تتسع رقعتها فى الأقاليم التى تقع تحت سيطرة الاستعماريين البرتغاليين. وأحرزت الشعوب الأفريقية فى غينيا بيساو وموزامبيق وأنجولا انتصارات هامة ضد عدو تزداد شراسته ومزود ببرنامج شامل للحرب. والواقع أن انتصارات حركات التحرير الوطنية فى البلاد الثلاث قد أدت إلى تحرير مناطق واسعة تحريراً كاملا من السلطة الاستعمارية البرتغالية وأقيمت فى محلها حكومات شعبية. وللرد على هذه الانتصارات استخدم المستعمرون البرتغاليون دون تحفظ قنابل النابالم والقنابل الحارقة للنباتات والمواد الكيمائية والغازية الأخرى فى حروب القمع التى أسفرت عن مزيد من القتلى. ومن ثم برزت حاجة حركات التحرير لكل أنواع المساعدات التى تؤدى بشكل إيجابى إلى تحقيق التحرير الكامل لكل الأقاليم.

٨ – يمضى الاستعماريون البرتغاليون فى موزامبيق بمعاونة ومشاركة البلاد الاستعمارية قُدماً فى محاولاتهم المحمومة لبناء سد كابورا باسا، هذا السد الذى يكمن الغرض منه فى توطين مليون مهاجر أبيض من أوربا وفى تزويد العنصريين فى جنوب أفريقيا بالقوة. والذى يلقى معارضة من جميع الشعوب المحبة للحرية فى العالم. وقد ظهرت هذه المعارضة فى سحب عديد من المؤسسات والبنوك الأوربية لمساهمتها فى تمويل وبناء السد، وفى رفض حكوماتها لضمان الاستثمارات فيه. لقد قامت جبهة تحرير موزامبيق ( فريليمو ) بعمليات ناجحة ضد موقع بناء هذا السد فى إقليم تيت.

٩ – يحقق الكفاح ضد الاستعمار البرتغالى فى غينيا بيساو وموزامبيق وأنجولا انتصارات عظيمة. ويفخر مؤتمر دول شرق ووسط أفريقيا بهذه

الانتصارات كما لو كانت انتصاراته هو ، ويهنئ حركات التحرير الوطنية فى هذه المناطق على الانتصارات التى حققتها . ويقف الشعب الباسل فى الصومال الفرنسى أيضاً مع إخوته وأخواته فى البلاد التى تقع تحت السيطرة الأجنبية ، مكافحاً من أجل حريته واستقلاله .

١٠ - ولقد تدهور الموقف فى روديسيا . وتجرى الحكومة البريطانية محادثات من أجل الوصول إلى حل لا يؤدى إلى استقلال قائم على حكم الأغلبية ويستنكر مؤتمر دول شرق ووسط أفريقيا أى تفكير فى أى حل لمشكلة روديسيا يتعارض أو يغير بأى شكل من الأشكال مبدأ NIBMAR (لا استقلال قبل حكم الأغلبية) .

وإليكم ما انتهينا إليه :

١١ - نحن قادة الدول الأفريقية المستقلة فى شرق ووسط أفريقيا ، وقد اجتمعنا فى مقديشيو من ١٨ إلى ٢٠ أكتوبر ١٩٧١ . استعرضنا الموقف بشأن موضوع تصفية الاستعمار فى جنوب أفريقيا . ولقد أعربنا عن أسفنا للتأييد الذى تواطأت بعض بلاد حلف شمال الأطلنطى على تقديمه إلى جنوب أفريقيا والبرتغال فى الحروب التى يشنونها ويخوضونها لقمع شعوب أفريقيا الجنوبية وغينيا بيساو . إن هذا التأييد بأشكاله العسكرية والاقتصادية وغيرها يشكل أمراً بالغ الأهمية فى شن الحروب الوحشية ضد الشعوب فى الأقاليم التى نبحث أحوالها . إنها لهذا عمل معاد للشعوب الأفريقية جمعاء وبصفة خاصة ضد دول وشعوب هذه المنطقة ، التى أدى قربها من المناطق التى تقع تحت سيطرة الاستعمار والأقلية إلى أن تصبح ضحية للعدوان العسكرى وغير ذلك من ألوان العدوان فى مناسبات كثيرة فى الماضى .

١٢ – نحن قادة دول شرق ووسط أفريقيا قد درسنا أيضاً المسألة المتعلقة بإقامة علاقات دبلوماسية وغيرها من أشكال العلاقات الأخرى بين بعض أعضائها وبين جنوب أفريقيا والبرتغال مما يناقض قرارات منظمتى الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة . وقد درسنا بصفة خاصة ملابسات زيارة أحد رؤساء الدول فى هذا الإقليم لجنوب أفريقيا وموزامبيق وتبادل الزيارات بين النظام العنصرى لجنوب أفريقيا وبعض الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية .

١٣ – نحن قادة دول شرق ووسط أفريقيا ، بناء على هذا ، نعلن فى هذا الاجتماع فى مقديشيو أنه لم يعد هناك طريق لتحرير أفريقيا الجنوبية سوى الكفاح المسلح الذى قدمنا وسنزيد من تقديم تأييدنا الكامل له . نعلن أيضاً أن سياسة الحوار التى شجعتها مجموعة صغيرة من القادة الأفريقيين ، وسبق أن رفضتها منظمة الوحدة الأفريقية سياسة مرفوضة ، لأنها مجرد لعبة لخداع الشعوب الأفريقية . إن سياسة الحوار ، كما أعلنت بعض الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية خارج إطار المنظمة ، يجب أن تبدأ بشعوب بلاد أفريقيا الجنوبية لكى يكون لها أى معنى أو نتيجة لأفريقيا . إننا ندين البلاد الأفريقية التى خانت كفاح الحرية الأفريقى بإقامتها علاقات دبلوماسية وغيرها من أشكال العلاقات مع جنوب أفريقيا والبرتغال . ونحن لهذا نحث القادة الأفريقيين المعنيين بشدة أن يقطعوا هذه العلاقات ، وأن يمتنعوا عن أى عمل من شأنه أن يجعل عضويتهم فى ذلك المؤتمر غير متمشية مع تطلعاته .

١٤ – (أ) نحن قادة دول شرق ووسط أفريقيا ندين بشدة كل أشكال الاستعمار ، والاستعمار الجديد والإمبريالية فى أى مكان من القارة

الأفريقية ، وبصفة خاصة فى أنجولا وغينيا وموزامبيق وناميبيا وروديسيا وجنوب أفريقيا . إن المؤتمر يعيد تأكيد تضامنه مع شعوب الصومال الفرنسى وجزر كومورو والصحراء المسماة بالإسبانية فى كفاحها للظفر بالحرية والاستقلال . إننا أيضاً ندين تلك الاحتكارات والمؤسسات التى تستمر فى تقديم المعونة المالية والتأييد لجنوب أفريقيا والبرتغال ، ونحث منظمة الوحدة الأفريقية فى هذا الصدد بالتعاون مع دول شرق ووسط أفريقيا على دراسة نشاطات تلك الاحتكارات والمؤسسات التى تعمل الآن فى أفريقيا الجنوبية والدول الأفريقية المستقلة بهدف توقيع عقوبات عليها .

(ب) نحن قادة دول شرق ووسط أفريقيا وقد استعرضنا النشاطات المريبة للمرتزقة فى أفريقيا ، نكرر ونؤكد تأييدنا للقرار والإعلان المتعلقين بالمرتزقة فى أفريقيا ، واللذين أقرهما مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية ومؤتمر القمة فى أديس أبابا فى يونية سنة ١٩٧١ . ونحن فى هذا الصدد ندين الحكومات والمنظمات والأفراد الذين يعاونون المرتزقة فى نشاطاتهم ضد البلاد الأفريقية المستقلة .

١٥ – ونستنكر أيضاً ، بدون تحفظات ، دول حلف شمال الأطلنطى التى تستمر فى مساعدة جنوب أفريقيا والبرتغال فى حروبهما ضد شعوب أفريقيا الجنوبية وغينيا بيساو .

١٦ – إننا نؤيد بكل قلوبنا الكفاح العادل للشعوب المضطهدة الواقعة تحت السيادة الاستعمارية والعنصرية . وقد صممنا على زيادة مساعدتنا المادية والدبلوماسية والمعنوية لحركات التحرير الوطنية بما يتفق

مع قرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية حتى يتحقق النصر النهائى .

١٧ - نحن قادة دول شرق ووسط أفريقيا نناشد المجتمع الدولى أن يتخذ إجراءات عاجلة وقوية من أجل تصفية كل أشكال القمع الاستعمارى وأن يتمسك بالمبادئ الأساسية لتقرير المصير والحقوق الطبيعية لجميع الشعوب فى الحرية والتحرر طبقاً لإعلان الأمم المتحدة بشأن منح الاستقلال للبلاد والشعوب المستعمرة ، وكما تأكد فى ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية .

## ملحق رقم ( ٦ )

### تعهد بالتضامن
### ( دار السلام – سبتمبر ١٩٧٢ )

عقد رؤساء دول وحكومات شرق ووسط أفريقيا اجتماعاً فى دار السلام بجمهورية تنزانيا المتحدة خلال الفترة من ٧ – ٩ سبتمبر عام ١٩٧٢ استعرضوا فيه الموقف فى جنوب القارة وفى الدول الأخرى التى لا تزال تخضع للسيطرة الاستعمارية والعنصرية . وقد اتفق الرؤساء على أن أهم واجب فى الوقت الحالى للكفاح ضد الاستعمار والتفرقة والتمييز العنصرى هو التنفيذ الكامل والعاجل لقرارات مؤتمر القمة التاسع الذى عقدته منظمة الوحدة الأفريقية فى الرباط فى يونية عام ١٩٧٢ .

أولاً : فقد تبنى مؤتمر القمة التاسع لمنظمة الوحدة التحليل الذى وضع ، والنتائج التى تم التوصل إليها فى إعلان مقديشيو ، أى أن الكفاح المسلح هو السبيل الوحيد الذى يمكن بواسطته استئصال الاستعمار والتفرقة والتمييز العنصرى فى جنوب القارة وغينيا بيساو – وقد كان ذلك علامة بارزة جداً فى الكفاح ، لأنها وضعت نهاية للمناقشة حول وسائل وطرق إنهاء الحكم الاستعمارى ، والسيطرة العنصرية ، وبذلك يتيح الإعلان لحركات التحرير والدول الأفريقية المستقلة أن تنظم وتمضى بالكفاح حتى النصر الأخير.

ثانياً : قبل مؤتمر القمة الأفريقى التاسع أيضاً المسئولية الناجمة عن الموافقة على إعلان مقديشيو وقرر زيادة المساهمة فى الصندوق الخاص

بلجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية بنسبة ٥٠ ٪ وزيادة المساعدات لحركات التحرير على أساس احتياجاتها العاجلة والملحة . وأدرك المؤتمر أن معدلات المساعدات المالية والمادية السابقة لا يمكن أن تلبى طلبات حرب العصابات الحديثة فى كل أبعادها ضد العدو فى جنوب القارة .

لذلك ، لابد فى الوقت الحاضر من القيام بأمرين :

**الأول** : نشر إعلان مقديشيو بين أفراد الشعب ، يجب على كل دولة عن طريق برامج التوجيه السياسى وتعليم الكبار أن تجعل الشعب يلتزم بالكفاح ضد الاستعمار والتفرقة والتمييز العنصرى وسوف يتيح هذا لنقابات العمال ومنظمات الشباب والطلبة والمرأة وغيرها أن تساهم مساهمة فعالة فى الكفاح .

**والثانى** : أن تنفذ كل دولة بلا أدنى تأخير قرار الرباط فيما يتعلق بالمساهمات المالية والمادية لحركات التحرير . لهذا فإن على دول شرق ووسط أفريقيا مسئولية أن تكون البادئة فى الدفع المبكر للمساهمات للجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية وفى تقديم المساعدة المباشرة إلى حركات التحرير .

لابد أن تكون العلاقات بين حركات التحرير ودول شرق ووسط أفريقيا نشطة وقوية . ومن هذا المنطلق فقط يمكن لحركات التحرير الوطنية أن تستخدم على الوجه الأكمل قواعدها فى مناطق المؤخرة ، والتى هى أولا الدول المستقلة المجاورة للمستعمرات ، وثانيا دول شرق ووسط أفريقيا القريبة من الدول المجاورة للمستعمرات . وبالاستنتاج فإنه بنفس الطريقة التى تعتبر بها الدول المجاورة للمستعمرات هى قواعد

المؤخرة المباشرة فى مساندة حركات التحرير الوطنية فإنه يجب على الدول المجاورة لها أن تقف بثبات واستعداد لكى تتقدم بالمساندة إذا حدث وشن المستعمرون هجمات عدوانية على دول أفريقية مستقلة . وعلى سبيل المثال ، فإن زامبيا هى أول قاعدة متاخمة فى مساندة حركات التحرير الوطنية فى موزامبيق وأنجولا وزمبابوى وناميبيا بفضل قربها من هذه المناطق ، لذلك فمن المحتم على تلك الدول البعيدة عن جبهة الحرب أن تساند زامبيا على أكمل وجه ، وأن تقف من زامبيا نفس موقف الأخيرة من حركات التحرير الوطنية وينطبق هذا بالمثل على تنزانيا وزائير وجمهورية الكونجو الشعبية وغينيا والسنغال .

سوف يصبح هذا بصورة متزايدة فى شرق ووسط أفريقيا أمراً فى غاية الأهمية خاصة مع دخول حرب التحرير الوطنية فى جنوب القارة الأفريقية مرحلتها الأخيرة .

وأخيراً ، إن خلق جو من التضامن والتوافق بين جميع الدول فى هذه المنطقة بالنسبة لقضية التحرير الوطنى أمر ذو أهمية قصوى ومن الممكن تحقيق ذلك عن طريق استجابتنا للقرارات بشكل محدد وقوى وصادر من كل قلوبنا ولتحقيق هذه الغاية تتعهد دول شرق ووسط أفريقيا بما يلى :

( ا ) إنجاز التزاماتها نحو الصندوق الخاص للجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية .

(ب) العمل باستمرار على رفع مستوى المساعدة لحركات التحرير بما يتمشى مع مستلزمات كل مستوى جديد من الكفاح فى سبيل التحرير الوطنى .

(جـ) إشراك شعوب هذه المنطقة مشاركة كاملة وتشجيع مبادراتها لتأييد الكفاح من أجل التحرير.

( د ) تقديم التأييد اللازم للدول المجاورة للأقاليم الخاضعة للسيطرة الاستعمارية ولسيطرة الأقلية العنصرية والوقوف على أهبة الاستعداد لمشاركتها فى المقاومة ضد العدوان الصادر عن أعداء تحرير أفريقيا واستقلالها.

(هـ) السماح لحركات التحرير الوطنى التى تعترف بها منظمة الوحدة الأفريقية بحرية مرور الرجال والعتاد الحربى عبر الدول المجاورة إلى جهات الحرب واضعة فى اعتبارها مع ذلك أمن الدولة المعنية.

( و ) تقديم تسهيلات ومنح دراسية للمناضلين فى سبيل الحرية من أجل التدريب الفعال للكوادر العسكرية والمدنية والمتخصصين فى جميع الميادين بهدف إعدادهم للقيام بمهمة بناء الدولة، وخاصة فى مرحلة التحرر الكامل والاستقلال التام لأراضيهم، وفى هذا الصدد أعرب المؤتمر عن تقديره لجهود تلك الدول التى تقدم مثل هذه الخدمات بالفعل.

# المراجع

## مراجع الفصل التمهيدى


١ - **Kertesz,** *S.O. The quest for peace through diplomacy.* Printice Hall Inc., Inglwood Cliffes, N.Y. 1967, p. 51.

٢ - لتفاصيل أكثر عن هذه الفترة ينظر :

د . سمعان بطرس فرج الله : العلاقات السياسية الدولية فى القرن العشرين . مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة ١٩٧٤ .

٣ - **Kertesz,** *The quest for peace through diplomacy, p. 53.*

٤ - **Watt,** *Summitry reconsidered, Enternational relation II* **(1963),** *p.* **493.**

٥ - **Pliscke, E.;** *Summit Diplomacy. College Park University of Maryland,* **1968.**

٦ - *Africa Political Research Bulletin. 817 A,* **1966.**

٧ - **Zartman, T.S.;** *The development of norms in African System. Praeger, N.Y.* **1976, P. 3.**

٨ - د . حورية مجاهد : نظام الحزب الواحد فى أفريقيا بين النظرية والتطبيق . مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٧ ص ٧٢ - ١١٣ .

٩ - *The Middle East. December 1976, No.* **26.**

# مراجع الفصل الأول


١ – **Ajala,** *Pan Africanism, Progress and Prospects.* London 1974.

٢ – **Geiss, I.;** *The pan African Movement, Methum* London, 1974.

٣ – **Carol, A.;** *Political and Regional Grouping in Africa. International Organization, Vol.* XVI No. 2, Spring 1962, P. 426.

٤ – المرجع السابق ص ٤٢٨ .

٥ – **Ajala,** *Pan Africanism, Progress and Prospects P. 321.*

٦ – **Thiam, D.,** *The Foreign Policy of African States Praeger,* N.Y. 1965, P. 161.

٧ – لتفاصيل أكثر عن قضية الكونغو :

**Dayal, R.;** *Mission for Hammarskjold : The Congo Crisis.* Princeton University Press, 1976.

٨ – لمعلومات أكثر عن مؤتمر الدار البيضاء :

د . بطرس غالى : العلاقات الدولية فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية .
مكتبة الأنجلو – القاهرة – ١٩٧٤ .

٩ – **Thompson, V.B.;** *Africa and Unity, The Evaluation of Pan Africanism.* Norfolk, 1973.

١٠ – **Times, London 1/3/1961.**

١١ – **Ajala,** *Pan Africanism,. Progress and Prospects P.*

١٢ – **New York Herald Tribune 22/1/1961.**

١٣ – تم الاعتراف بالحكومة الجديدة فى توجو ، ووقعت توجو على الميثاق ، واعتبرت إحدى الدول المؤسسة لمنظمة الوحدة الأفريقية .

## مراجع الفصل الثانى


١ – يمكن إطلاق ( مجلس قمة ) على مؤتمرات القمة التى تعقد فى إطار محدد وتعتبر جهازاً من أجهزة المنظمات الدولية .

٢ – ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية المادة الثامنة .

٣ – د . بطرس غالى : أفريقيا وأزمة الحركة الوحدوية ، السياسة الدولية ، يناير ١٩٧٢ ، ص ١٠٤٠ .

٤ – **Boasson, C. (editor)** *The changing International Community. Mouton, The Hague,* Paris, 1973, P. 28.

٥ – *Africa Research Bulletin*, P. 17 A.

٦ – حضر مؤتمر قمة ١٩٦٩ اثنا عشر رئيساً . وفى مؤتمر قمة ١٩٧٠ أربعة عشر رئيساً .

٧ – *Times 5/9/1970.*

٨ – **Boasson.** *The changing International Community* P. 28.

٩ – المرجع السابق : ص ٣٠٠

١٠ – **Stremlaw, J.;** *The International Politics of the Nigerian Civil War*, 1967-1970. Princeton, N.Y. 1977.

١١ – د . المصيلحى : منظمة الوحدة الأفريقية .

١٢ – مضابط مؤتمر القمة الأفريقى فى الخرطوم ١٩٧٨ .

١٣ – ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية المادة التاسعة .

١٤ – سلوى لبيب : الاستقلال والصراع فى أنجولا – السياسة الدولية يناير ١٩٧٦ ، ص ١٩١ .

١٥ – عقدت ٦ جلسات قبل عام ١٩٦٥ أى قبل تكوين المؤسسات الأساسية

للمنظمة وقبل استقرارها من الناحية التنظيمية .

١٦ – يحيى رجب : الرابطة بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية .
دار الفكر العربى – القاهرة – ١٩٧٦ .

١٧ – لدراسة تفصيلية عن هذا الموضوع ينظر :
مضابط مؤتمر القمة الأفريقى المجلد الثانى أرقام : ٥ ، ٩ ، ١١ ، ١٢ ، ١٦ ، ٢٩ ، ٣١ ، ٣٥ ، ٣٦ .

١٨ – مضابط مؤتمر القمة الأفريقى المجلد الأول .

١٩ – **Zartman, T.S.;** *The Development of Norms in African System,* Praeger, N.Y. 1976 P. 3.

٢٠ – سلوى محمد لبيب : الانقلابات العسكرية فى أفريقيا .
مجلة معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ١٩٧٦ .

٢١ – Africa, London, No. 49, September 1975.

٢٢ – **Stremlau, J.;** *The International Politics of the Nigerian civil war,* P. 271.

٢٣ – مضابط مؤتمر قمة الخرطوم ١٩٧٨ .

٢٤ – د . بطرس غالى – العلاقات الدولية فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية .
مرجع سابق .

٢٥ – المرجع السابق .

٢٦ – Peaceyul settlement among African States, Roles of the U.N. and OAU, New York, Unitar, 1972.

٢٧ – مضابط مؤتمر قمة الخرطوم ١٩٧٨ .

٢٨ – **Wolfers, M.;** *Politics in the Organization of African Unity.* London 1976.

٢٩ – **Gervenka, Z.;** *The Unfinished Quest for Unity Africa and the OAU.* London 1977.

٣٠ – *Africa Report,* Washington, 1976, 1977, 1978.

# مراجع الفصل الثالث

١ – مضابط مؤتمر القمة الأفريقي المجلد الأول

٢ – **Hoskyns, C.;** *Case studies in African Diplomacy Institut of Public Administration* 1969.

٣ – **Cox, R.;** *Pan Africanism in practice* 1958-1964 Oxford Press, London 1964.

٤ – **Chine, C.;** *Integration and Politics Among African States;* The Scandinavian Institute of African Studies, 1977.

٥ – **The Principles of the O.A.U. Charter, The Lusaka Manefesto, Dialogue and Future Struggles,** Addis Ababa, 1961.

٦ – Africa Contemporary Record, London 1976.

٧ – **Journal of Modern African Studies,** Cambridge University Press. Volume 14, N° 1. 1976.

٨ – **Chibne, E.C.;** *Afro Arab Relations in the New World Order.*
New York, St Marin's Press, 1977.

| رقم الإيداع | ١٩٨٠/٥٢٣٢ |
| --- | --- |
| الترقيم الدولى | ٩٧٧-٧٢٣٧-٩٢-٢ ISBN |

١/٧٩/١٧٧

طبع بمطابع دار المعارف (ج. م. ع.)